الشقيق والسعودية الشقيقة هم السند القوي الامين الذي يشد من ازرنا سياسياً واقتصادياً ولذا فالواجب الوطني والقومي وفي هذه الظروف الحرجة ما دامت امل الامة في الوحدة تمنعه ظروف خارجية معروفة، فعلينا على الاقل فتح الحوار والحدود وتبادل التجارة والعمالة، وازالة كل العوائق المصطنعة وخاصة ازالة الالغام والخنادق والاسلاك الشائكة بيننا وبين سوريا العربية فمنها تكن الذرائع والحجج فنحن من سوريا وسوريا من الاردن والجميع جزء من الامة العربية الواحدة.

معالي الرئيس الزملاء الكرام،،

انني اتوجه الى مجلسكم الكريم باسم العروبة والاسلام باسم اهداف وارواح شهداء الامة العربية ان تبادروا بتشكيل وفداً برلمانياً وشعبنا يتجه الى سوريا الشقيقة والعراق الشقيق لبذل كل جهد مخلص لازالة الجفاء والاحتقان ودفن عوائق الماضي بالحب والمودة والروح القومية الاسلامية الاصيلة ليعود الشرق العربي، القاعدة الصلبة لبناء دولة الوحدة المأمولة.

آمل من الحكومة تنفيذ مطالب وحاجات البادية الشمالية وانتظر رد دولة الرئيس المحترم لاقرر موقفي والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماحة نائب رئيس المجلس

وعليكم السلام، اخواني نرفع الجلسة للغداء ونعود للاجتماع الساعة الثالثة والنصف، اول المتكلمين احمد الكوفحي ثم عبدالعزيز جبر.

"رفعت الجلسة للغداء"

استئناف الجلسة

سماحة نائب رئيس المجلس

انا متأسف اقول لكم ان الاجتماع لم يعقد لعدم وجود النصاب والوزراء في المطار، وغداً العاشرة صباحاً موعد اجتماعنا والسلام عليكم.

"انتهت الجلسة"

امين عام مجلس النواب
د. محمد المصالحة

النائب الاول لرئيس مجلس النواب
سماحة عبدالباقي جمو



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الرابعة المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ١٤/شعبان/١٤١٧ هجريه الموافق ٢٥/١٢/١٩٩٦ ميلادية.

العدد (٩) — المجلد (٣٤)

جدول الاعمال — الصفحة

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.
٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات:-
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سميح الفرح.
ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد بدر الرياطي.
جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.
د - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبدالمنعم ابو زنط.
هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خليل حدادين.
و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد صالح شعواطه.
ز - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور نادر ابو الشعر.
ح - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فرح الربضي.
ط - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير قعوار.
ك - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمه.
ل - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش.
٣- استكمال البحث في مناقشة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٢) من قبل السادة النواب، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧. ٤

السادة النواب الذين تحدثوا في مناقشة الموازنة للسنة المالية ٩٧

١ – سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
٢ – سعادة السيد احمد الكساسبه.
٣ – سعادة السيد ابراهيم سماره.
٤ – سعادة السيد ضيف الله المومني/ يشاركه النائب بدر الرياطي.
٥ – سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
٦ – سعادة الدكتور بسام العموش.
٧ – معالي السيد جمال الخريشه.
٨ – معالي السيد نادر الظهيرات.
٩ – سعادة السيد محمد الحنيطي.
١٠ – سعادة السيد عبدالرحيم العكور.
١١ – سعادة الدكتور محمد عويضه/ يشاركه النائب حمزه منصور.
١٢ – سعادة السيد طلال عبيدات.
١٣ – معالي الدكتور محمد عضوب الزبن.
١٤ – سعادة السيد سليمان السعد.
١٥ – سعادة الدكتور محمد الحاج.
١٦ – معالي السيد توفيق كريشان.
١٧ – سعادة السيد حاتم الغزاوي.
١٨ – معالي المهندس سمير الحباشنه.
١٩ – سعادة السيد عبدالله اخو ارشيده.
٢٠ – سعادة السيد جميل الحشوش.
٢١ – سعادة الشيخ عبدالمنعم ابو زنط/ تلاها معالي المهندس سعد هايل السرور رئيس المجلس نيابة عنه.

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٥ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته (التاسعة) (اليوم الثاني) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هايل السرور) وحضور أمين عام مجلس الأمة الدكتور محمد المصالحة.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :

عبد المنعم ابو زنط/ خليل حدادين/ د. فرح الربضي/ سمير قعوار/ صالح شعواطه/ د. نادر ابو الشعر/ د. فوزي الطعيمه/ د. بسام العموش.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

د. نيب عبد الله خطاب/ توجان فيصل/ د. عبد المجيد الاقطش.

وحضور من الحكومة:–

١ – **دولة السيد عبدالكريم الكباريتي** : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.
٢ – **معالي الدكتور عبدالله النسور** : وزير التعليم العالي.
٣ – **معالي الدكتور عوض خليفات** : وزير الداخلية.
٤ – **معالي المهندس عبدالهادي المجالي** : وزير الاشغال العامة والاسكان.
٥ – **معالي السيد عبدالكريم الدغمي** : وزير العدل.
٦ – **معالي السيد جمال الصرايره** : وزير البريد والاتصالات.
٧ – **معالي المهندس علي ابو الراغب** : وزير الصناعة والتجارة.
٨ – **معالي الدكتور صالح ارشيدات** : وزير السياحة والآثار.
٩ – **معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٠ – **معالي الدكتور عارف البطاينه** : وزير الصحة.
١١ – **معالي الدكتور عبدالسلام العبادي** : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٢ – **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزير التخطيط.
١٣ – **معالي السيد هاشم الدباس** : وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٤ – **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٥ – **معالي السيد هشام التل** : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء..
١٦ – **معالي المهندس حماد ابو جاموس** : وزير التنمية الاجتماعية.
١٧ – **معالي المهندس منير صوبر** : وزير التموين.
١٨ – **معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانبه** : وزير العمل.
١٩ – **معالي السيد مفلح الرحيمي** : وزير دولة.
٢٠ – **معالي الدكتور أحمد القضاة** : وزير الثقافة.
٢١ – **معالي الدكتور مصطفى شنيكات** : وزير الزراعة.
٢٢ – **معالي السيد محمود الهويمل** : وزير دولة.
٢٣ – **معالي السيد محمد داوديه** : وزير الشباب.

٢٤ – **معالي السيد محمد عوده نجادات : وزير دولة.**

٢٥ – **معالي السيد مروان عوض : وزير المالية.**

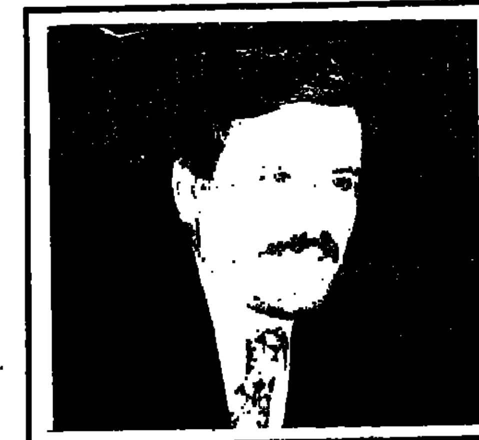
٢٦ – **معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية.**

٢٧ – **معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل.**

وحضر من الامانة العامة:

١ – السيد نذير عطيات.
٢ – السيد علي الحسبان.
٣ – السيد محمد الرديني.
٤ – السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة المتحدث الدكتور احمد الكوفحي المتحدث الذي يليه الزميل احمد الكساسبه.

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، ومن اتبع [illegible]

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

كم كنت أتمنى على اللجنة المالية ان توصي برد هذه الموازنة القائمة على الربا والمليئة بالاختلالات والتشوهات وان تهدد الحكومة بحجب الثقة عنها اذا لم تتقدم بموازنات المؤسسات العامة والمستقلة خلال شهر مثلاً، وان تقدم كشفاً بما تم تنفيذه من التوصيات السابقة وبما لم يتم مشفوعاً بالمبررات.

ولقد استندت الحكومة في اعداد ارقام وبنود هذه الموازنة العامة الى ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتبع منذ سنة ٩٠، والذي جاء تطبيقه في هذه الموازنة تحت شعار الاعتماد على الذات، فيما جاء في العام الماضي تحت شعار "ثمرات مرحلة السلام".

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

ان الامانة تحتم علينا مناقشة هذا البرنامج اجمالاً من حيث السبب والمنشأ والهدف.

أما السبب: فقد لجأت الحكومات المتعاقبة آلية نتيجة المديونية الخارجية الهائلة، وعبء خدمتها من اقساط وفوائد.

وأما المنشأ : فهو بدعة صندوق النقد الدولي الممثل للدائنين الخارجيين من دول ومؤسسات، ويسنده في هذه البدعة البنك الدولي ونادبي لندن وباريس، ان هذا الممثل للدائنين يتصرف من موقع التخطيط والاشراف وإملاء الشروط وتنحصر مهمة المدين بالتنفيذ والالتزام الكامل بكل الشروط.

وأما الهدف : فهو السعي لتحصيل تلك الديون واعبائها من الشعوب المدينة من جهة، ليتمكن من اعطاء حكوماتها شهادة حسن سلوك لمزيد من القروض الخارجية او جدولة القائم منها من جهة اخرى.

يخلص من هذا البيان بأن هذا البرنامج ليس مظهر عافيه ولا هو وطني ولا تصحيحي اذ يتم بموجبه رهن البلاد والعباد الى تلك المؤسسات الاجنبية الجشعة، التي لا ترقب في الشعوب المدينة الا ولا ذمه، واتباع منهج استمرار هذا الرهن، مما يفرز اختلالات هيكليه في الاقتصاد الوطني، تثقل كاهل المواطنين بما لا يطيقون من ضرائب ورسوم غير مباشرة بالدرجة الاولى، فتتآكل الدخول، وتضعف القدرة الشرائية، وترتفع الاسعار وتتفشى امراض الفقر والبطالة والركود، وتبرز بؤر الاحتقان الاجتماعي وغير ذلك مما هو واضح في بلدنا وفي كل البلدان النامية التي تتبع في معالجة مديونيتها وصفات صندوق النقد الدولي.

وتأسيساً على هذه الخلاصة كان التعامل مع المديونية الخارجية واعبائها على اساس هذا البرنامج معناه الدوران في فلك المشكلة وليس باسلوب الخروج منها من خلال محاسبة المتسببين في هذه المديونية وملاحقتهم قضائياً واستصدار التشريعات اللازمة لاسترداد المال العام الى حيز الوجود، وبخاصة مشروعي قانوني الجريمة الاقتصادية والكسب غير المشروع ثم باعلان حملة فك الزهن عن الوطن والمواطن بدءاً باستنفار الاردنيين المقيمين في الداخل والخارج، الذين يملكون عشرات المليارات، ثم مروزاً بمجتمعنا العربي والاسلامي الذي ما بخل علينا بالمليارات من المساعدات يوم كنا نعيش لقضاياه ونتحمل همه، ونتصدى على اطول خط من خطوط المواجهة مع عدوه الابدي، وانتهاء بالمساهمة الفاعلة في الجهود الدولية المبذولة لانجاح عملية الشطب لهذه الديون او تحويلها الى منح ومساعدات.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

هذا عن مناقشة البرنامج سبباً ومنشأ وهدف، وأما مناقشة مؤشراته في اتجاه الاعتماد على الذات من مثل: تخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وضبط الانفاق العام، وزيادة الايرادات المحلية وزيادة نسبة تغطيتها للنفقات الجارية، ونحوها فأقول:

ان قبولها دون ان يتم تحليل عناصرها الاولية، واذا لم يتم في عمقها لمعرفة كيف تحققت، يصبح اداة تضليل، فمثلاً: الزيادة في الايرادات المحلية حقيقة، لكن المطلوب معرفة كيف تحققت؟ ومن هي الشريحة الاجتماعية التي تحملت العبء الاكبر منها، والتي هي قطعاً الطبقة المتوسطة والفقيرة لان معظمها ضرائب غير مباشرة تأتي في طليعتها ضريبة المبيعات، ثم من هي الجهات التي تستفيد اكثر من الانفاق الحكومي والتي هي قطعاً الطبقة الرأسمالية.. وهكذا يقال في غيرها من المؤشرات والاهداف.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

ولم تكتف هذه الحكومة ببناء اقتصادنا الوطني على برنامج الاختلال الاقتصادي الاجنبي كسابقاتها، بل تميزت هذه الحكومة، فزادت من تمكين اجانب آخرين من هذا الاقتصاد وتحت شعارات مضللة، من ذلك:

١ – التسارع الحكومي العجيب في عملية التطبيع مع العدو اليهودي تحت شعار تدفق المنح والمساعدات من الدول المانحة من جهة

والشراكة الاوروبية الاردنية او الاقليمية من جهة ثانية، وتدفق الرساميل اليهودية على المشاريع المشتركة لتنمية اخدود وادي الاردن واستخراج ثروات البحر الميت الهائلة من جهة ثالثة.

ان هذا كله ان تحقق، فهو نظير قيام الاردن بدوره المحوري في المنطقة العربية والاسلامية لصالح المشروع اليهودي الاستيطاني التوسعي الهادف الى السيطرة على المنطقة بأسرها، والتحكم في انسانها وثرواتها ومانها وسياساتها، وضخ الايدز والمخدرات وبقوة لتدميرها وشحن نفوس الزوار لمعالمنا السياحة وبلادنا بان هذه بلاد أبائهم واجدادهم، او تهيئتهم للانقضاض عليها مستقبلاً.

٢ – التسارع العجيب في تخفيض الرسوم الجمركية عن المستوردات، كان آخرها مشروع تخفيض جمارك السيارات بكل انواعها الى (٤٠٪) حتى تلك التي كانت نسبتها قبل فترة قصيرة = (٣٥٠٪) وذلك كله تحت شعار العولمة والانفتاح الاقتصادي تمهيداً لمباركة الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وقبوله عضواً فيها وهذا يعني ربطنا كتابعين بالدول الصناعية الكبرى، واعتبارنا سوقاً استهلاكية لمنتوجاتها فضلاً عن فقدان الخزينة العامة لدخل لا بأس به من جهة ولتجريد منتجاتنا الوطنية غير القادرة على المنافسة من الحماية وبالتالي اعلان افلاسها واغلاق مصانعها.

٣ – التسارع العجيب في الخصخصة للموسسات الاقتصادية العامة الكبرى والبحث عن شركاء استراتيجيين أجانب في مشاريعنا بنسب مفتوحة تتيح لهم بالفعل تملك كامل المشروع وبهذا يتحكم في اقتصادنا ويشتري اسهم مؤسساتنا العامة من سوق عمان المالي اجنبي متعدد الجنسية، يجري ذلك تحت شعار البحث عن شركاء جدد وتشجيع الاستثمار.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

هذا مع الاجنبي، واما مع المواطن الاردني فقد كشفت الموازنة عن اختلالات كثيرة وكبيرة أذكر منها:

١ – محاباة الاثرياء على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة حيث اتسعت شريحة الضرائب غير المباشرة وفي مقدمتها ضريبة المبيعات وتقلصت ضريبة الدخل عن الشركات الكبرى للبنوك الى النصف تقريباً، وتركزت الثروة في عدد قليل جداً من الافراد، الذين يملكون البنوك والشركات الكبرى، وبالتالي فهم المستفيدون من تشريعات التخفيضات الجمركية، والحوافز والتسهيلات والاعفاءات الكثيرة ومنها فترة التشغيل التي قد تستمر بضع سنوات بعد الانتاج.

ان احتكار المشاريع الكبرى والثروة بيد فئة لا يزيد عددها على المائتين كما جاء في مقال صحفي يستدعي تحميل هؤلاء اعباء مالية اضافية، وتحديد سقف اعلى للمساهمة في تلك المؤسسات الكبرى، حتى لا يقع المحذور.

٢ – محاباة المؤيدين لتوجهات الحكومة السياسية، وتعيينهم في الدرجات العليا كمستشارين وخبراء ومدراء عامين، مروراً الى مسمى الفئة الرابعة من غير المؤهلين وهذا يجعل حكومتنا لا لكل المواطنين.

٣ – ترك الحبل على الغارب للفساد الاخلاقي، بل وتشجيعه بطريق مباشراً وغير مباشر، فاعلامنا الرسمي بلا هوية في الكثير من ممارساته، والكثير من الصحف والمجلات تتاجر بالرقيق الابيض والنوادي الليلية التي زاد عددها على السبعين في عمان وحدها، ناهيك عن المهرجانات التي كثر عددها والتي يكون محورها ما يسمى قيم الامة واخلاقها وكذلك انماط السهرات الماجنة في الفنادق والمسارح، فضلاً عن فحش ما تعرضه اجهزة الفيديو والاشرطة ودور السينما، كل هذا وغيره كثير ينذر بالدمار وصدق الله العظيم إذ يقول واذا أردنا ان نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا.

٤ – اهمال القطاع الزراعي ورديفة قطاع الثروة الحيوانية، برفع اسعار مستلزمات الانتاج والاعلاف بشكل مذهل، الأمر الذي جعل الاشتغال فيهما أقرب السبل الى الافلاس، ويفضي بالتالي الى فقدان الوطن لرافد اساسي من روافد اقتصاده الوطني ثم اليس مستغرباً ان تعفي الحكومة المزارعين من الديون او من فوائدها ثم تعود فتتراجع عن ذلك، ثم اليس مهزلة ان تكون اللجان لتقدير الاضرار التي لحقت بالاشجار وبخاصة الزيتون، وتكلف المتضررين بتقديم كشوفاتهم، ثم يذهب كل ذلك ادراج الرياح، يجري هذا في الوقت الذي تسارع الحكومة فتضع مالا يقل ١٠٪ من موازنة النفقات الراسمالية تحت بند قروض ومساهمات، وتعني بالمساهمات دعم المشاريع المتعثرة التي يقف على رأسها متنفذ كبير بدلاً من مساءلته.

٥ – الاقدام على رفع سعر الخبز وعلف الماشية بنسبة ٢٥٠٪ دفعة واحدة وما نجم عنه من ارتفاع معظم السلع، الامر الذي فجر الشارع، وما يزال مهيناً للانفجار ما لم تتراجع الاسعار الى السعر السابق او قريباً منه بكثير، اما تنزيل ٢٠ فلساً للموحد وعشرة فلوس للبلدي فهذا اشد ايذاء للمواطنين لا يمتص نقمة ولا يزيل احتقاناً.

٦ – واما مخصصات شبكة العون الاجتماعي بصناديقها ولجانها المختلفة، فهي اعجز من ان تغطي الحاجات وتستجيب للطلبات المستوفية للشروط، فلابد من توسيع شريحة المستفيدين بتخفيض الشروط، وجعلها لا مركزيه، وقبل ذلك ايجاد مصدر لزيادة المخصصات حتى تستطيع ان تساهم بنسبة معقولة من تقليل حجم الفقر والبطالة.

٧ – معالجة ظاهرة التراجع سوق عمان المالي كموشر على الركود والاختلاس، قبل ان تستفحل هذه المشكلة وتستعصي على الحل، وتهز كياننا الوطني وما حادثة سوق المناخ في الكويت عنا ببعيد.

٨ – الاسزاع في اخراج التأمين الصحي الشامل

الى حيز الوجود، وبخاصة وقد رددته هذه الحكومة في اكثر من مناسبة، وضرورة توسيع شريحة الادوية التي تصرف على حساب التأمين الصحي، وشمول الحالات التي تقيد ضد مجهول او ضد من لا يملك في الحوادث.

٩ – الاسراع في اخراج مشروع قانون الضمان الاجتماعي المعدل، وان يكون التعديل ملبياً للحاجات، وموازياً لقانون التقاعد المدني العسكري.

١٠ – زيادة الرواتب والاجور بما يتناسب مع الارتفاع الحاد للاسعار وتقديم الدعم الكافي لذوي الدخل المحدود والمتدني.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام..

وبعد، فأنني أوكد على مطالب دائرتي الانتخابية والتي سبق ذكر الكثير منها ولكنها لم تتحقق بعد، اذكر منها:

١ – اعطاء التقسيمات الادارية الجديدة حظها من الخدمات المتنوعة، وما يوازي نسبتها في مثيلاتها حالة القبول في الجامعات وتخصيص البعثات وما اليها.

٢ – ايجاد حل جذري وسريع لمحطة التنقية في اربد، حيث ان المشروع الجديد الذي يجري تنفيذه يخفف من حجم المشكلة ولا يعالجها فضلاً عن انه يرحل الاذى الى القرى المجاورة وبخاصة بلدة سوم وحور.

٣ – إعادة تأهيل الطرق الزراعية لتكون سالكة للسير بسهولة ويسر، حيث مضى على نشأتها فترة زمنية طويلة لم يعد يعين معها الترقيع والصيانة وفي الجملة فان جميع طرق المنافحة بحاجة الى اعادة تأهيل وبخاصة طريق النعيمة بليلا، وكفر جائز اربد وفتح طريق دوقره كفر اسد.

٤ – تحسين احوال الخدمات في مخيمي اربد والشهيد عزمي المفتي وزيادة المخصصات وانجاز الابنية المدرسية في مخيم الشهيد، وحل مشكلة الاكتظاظ السكاني عن طريق استملاك اراضي جديدة او السماح بالبناء الرأسي ضمن ضوابط اخلاقية.

٥ – توسيع صلاحيات المديريات، وتفويضها لصلاحيات المركز توفيراً للوقت والمال والجهد وحفاظا على الحياة، فان التجار والصناعيين بخاصة والمواطنين بعامة يكررون هذه الشكوى.

٦ – رفد المساجد بالكوادر المؤهلة من خطباء ومدرسين وائمة ومؤذنين حيث ان مساجد المحافظة تعاني من نقص حاد في هذه الكوادر.

٧ – توسيع شبكة المقاسم الآلية المباشرة، لتغطي كل قرى المحافظة ومعظمها بلديات، بل وفيها مراكز ادارية، فضلاً عن توسيع طاقة المقاسم القائمة لتلبية الطلب المتزايد بالرسوم العادية.

٨ – اقامة مديرية قضاء في بلدة النعيمة من لواء بني عبيد.

٩ – اقامة الانفاق او الجسور المعلقة على الطرق النافذة في الاماكن التي يشكل الوضع القائم مأساة انسانية، وبخاصة على مدخل بلدة بيت راس، ومدخل كتم والنعيمه على طريق اربد – عمان قرب محطة صيانة النعيمه.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

وبعد، فابراء للذمه، وتحقيقاً للمصلحة الوطنية، ارفض هذه الموازنة واطالب بردها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل احمد الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على امام وسيد الانبياء والمرسلين

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء المحترمين

هذه الكلمة باسم زميلي النائب الدكتور ذيب عبدالله واسمي، اسمحوا لي في البداية ان اتوجه بخالص الشكر والعرفان نيابة عن زميلي وأصالة عن نفسي الى مقام جلالة الملك المعظم على مكرمته السامية وهو ابو المكارم المتمثلة بارسال ابن الزميل الى الولايات المتحدة للعلاج وعلى نفقة جلالته الشخصية، وهذا ليس جديداً على الاب والملك الانسان سائلاً الله تعالى ان يجنبه كل مكروه وان يحفضه وان يمتعه بالصحة والعافية، كما وارجو ان انقل شكر زميلي لجلالته على مكرمته الملكية بتخفيض احكام ما سمي بالافغان الاردنيين وشكره لدولة رئيس الوزراء والحكومة على تلبية مطالب دائرته الانتخابية وعلى رأسها مستشفى الامير حمزه في الهاشمي الشمالي الذي امر دولته بالبدء الفوري به.

وارجو ان اتوجه بخالص الشكر للحكومة لتقديمها لمشروع قانون الموازنة في موعدها الدستوري والشكر الخالص للاخوة في اللجنة المالية الاقتصادية لمجلسنا على الجهد الموصول والتقرير المتميز والتوصيات المسؤولة التي تضمنها التقرير والذي انجز في فترة قياسية.

ولا يسعني الا ان اتقدم بالشكر لمعالي وزير المالية ومدير عام دائرة الموازنة والعاملون في الدائرة وكافة الجهات المعنية لانجازهم مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ الذي يعتبر واحداً من اميز مشاريع الموازنات التي قدمت لمجلسنا هذا مما يبعث في النفس الرضى والاطمئنان الى ان المسيرة تمضي بثبات نحو الافضل مستفيدة من حفوات وأخطاء الماضي وآخذة بملاحظات السادة النواب وتوصيات المجلس ولجانه في الدورات السابقة.

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

لعل المتفحص لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ يجد انه يحتوى على العديد من المؤشرات الايجابية والتي ترسخ لديه القناعة بقدرة اقتصادنا الوطني على السير قدماً نحو مرحلة الاعتماد على الذات وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي المنشودين.

فتخفيض نسبة العجز في الموازنة الى ٩ر٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما ورد في مشروع

القانون وزيادة نسبة تغطية الايرادات للنفقات العامة لتبلغ ٩٧٪، وارتفاع صافي الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي لتصل (٥٦٧) مليون دينار وتعزيز الاستقرار في سعر صرف الدينار الاردني، وتخفيض عبء المديونية وغير ذلك من المؤشرات، تدل دلالة واضحة على سلامة مسيرتنا الاقتصادية او حسن تلمسها للطريق. كما تدل ايضاً على النجاح النسبي للسياسية المالية والنقدية القائمتين على رسم ملامح هذه المسيرة والتي أمل ان تستمر بهذا الاتجاه الايجابي تحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطن.

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب المحترمين

لقد ركز مشروع قانون الموازنة بشكل واضح على مشكلتي البطالة والفقر معترفاً بأنهما الاخطر من بين جميع المشاكل. ولمواجهة ذلك، رصد مشروع الموازنة مخصصات شبكة الامان والسلام الاجتماعي تبلغ سبعة ملايين دينار تنفق على المشاريع المكثفة للعمالة، كما اكد المشروع على الاستمرار في زيادة دعم صناديق العون الاجتماعية. وهذا توجه ايجابي يسجل لصالح مشروع قانون الموازنة.

اتمنى ان يكتب له النجاح في مجال المساهمة في التخفيف من مشكلتي البطالة والفقر في مجتمعنا الارني الذي نحب.

وبهذا الصدد ارجو ان أوكد على نقطتين الاولى ان هذا المبلغ غير كاف وكنا نأمل ان يكون اكبر، والامر الآخر الذي أود التأكيد عليه هو ان مسؤولية مواجهة مشكلتي البطالة والفقر مسؤولية مشتركة لا يجوز ان تتحملها الموازنة العامة للدولة بمفردها، بل ان هنالك مسؤولية تقع على عاتق القطاع الخاص الاردني وهو مدعو للتصدي لها والمبادرة بالمساهمة الفعلية في معالجة هذه المشكلة في كافة مناطق المملكة.

ألم تقم الحكومة بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار الاجنبي والمحلي في الاردن؟ الم يقم مجلس الشعب ونوابه باقرار هذه التشريعات؟ الم تقم الدولة بمؤسساتها بتهيئة المناخ، مناخ الامن والاستقرار والسمعة الدولية العالية والتي جعلت القطاع الخاص الاردني قطاعاً محرماً في اعين الاخرين، اما ان للقطاع الخاص ان يهدي لمواطني هذا البلد ويرد لهم جزءاً من الجميل بان يساهم في رفع المعاناة عنهم، واذا كنا لا نطلب من قطاعنا الخاص ان يشركنا في ارباحه، فاننا ندعوه لان يشاركنا في حمل همومنا جنباً الى جنب مع مؤسسات الدولة الرسمية. وها هو مشروع قانون الموازنة هذا العام الذي بين أيدينا يشير في مرتكزاته الى الاستمرار نحو اقتصاديات السوق والانفتاح على الاسواق العالمية وتعزيز العلاقة التكاملية بين القطاع العام والخاص والسير بمبدأ التخاصية الى جانب عدم مزاحمة القطاع الخاص فيما يتعلق بالاقتراض الداخلي.

اليست هذه خطوات واسعة من الحكومة باتجاه القطاع الخاص، اما من يد تمتد من

القطاع الخاص لتساعد الحكومة والشعب ونحن نعلم جميعاً كرم الحكومة الزائد في خصخصة حتى اكثر مؤسساتنا ربحيه، ايها الزملاء، تريدون مثالاً على ذلك، الم يوفر قانون ضريبة الدخل الذي اقره مجلسنا في العام المنصرم مبالغ كبيرة لصالح القطاع الخاص حرمت منها خزينة الدولة، ماذا قدم القطاع الخاص في المقابل؟

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

تعلمون ايها السادة ان الموازنة العامة تمثل الخطة الاقتصادية للدولة خلال العام المقبل، تجسد من خلالها اثر السياسات الاقتصادية المتبعة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة، ولن يتأتى ذلك الا بحسن ادارة الموارد المتاحة واعادة توزيعها بعداله بين مختلف الاقاليم وصولا الى توزيع عادل للتنمية ومكاسبها.

وفي هذا الشأن اود التأكيد على ان المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد ليساهم مساهمة فاعلة في التخفيف على المواطنين من خلال ضبط الاسعار المحلية، والا فان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المقدر في مشروع قانون الموازنة بـ ٤٪ لا يمكن ان يعول عليه وذلك في ظل الرقم الفعلي خلال العشرة أشهر الأولى من هذا العام والبالغ ٧٪، واعتقد ان هذه تشكل نقطة قلق في مشروع قانون الموازنة لا يمكن الاطمئنان الى نتائجها تماماً.

معالي الرئيس

الزملاء المحترمين

انني اذا اعلن تمسكي وتأييدي لجميع التوجهات الواردة في تقرير اللجنة المالية والاقتصادية لمجلسنا، لارجو ان اضيف المطالب التالية التي تخص دائرتي الانتخابية مع علمي المسبق انه من المعذر زيادة بنود الانفاق في هذا المشروع او زيادة تخصيصاته الا انني اضعها بين يدي الحكومة لعل الامور تنفرج او تجد الحكومة مخارج ووسائل لتمويلها.

١ - اطالب الحكومة بطرح استكمال كامل ما تبقى من طريق الكرك القطرانه خلال العام الحالي ١٩٩٧، ولو ادى ذلك الى احالة العطاء على اكثر من متعهد لسرعة الانجاز.

٢ - فتح طريق يربط جنوب المحافظة ولواء عي تخصيصاً بمنطقة الاغوار الجنوبية وقد طالبنا بهذا الطريق في الموازنات السابقة، وتم رصد مبالغ له نقلت احياناً، وفي الاخرى وضعت على الباب الثاني في الموازنة ولم ينفذ.. وهذا طريق بديل او رديف وفي ظني انه طريق استراتيجي واعني به طريق كثربا الاغوار واستكمال فتح طريق الطيبة الاغوار الجنوبية.

٣ - الاسراع في طرح مشروع الصرف الصحي لضاحية المرج في مدينة الكرك لما لذلك من اثر في الحد من التلوث البيئي.

٤ - ايجاد مشاريع سياحية واستثمارية على الشاطىء الشرقي للبحر الميت في منطقة الاغوار الجنوبية.

٥ – ايجاد مشروع لتطوير منطقة الحرجان على غرار مشروع تطوير وادي الكرك.

٦ – فصل الجناح العسكري نهائياً عن جامعة مؤتة ونقله الى أي جامعة اخرى او استحداث ما يناسبه، بحيث يتم اشغال مباني الجناح العسكري الحالي لزيادة عدد الطلبة المقبولين في الجامعة وازالة الاسوار والاسلاك الشائكة حول هذا الجناح لنحس باننا بجوار جامعة حتى تتفاعل مع المجتمع دون حقومية.

٧ – طرح مشروع المدينة الصناعية الكرك وليس دراساته خلال العام المالي ١٩٩٧.

٨ – توجيه صناديق المعونة والتنمية والتشغيل لتسهيل شروط القروض للمواطنين في المحافظة.

٩ – مع ثقتي بالله، الا ان ذلك لا يمنعني من دعوة الحكومة الى تشكيل لجنة وزارية وشعبية للجفاف نظراً لتأخر الموسم الزراعي خاصة في المحافظات الجنوبية من المملكة ولرفع المعاناة عن المواطنين الذين لا دخول لهم سوى من ارضهم ومواشيهم التي اصبحت مهددة الان الا ان يتفقدها الله برحمته.

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

ختاماً أسأل الله تعالى ان يحفظ علينا ديننا وأمننا وأوطاننا وقيادتنا وان يجنبنا وإياكم كل مكروه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل ابراهيم سماره.

السيد ابراهيم سماره

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاكرم

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

* نناقش اليوم مشروع قانون الموازنة العامه لعام ١٩٩٧ بعد ان استمعنا الى التقرير الذي قدمته اللجنة المالية الموقرة الى مجلسكم الكريم حول مشروع قانون الموازنة، وكذلك خطاب الموازنة الذي القاه على حضراتكم معالي وزير المالية.
* اود في البداية ان اتوجه بالشكر والتقدير الى اللجنة المالية في مجلس النواب على ما بذلته من جهد في دراسة مشروع قانون الموازنة واعداد تقريرها حوله.
* لا يجد المتفحص لمشروع قانون الموازنة بدأ من شكر العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة على ما بذلوه من جهد مضن في اعداد مشروع قانون الموازنة لهذا العام.
* تترجم الموازنة العامة السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، وهي اهم المرتكزات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنظور سأركز مناقشتي للموازنة العامة على القضايا التالية:

١ - عجز الموازنة

يظهر خطاب الموازنة هذا العام العديد من المؤشرات الدالة على سلامة مسيرة النمو والتطور الاقتصادي والمالي في هذا البلد، وابرز

هذه المؤشرات سعي الحكومة الموصول الجاد لتضييق الفجوة ما بين الايرادات والنفقات، وزيادة درجة الاعتماد على الذات، وليس ادل على ذلك من تراجع العجز في الموازنة منسوباً الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ تراجع العجز من ٧ر٤٪ عام ١٩٩٦ الى ٩ر٣٪ عام ١٩٩٧، واذا ما اخذ بعين الاعتبار نسبة الانجاز الفعلي في الموازنة الرأسمالية والمقدرة خلال السنوات الماضية بما نسبته ٨٧٪، فان هذا العجز يهبط الى ما دون ذلك.

٢ - هيكل الايرادات

يلاحظ حدوث تغير في هيكل الايرادات المحلية، الضريبية وغير الضريبية ففي الوقت الذي لم تتجاوز نسبة النمو في الايرادات الضريبية ٥ر٤٪ عام ١٩٩٧ سجلت الايرادات غير الضريبية نمواً نسبته ٤ر١١٪ عام ١٩٩٧، وهذا ينسجم مع التوجهات الدولية في تخفيض الاعباء الضريبية بما يساعد على زيادة المردود الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية في المملكة، وقد برز اثر تعديل هيكل الايرادات الضريبية في تخفيض ضريبة الدخل على الافراد والشركات والتي انخفضت من ١٧٥ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ١٥٥ مليون دينار عام ١٩٩٧، الامر الذي يتوقع ان يؤدي الى زيادة العائد على الاستثمار بعد الضرائب، وبالتالي تشجيع حركة النشاط الاستثماري في المملكة.

٣ - النمو الاقتصادي

اشار خطاب الموازنة الى ان الناتج المحلي الاجمالي سينمو خلال هذا العام بما نسبته ٢ر٥٪ وهذا انجاز ان تحقق تستحق الحكومة عليه كل التقدير نظراً لما يترتب عليه عادة من خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطن الاردني، وللحقيقة فان هذه النسبة تبدو متفائلة جداً وما يبدو عليه واقع الحال، خاصة وان هذا النمو لم يقابله نمو مماثل في السيولة المحلية التي تعتبر الركيزة الاساسية في تحقيقه، حيث اظهر البنك المركزي تحفظاً في سياسته النقدية والتي عملت على تقييد النمو في السيولة بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني.

٤ - الاحتياطات الاجنبية

نعود هذا العام ونؤكد على موضوع تعزيز الاحتياطات الاجنبية للمملكة باعتبارها صمام الامان للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني خاصة مع زيادة العجز في الميزان التجاري نتيجة لنمو الصادرات بنسبة اقل من نسبة نمو المستوردات هذا العام، الامر الذي يتوقع معه تآكل الموجودات الاجنبية للمملكة اذا ما استمر نمو الصادرات والمستوردات على هذا المستوى، ناهيك عن تواجد الدينار الاردني في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، والآثار المترتبة على احتمال قيام السلطات الفلسطينية باصدار عملة وطنية وما يرتبه ذلك من ضغط على احتياطات المملكة من العملات الاجنبية.

٥ - البطالة والفقر

أولت موازنة هذا العام أهمية خاصة لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة من خلال زيادة

مخصصات شبكة الامان والسلامة الاجتماعية من ١ر١٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ٥ر٢٨ مليون دينار عام ١٩٩٧ بنسبة نمو بلغت ٢ر٤٩٪ وعلى الرغم من اهمية زيادة المخصصات في تخفيف حدة هذه المشكلة الا ان هذه الزيادة وحدها لن تجتث هذه المشكلة، الامر الذي يتطلب وضع خطة وطنية شاملة تضمن تأهيل العاطلين عن العمل ورفع كفاءة المؤسسات والصناديق المعنية في معالجة هذه المشكلة كصندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، والشركة الاردنية لضمان القروض الصغيرة، بحيث تسهم الجهود مجتمعة في تعزيز جهود الحكومة في تفعيل النشاطات الانتاجية والاجتماعية في المملكة من جهة، والتخفيف من حدة مشكلة الفقر والبطالة من جهة اخرى.

معالي الرئيس،، حضرات النواب المحترمين..

وعليه، فان برامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة قد باتت تبشر بالخير وبمستقبل تضبط فيه كل الانحرافات والاختلالات وتصويبه نحو الافضل باتجاه استقلال اقتصادي يعتمد على الذات في الانتاج والموارد المالية في حقول الزراعة والصناعة والتجارة، وتنمية الموارد البشرية التي هي اساس التنمية الشاملة. فنحن في الاردن لا ندعي الكمال وتحقيق المعجزات بين عشية وضحاها، ولا ندعي الوصول الى قمة في هذه الفترة المحدودة، ولكنها المسافة الطويلة التي تبدأ بالخطوات الاولى، وما ذلك الا بفضل توجيهات جلالة الملك المعظم وتوجهات الحكومة الدؤوبة التي يترأسها واحد منكم، لا يعرف الكلل ولا الملل سبيلا الى نفسه، متابع الى درجة الملاحقة، غيور منتم بصدق ونقاء وصفاء من اجل الشعب والوطن والامة، والى آفاق يحكمها التسامي والتفاني والتضحية وتعاظم الحس بالمسؤولية والامانة التي يحملها.

معالي الرئيس،، حضرات النواب.. المحترمين

ومع هذا التفاؤل بالانتقال من موقع متقدم الى موقع اكثر تقدماً – كما تشير دلالات ارقام الموازنة ونسبها – حرصاً على امانة المسؤولية فانني اطالب بما يلي:

١ – تلبية حاجات لواء الرمثا التي سبقت المطالبة بها في الموازنات السابقة وما زلنا ننتظر انجازها، خاصة زيادة استملاكات الاراضي وانشاء المدارس عليها ومعالجة الوضع القائم نظراً لازدياد اعداد الطلبة مما يستلزم بناء مدارس جديدة، مع ايلاء مستشفى الرمثا عناية خاصة من حيث زيادة جناح جديد مع تحديث المستشفى بالتقنيات الطبية الحديثة ليشعر المواطنون بان هناك استجابة لحاجاتهم من قبل الحكومة.

فأهالي اللواء الاشم، لواء الاباء والنخوة يأملون من معالي وزير الصحة الاستجابة لمطالبهم الملحة باضافة جناح خاص للمرضى، للاهمية القصوى، وهذا ليس بكثير على معاليه وحكومتنا الرشيدة.

٢ – دعم القوات المسلحة والاجهزة الامنية من اجل ان يكون تطورها موصولاً يتلاءم مع روح العصر ومتطلبات المراحل القادمة، فالسلام العادل الدائم لا تحميه الا قوة رادعة لا تستكين في حالات السلم، فالقوات المسلحة درع الوطن وعدته ولا بقاء لوطن تضعف في دروعه، والقوات المسلحة رسالة مستمرة في السلم وفي الحرب، فهي مع الوطن عند الكوارث ومع المواطن في امنه واستقراره وصحته فهي تضطلع بمعالجة ما يقارب نصف سكان الاردن، وهي معهم في شق الطرق، وبناء الجسور، وكل نهضة بنائية بما في ذلك التخفيف من حجم البطالة، واعادة تصنيع شباب الوطن الى معادن بشرية نفسية جادة مثابرة، تقف على كل ثغرة من ثغرات الوطن بحرص وبطولة وأمانة وشرف، فدعمها بما في ذلك تحسين رواتب الجند أمانة جليلة ورسالة عظيمة.

٣ – زيادة الاهتمام بوزارات التوجيه: الثقافة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والاوقاف، والسياحة والآثار، والشباب. ولما كانت الثقافة تحمل معنى دائرياً شمولياً يتعلق بالهوية الوطنية والقومية، وقد اتسع مجال عملها وتعددت انشطتها الا انها تعاني من نقص ذريع في موازنتها وكوادرها كذلك، لتؤدي رسالتها في الحقل الثقافي بما فيه من مبدعين وأدباء وهيئات وروابط، فهي بحاجة الى دعم ورعاية مميزتين، فهي مع مثيلاتها من وزارات التوجيه كالقوات المسلحة درع إساس من دروع الوطن في جميع الظروف والاحوال.

٤ – تفعيل المؤسسات شبه الحكومية كمؤسسة المدن الصناعية لما لها من علاقة صميمة في الاقتصاد الوطني والنهضة الصناعية والاستثمارات، وان تتولاها كوادر مبدعة متخصصة امينة، تبعث فيها الجد والنشاط في اجتذاب الاستثمارات وتحقيق الاهداف المتوخاة.

٥ – دعم مؤسسة الاقراض الزراعي بصرف مستحقاتها ورعايتها والاهتمام بها لما تقدمه وتقوم به من عمل فاعل تجاه الوطن والمواطن.

٦ – دعم مستشفى الملك عبدالله في جامعة العلوم والتكنولوجيا، فقد مضى على هذا المشروع بضع سنوات، وقد يحتاج الى اكثر من خمس اخرى، وما زال يحبو ببطء بسبب الديون الضخمة على الجامعة، ففي تأخر الدعم تأخر تحقيق الاهداف واخفاق فيها لذا فانني اطالب بما يلي:

أ – فصل موازنة المستشفى عن موازنة الجامعة بصفته مشروعاً وطنياً.

ب – تحمل موازنة الدولة جميع اقساط وفوائد القروض التي اقترضتها الجامعة لتمويل مشروع مستشفى الملك عبدالله وما تبقى من اقساط وفوائد القروض التي سبق للجامعة اقتراضها لتمويل مشاريعها الانمائية.

جـ – اطالب الحكومة بتحويل جزء من اعمالها الاستشارية والفنية الى جامعة العلوم والتكنولوجيا وذلك للمحافظة على تميز هذه الجامعة وتمكينها من الاحتفاظ باعضاء هيئة التدريس والحد من هجرتهم خارج الجامعة.

هـ - تحسين الاوضاع المادية لاعضاء هيئة التدريس وكافة العاملين في الجامعة.

٧ - انصاف الامناء والمديرين العامين بنقلهم الى المجموعة الثانية من الدرجة العليا مساواة بزملائهم المحافظين، فدرجة المسؤولية وحجم العمل عند كليهما واحدة.

٨ - زيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين عسكريين ومدنيين لان الزيادة السابقة لم تكن مجزية بل متواضعة جداً.

حفظ الله الاردن ملكاً وحكومة وشعباً قلعة منيعة عصية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

المتحدث الزميل ضيف الله المومني.

السيد ضيف الله المومني

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين..

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يشارك في هذه الكلمة الزميل بدر الرياطي من اقصى الجنوب الذي غادر البلاد للعمرة نسأل الله ان تكون مقبولة.

اخوتي الكرام يبدو واضحاً الجهد المتواصل المشكور والماجور انشاء الله من قبل وزارة المالية ودائرة الموازنة كما يتضح دور اللجنة المالية للمجلس خصوصاً في التوصيات التي نأمل ان تكون محل اعتبار واهتمام.

معالي الرئيس.. الزملاء المحترمين،،

الذي يدرس موازنة الدولة لسنة ١٩٩٧ يستطيع ان يقول انه في ظل الاوضاع السياسية والاجتماعية والتربوية القائمة "ليس بالامكان افضل مما كان"، فالموازنة لا تخلو من ايجابيات تتضح فيما يلي:

- اظهرت الموازنة زيادة في الايرادات المحلية بنسبة ٢ر٨ هذا العام وزيادة بالنفقات الجارية بنفس النسبة وكذلك زيادة بالنفقات الرأسمالية.

- واظهرت الموازنة ايرادات الحكومة من شركة الاتصالات الاردنية مبلغ ١٣٢ مليون دينار بعد تحويلها الى شركة وهذا عائد جيد يدعو للتنبيه الى ضرورة اعادة النظر في كيفية تقدير قيمة املاك مؤسسة الاتصالات باسعار تاريخية مستهلكة، حيث سمعنا بأنه تم تقديرها بثمن قليل وقد يتم بيعها لاشخاص لديهم المقدرة المالية مما يدر عليهم عائداً سنوياً يزيد عن ٣٠٪ من قيمة التقدير الذي سيتم البيع به.

وهكذا بالنسبة لسلطة الكهرباء الاردنيةالتي تم تحويلها الى شركة، لذا فانني ارى ان يتم مناقشة الثمن الذي يتم البيع به في هذا المجلس، حيث ان على فرض ان احداً اشترى هذه الشركة فسيتم استرداد كامل القيمة خلال ثلاث سنوات تقريباً وفي هذا غبن واضح.

اظهرت الموازنة في باب الايرادات المختلفة فائضاً في بند النفط الخام بمبلغ ٩٥ مليون دينار

وكان هذا يشير الى طمأنة المواطنين بعدم رفع سعر المحروقات والغاز.

معالي الرئيس،، الزملاء المحترمين..

وايضاً تشير الموازنة الى بعض السلبيات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ومنها:

- تراجع نمو الانتاج المحلي الى ٢ر٥٪ مقابل ٩ر٦ عام ١٩٩٥ و ١ر٨٪ ١٩٩٤.

- كما اظهرت تزايداً في العجز التجاري حيث بلغ ٢٣٧٤ مليون دينار وبزيادة نسبة المستوردات بـ ١٦٪ فأثر ذلك على ميزان المدفوعات.

- اظهرت الموازنة ارتفاعاً بتكاليف المعيشة وخاصة في المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة ٧٪ وتتوقع ان ترتفع بنسبة ٤٪ لعام ١٩٩٧ مما يسبب القلق لذوي الدخل المحدود وهم الموظفون عسكريين ومدنيين ومتقاعدين الذين ظلت اجورهم ثابتة.

وهذا يعني ان القوة الشرائية للغالبية العظمى من المواطنين ستنخفض وبالتالي ينخفض المستوى المعيشي للمواطنين مما يتناقص مع الكلام الرسمي عن تحسن المستوى المعيشي.

- اظهرت الموازنة تراجعاً كبيراً برأسمال الشركات الصناعية المحلية من ٧ر١٥٦ مليون دينار عام ١٩٩٥ الى ٢ر٢٦ مليون عام ١٩٩٦ وكذلك تراجعاً برأسمال الشركات التجارية من ٢ر١٥٥ مليون الى ٢ر١٠٨ مليون دينار لذا فانه لابد من دراسة الواقع الذي ادى الى هذا التراجع ولا بد من دراسة ما تواجهه المنتجات الاردنية من منافسة من خلال الصناعات القائمة وكذلك معالجة المناخ الاستثماري ودراسة اسباب وجود استثمارات الاردنيين في الدول العربية والاجنبية حيث تقدر بمليارات الدنانير والتي لو استثمرت في الاردن لكان لها دور في حل مشكلة الفقر والبطالة بالاضافة الى حل مشكلة الموازنة.

وتشير ارقام الموازنة الى تراجع الاهمية النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٣ر٨٪ عام ١٩٩٢ الى ٥ر٥٪ عام ١٩٩٦، مما يستدعي دراسة اسباب هذا التراجع ووضع الحلول المناسبة لاستمرار النمو في هذا القطاع وايجاد الاسواق الخارجية لحل مشاكل المزارعين وادامة هذا النشاط.

معالي الرئيس.. الزملاء المحترمين،،

احسنت اللجنة المالية عندما اوصت بتحسين اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين ثم متقاعدين حيث ان الارتفاع الذي حصل على اسعار معظم السلع متخفياً وراء رفع سعر رغيف الخبز اثقل كاهل الشريحة العظمى من المجتمع المحلي حيث انه لا يعقل ان تتحدث الموازنة عن ارتفاع تكاليف المعيشة سنة ١٩٩٦ والارتفاع المرتقب في السنة القادمة ولا تضع حلاً لمثل هذا الارتفاع بزيادة العاملين والمتقاعدين سيما وان الزيادة التي حصلت للمتقاعدين نتيجة تعديل قانون التقاعد لم تطل جميع المتقاعدين وكانت لغالبيتهم زيادة زهيدة، وفي هذا المجال أسأل عن وعد الحكومة السابقة التي ذكرت بانها ستعيد النظر كل سنة في شهر

تموز في احوال الناس المعيشية ليتم زيادة الاجور بناء على ما تتوصل اليه من دراسة، وايضاً اذكر في هذا المجال بالمتقاعدين على اساس المعلولية الذين لم تنلهم اية زيادة سابقة.

اما غير الموظفين والمتقاعدين الذين لا رواتب لهم فانني اطالب وباستمرار بتوسيع قاعدة الافادة من صناديق المعونة الوطنية والزكاة لتشمل جميع الاسر الفقيرة من اجل ذلك لابد من اعادة النظر بالاسس المعتمدة في صرف تلك المعونات على الفقراء ولابد من دعم صندوق الزكاة ليتمكن من الوصول الى المعوزين والمحتاجين بدعم مجز بسد رمقهم حيث ان مثل هذه المتابعات والمعونات تحمل في طياتها معنى التكامل الاجتماعي الذي مؤداه تماسك بناء المجتمع.

"وكاين من قرية اهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها معطلة وقصر مشيد" كفاية عن تعطيل فريضة الزكاة تحيل المجتمع الى قلة غنيه تطاول السماء بالعمرات والى كثرة فقيرة ملتصقة بالارض.

اما بالنسبة لنظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية فانني اخالف توصية اللجنة الكريمه حيث ارى ان تكون الاقدمية فقط في التخرج هي الاساس الوحيد للوظيفة وليس عن طريق الامتحانات والمقابلات حيث عن طريقها تتم التجاوزات، واذكر ان بعض طالبي الوظيفة تندر باحد المسؤولين الذي اعتمد اسلوب اللجان، والامتحان مع طالبي الوظيفة فقال ان المسؤول الفلاني طلب من اللجنة ان تدون علامته المقابلة بقلم رصاص وذلك ليتسنى له ان يشطب ويثبت من يشاء. كما اذكر بـ ٣٠٠ طالب وظيفة على الحالات الانسانية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

لعل في اعادة النظر بالمعاهدة مع اليهود ووقف اساليب التطبيع بعد وضوح الرويا والواقع المر الذي وصلت اليه الاطراف العربية في تعاملها مع بني يهود والذي يفترض ان يكون فيه الدرس والعظة لعل في ذلك رفع للنوازل الالهية التي حلت بنا وبديارنا نتيجة لصلحنا مع اعداء الله، ولعل في ذلك نهاية الضيق والاحباط.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

اعرض بعض المطالب العامة ومطالب محافظة عجلون والعقبة وهي:

١ – دعم البلديات التي توقفت تقريباً عن تقديم اية خدمات لافلاسها وكثرة ديونها وارى ان يكون دمج البلديات والمجالس الفردية بناء على رغبة اكثرية السكان المقصودين بالدمج.

٢ – دعم صندوق الاسكان العسكري واسكان المعلمين واعادة النظر ثانية في امكانية عمل نقابة للمعلمين حيث امر جلالة الملك بذلك.

٣ – اعفاء مزارعي الزيتون من باقي القروض المترتبة عليهم لكونهم من الطبقة الفقيرة والتي تعرضت للكثير من الخسائر والكوارث.

٤ – توسيع الشارع الرئيسي الذي يصل ما بين الشونة الشمالية والشونة الجنوبية حيث ان الحالي لم يعد يفي بالغرض سيما وان معظم البيارات يمتلكها اصحاب النفوذ ولابد من طريق ممتاز لسياراتهم.

٥ – عند اعادة النظر في التقسيمات الادارية اذكر ان محافظة عجلون لا يوجد فيها لواء لذلك نطالب باستحداث لواء في كفرنجه وقضاء في خيط اللبن.

٦ – اعادة النظر بالطرق الزراعية وتغيير مسارات بعضها لتسهيل سير المركبات عليها وتعبيدها حسب الاولويه ليستطيع المزارع نقل انتاجه.

٧ – اكمال طريق اربد – عجلون بالكامل حيث ان اهالي عجلون يأملون ذلك من معالي وزير الاشغال الحالي ليكون على بدايه انهاء مسلسل هذا الشارع. ثم توسيع طريق جرش – عجلون وكفرنجه الغور والهاشمية والوهادنه الغور. لأهمية هذه الطرق بالنسبة للسكان وممتلكاتهم الممتدة في منطقة الغور.

٨ – تحسين الخدمة الهاتفية في قرى المحافظة التي لا يوجد في كل منها اكثر من خطي هاتف وهي قرى الهاشمية، حلاوه، الوهادنه، راس منيف، عرجان، باعون، اوصره، راسون، صنعار محنا، الطياره اشتفينا والساخنه، الجبل الاخضر الخشيبه السفينه، بلاص.

٩ – عمل شبكة مجاري، صرف صحي في كل من صخرا عبين عبلين، راس منيف، الهاشمية، الوهادنه، حلاوة، عرجان وذلك حفاظاً على مصادر المياه من التلوث.

١٠ – ايصال الكهرباء الى التجمعات السكانية في عرجان الجديده، مثلث رحابا خله الداليه، مثلث الوهادنه. تجمع جنوب عنجرا ومنطقة الصوان.

١١ – اعادة دراسة اقامة السدود في وادي كفرنجه وراجب للحفاظ على ملايين الامتار المكعبة من المياه التي تذهب سدى.

١٢ – دعم مستشفى الايمان بالاجهزة الحديثة وتحويل المراكز الصحية في كل من عنجرا وصخرا والساخنه الى شامله ثم اطالب بالتفكير الجاد لانشاء مستشفى عسكري في المحافظة حيث ان اكثر من ثلثي سكان المحافظة من المنتفعين العسكريين.

١٣ – انشاء مراكز دفاع مدني في كفرنجه، مثلث الوهادنه ومثلث اشتفينا.

الاهتمام بالابنية المدرسية حيث ان قسماً منها غير مناسب خاصة مدارس عين جنا والجبل الاخضر والخشيبه والتوسع في فتح صفوف ثانوية في المناطق البعيدة عن المركز لصعوبة المواصلات.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

فيما يخص محافظة العقبة كما اشار الزميل بدر الرياطي تتلخص فيما يلي:

– يقول بأنه رغم المطالبات المتكررة فقد خلت موازنة هذا العام من رصد أي مخصصات لمحافظة العقبة لبناء مستشفى حكومي بالرغم من تخصيص الارض ودفع ثمنها منذ اكثر من (٢٠) عاماً. علماً بان المستشفى العسكري الحالي قد مضى عليه قرابة (٢٠) عاماً وكثير من آلاته ومعداته بحاجة الى تحديث وينصح ان يخصص للعسكريين في منطقة الجنوب.

– بناء كلية جامعية تتبع لجامعة مؤتة او بناء كلية جامعية متوسطة وذلك تخفيفاً على المواطنين لبعد العقبة في الجنوب وتيسيراً على اولياء امور الطلاب والطالبات حيث يحرم ابناؤهم من التعليم العالي بسبب الفقر وبعد المكان.

– ضرورة دعم مديرية الصحة في العقبة بأطباء اختصاص للاطفال والنسائية والانف والاذن والحنجره والعيون والباطنيه حتى تكون هناك مراكز صحية شاملة.

– تعيين مفتي للمحافظة علماً بان مجلسنا الحالي وافق على اقتراح برغبة وتم تحويله لوزارة الاوقاف.

– تعيين طبيب شرعي وتجهيزه بالعدد والادوات اللازمة وذلك لخصوصية العقبة وبعدها عن المركز وفي ذلك تخفيف لمعاناة المواطنين وتخفيف العبء عن المركز في عمان.

– عدم الموافقة على رفع رسوم التعليم العالي بالرغم من كل التطمينات لان الخاسر الوحيد سيكون الفقير ولن يتم التعرف عليه وعلى حالته الا بعد فقدان لكل الفرص (التسجيل والاعفاء او المساعدة).

– شمول عائلة المتقاعد على الضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي بعد وفاته.

– منح بطاقات تأمين صحي لغير القادرين والمعوقين ممن يحملون كرت معونه وطنية.

– اعفاء معدات وادوات الصيد من الضريبة الاضافية ومستلزماتها.

والله نسأل ان يحقق الخير لوطننا وامتنا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين واصلي واسلم على رسولنا الامين محمد عليه افضل الصلاة واتم التسليم وبعد..

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فقد حضرت جانباً من اجتماعات اللجنة المالية مع اصحاب الاختصاص والخبراء من وزراء ومدراء ورؤساء غرف التجارة والصناعة والجمعية الوطنية لحماية المستهلك. ولاحظت ان قليلاً من اعضاء اللجنة المالية حافظوا على حضور جلسات اللجنة، ومن خلال استماعي الى المشاركين في المناقشات، ومن خلال اطلاعي على الاوراق والخطابات المقدمة من السادة المشاركين أسجل الملاحظات التالية:–

١ – ارتفاع الإسعار خلال عام واحد، في الصفحة الرابعة من خطاب معالي وزير المالية

يقول معاليه: (تظهر الارقام القياسية لتكاليف المعيشة المعدة من قبل دائرة الاحصاءات العامة خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ الى ارتفاع نسبي في مستوى الاسعار بلغ ٣٪ علماً بان معدل نمو الرقم القياسي للمستوى العام للاسعار للعشرة اشهر الاولى من هذا العام بلغ حوالي ٧٪.

٢ – تبين من دراسة للاسعار قدمها رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك ان ارتفاع الاسعار وصل الى رقم اعلى من الذي قدمه معالي وزير المالية وذلك من خلال دراسة ٧١٧ سلعه حيث ينص على زيادة تصل في متوسطها الحسابي ولاسعار كافة الفئات السلعية والخدمية من ٩٥/١٢/٣١ ولغاية ٩٦/١٢/١٠ الى ٧٥ر١٠٪ أي ما يقارب ١١٪ وانقل بدقة ما ورد في الدراسة المذكورة.

أ – كانت ادنى نسبة ارتفاع في الاسعار هي ٣ر١٪ لسلعة زيت ذرة عافيه وكانت اعلى نسبة ارتفاع هي ٥ر١٥٤٪ لسلعة الطحين الموحد.

ب – كانت ادنى نسبة ارتفاع كفئات سلعيه ٧٨ر١٪ النفقات الصحية وكانت اعلى نسبة ارتفاع كفئات سلعيه ٥ر٤١٪ السلع المدعومة كالطحين الموحد، طحين القمح البلدي، الخبز العادي والطحين الزيرو والسكر والارز.

جـ – لوحظ ان هناك ارتفاعاً واضحاً في اسعار الخدمات مثل خدمات الكوي والتنظيف واصلاح الاحذية وغسيل السيارات وذلك بسبب ارتفاع الاسعار في الاونة الاخيرة ولكي يتم التعويض في الفرق في الاسعار قاموا بزيادة اسعار الخدمات التي يقدمونها.

٣ – يظن كثير من الناس انه نتيجة لرفع الدعم عن القمح والاعلاف ارتفع سعر الخبز فقط وبعض المشتقات والحقيقة انه نتيجة للدراسة التي قامت بها جمعية حماية المستهلك تبين ان ٤٥٠ سلعه ارتفعت اسعارها اعتباراً من ٩٥/١٢/٣١.

٤ – يلاحظ ومن جداول ارتفاع اسعار المعيشة ان رواتب الموظفين بشكل عام لم يطرأ عليها أي ارتفاع وانه لمن العدل ان تربط الاجور والرواتب بالاسعار دائماً ومن الحق الذي لامراء فيه ان ترفع رواتب واجور الموظفين والعاملين بمقدار يكافيء ارتفاع الاسعار وهو ما يتراوح بين ٧٪ الى ١١٪ ومن الملاحظ في هذا المجال انه لا توجد سلعة من السلع ينخفض سعرها عالمياً ويتحقق نتيجة ذلك تخفيض سعر هذه السلع محلياً فها هو سعر القمح انخفض عالمياً فلماذا لا تنخفض اسعاره محلياً وجميع مشتقاته ويبقى سوط الغلاء يلذع ظهور المواطنين وهل يكفي ان يطلع علينا وزير التموين ليبشرنا بانه خفض سعر كيلو الخبز من (١٠) فلسات الى عشرين فلساً، ما ارى ذلك مجدياً ولا كافياً، وكذلك اسعار القهوة التي انخفض سعرها عالمياً الى دينار واحد للكيلو غرام الواحد تقريباً ولا تزال تباع باسعار تتراوح بين الاربعة الدنانير والستة دنانير، كان الله في عون الفقراء والمساكين ومنهم الموظفون واغلب المواطنين.

٥ – يقول رئيس غرفة صناعة عمان في ملاحظاته على الموازنة هذا العام اقتبس مايلي: درجت العادة تقليدياً على ان تكون الموازنة ذات طبيعة جبائية هدفها الانفاق على التوظيف اكثر من الانفاق على الاستثمار ووسيلتها زيادة الضرائب كلما الحت ضرورة الخزينة وكان املنا ان تكون الموازنة وفي ضوء برنامج التصحيح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية في المنطقة ان تكون موازنة استثمارية تركز على الفعاليات الانتاجية لتكون الوعاء لتوفير الضرائب من ناحية وتوفير فرص العمل من ناحية ثانية الا ان الموازنة جرت على التقليد السابق ولم تنفتح على المتغيرات، ليس في الموازنة أي مؤشر يشجع على الاستثمار وهذه الموازنة غير مسعفة لزيادة الاستثمار الانتاجي الصناعي حيث ان الاستثمارات تراجعت في عام ١٩٩٦ لعشرة اشهر الى ٢ر٢٦ مليوز دينار مقابل ٧ر١٢٦ مليون دينار في عام ١٩٩٥، ويستطرد رئيس غرفة الصناعة الخوف من ان يتراجع النمو الاقتصادي من الاعتماد على الصناعة الى قطاع التجارة الذي يعني زيادة الاستهلاك وزيادة البطالة وزيادة خلل الميزان التجاري ومن الملاحظات ايضاً ان خطاب الموازنة لم يشر الى تعديل قانون الشركات والتشريعات الاقتصادية ذات التوجه لتشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل.

ولم يطمئن الخطاب بالنسبة لضريبة المبيعات انها لن تزداد هذا العام على المواطنين، حيث قدرت بزيادة ٣٣ مليون دينار عن تقديرات عام ١٩٩٦.

المديونية: ورد في تقرير اللجنة المالية الموقرة مايلي:

تؤكد اللجنة ان اعباء المديونية وخدمة الدين الخارجي العام ١٩٩٧ ما زالت كبيرة، وتبلغ خدمة الدين ٢ر٤٧٨ مليون دينار مقابل ٢ر٤٥٨ مليون دينار لعام ١٩٩٦ كما لاحظت اللجنة ان المديونية كانت تنخفض سنة بعد اخرى حتى عام ١٩٩٣ الا ان منحنى الدين استمر بالارتفاع منذ عام ١٩٩٣ – ١٩٩٧ حيث ان التخفيض في المديونية يقابله توسع اكبر في الاقتراض يعني مزراب نازل وبالوعه تحت تأخذ أكثر واني لارى الحل غير ذلك وهو عدم التوسع في الاقتراض لان ذلك الدين هم بالليل وذل بالنهار وان كثيراً من البلاد استعمرت للدائنين بسبب عجزها عن الوفاء فلنتق الله في هذا الوطن.

ألعجز في الموازنة : ورد في تقرير اللجنة المالية فقرة (هـ) من البند ٢ النفقات الرأسمالية مايلي:

جاء في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧ ان العجز قبل المنح والمساعدات يقدر بـ ٢.٢٥ مليون دينار في حين ترى اللجنة ان العجز يزيد عن ذلك بكثير اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية والمقدرة بـ ٢.١٥ مليون دينار وبذلك يكون العجز الحقيقي ٥ر٤٨٣ وهذا رقم صعب واخشى ما اخشاه ان تضاعف ضريبة المبيعات او يرفع الدعم عن بقية المواد المدعومة.

وزارة الاعلام والتلفزيون : ورد في كتاب الموازنة مجلد ٢ ص ٤٤٣ الفصل ٨١ وزارة الاعلام مايلي: تتولى وزارة الاعلام تخطيط وتنفيذ السياسة الاعلامية المناطة بالدولة على اساس الالتزام بالحقيقة ومخاطبة العقل والتأكيد على قيم الحوار والديموقراطية والايمان بالله وكرامة الفرد وحريته.

وتنفذ وزارة الاعلام السياسة الاعلامية المناطة بالدولة من خلال ما يلي:–

١ – تعميق الوعي الوطني والقومي القائم على مبادىء الايمان والمرتكز على الفهم المتحرر من جميع اشكال التعصب والتحيز.

٢ – نقل صورة الوطن للخارج وتوثيق الصلة بين الاردنيين المقيمين في الخارج وبين وطنهم واطلاعهم على ما يحقق من انجازات.

٣ – تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والتأكيد على روح المشاركة المسؤولة في الدفاع عن مصالح الوطن وقيمة وانجازاته.

٤ – انا اركز على هذه النقطة اذا وزير الاعلام فقط يراجع ما كتب في هذا البند المساهمة في توفير فرص الترويج والترفية بما يتفق مع القيم والتقاليد والتراث والاخلاق وارجو ان ينتبه معالي نائب رئيس الوزراء لهذه الكلمة وترسيخ قيم المجتمع الاردني عن صلته بتاريخ امته ونضال شعبه لمواكبة رُوح العصر.

اقول أين هذا يا وزارة الاعلام من الواقع الذي نراه الحقيقة ان الواقع مر. ان وزارة الاعلام وما يتبعها من مؤسسات مثل الاذاعة والتلفزيون والمطبوعات وغيرها هي صاحبة رسالة في مجلد كالاردن هي رسالة المحافظة على الهوية والثقافة العربية الاسلامية وكل ما يخرج عن هذه الرسالة يعتبر مخالفاً لها وخارجاً عن الدستور الاردني الذي ينص في مادته الثانية ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام.

لقد اشتط التلفزيون وخرج عن الرسالة المقررة له فيما اقر هو واصبح غريب الوجه واليد واللسان وليس معنى ذلك اننا ننكر ايجابياته في هذا المجال ولكننا لابد ان ننقذ هذه المؤسسة وغيرها اذا ما خالفت القواعد والاسس التي وجدت من اجلها، يا ساده ان دافع الضريبة الاردني الذي يغذي نفقات هذه المؤسسات لا يقبل ان تسير هذه المؤسسات من أجل اهدافه وغايات تضلل المواطن وتحرف الاجيال وتبعدها عن رسالتها وثقافتها. كم زور التلفزيون الحقائق وشوة الصورة وابرز من المواضيع ما يستحق ان يدفن في مهده، ان تلفازنا يعطي اهمية لفنانه مغمورة اكثر بالف مرة ما يعطيه لنائب من نواب هذا المجلس فكيف اذا كانت مباراة لكرة القدم بين فريقين من زمبابوي وراوندا هذا عدا عن الاستهزاء والسخرية التي جعل منها برنامجاً يضحك به المواطنين على النواب والوزراء. وتدفع المبالغ الطائلة للساخرين والمستهزئين من جيوب المواطنين الغلابى. انني اطالب المسؤولين ان يرشدوا من برامج التلفزيون وان تشكل لجنة حكومية

وشعبية لاعادة النظر في سياسة الاعلام وبرامج التلفزيون لتصبح هذه الاجهزة في خدمة امتنا واجيالنا الصاعدة ولنعد ابناءنا وبناتنا للمواجهة مع اعدائهم حسب قوله تعالى: واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم.

اما وزارة السياحة والاثار فقد وردت ارقام للمبالغ التي يدخلها السواح الى بلدنا ولا شك ان بلادنا فيها من الاماكن السياحية والاثار القديمة والمنتجعات الصحية ما يدعونا لاستغلالها ولكن ضمن اعرافنا وتقاليدنا واحكام ديننا وليس كما يريد السائح بل لابد للسائح ان يحترم دين البلاد ودستورها وقوانينها وحسب الوضع الحاضر ارى ان هناك سلبيات كثيرة لابد من معالجتها وايجابيات كثيرة لابد ان نشجعها فمن السلبيات في السياحة الحالية استغلال شواطئنا ومنتجعاتنا ومطاعمنا والنوادي الليلية في غير ما وجدت له واما الايجابيات فهي تتمثل في السياحة النظيفة والاخلاقية، والصحية والسياحة الدينية المتمثلة في الاماكن الاسلامية والتي قامت وزارة الاوقاف اخيراً بتأسيسها ورعايتها كمقامات الصحابة الكرام وانني لارى ان تشرف لجنة من الوزيرين على وضع خطة سياحية ملتزمة الفساد المالي والاداري.

ايها السادة الكرام

حين اصاب مصر القحط قبل الاف السنين وجد شعبها من يقوم على المال والتموين خير قيام ذلكم هو يوسف عليه السلام الذي خاطب ملك مصر بقوله له (اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم).

فان زماننا هذا بحاجة الى الرجال الامناء لاصلاح ما فسد انه الزمان الذي يشار فيه الى الرجل الامين بالبنان وان الزمان الذي يبعد فيه الامين ويقرب المفسد وقد كنا نأمل من هذه الوزارة التي اعلنت حين تشكيلها بان من اولى مهماتها الاصلاح المالي والاداري، ومنذ ذلك الوقت لم نلمس امراً لذلك الاصلاح ولعل بعض من يقولون ذلك الاصلاح هم اولى الناس بالمحاسبة على ما جمعوا اثناء توليهم مهامهم الوظيفية من اقتناء المزارع والممتلكات والعقارات لم يرثوها عن آبائهم واجدادهم ولكنهم اخذوها بالترغيب والترهيب.

واننا لننتظر قانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا) ان يفعل ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينه.

اما عن بعض هذه المطالب التي اطلبها بسرعة:

أ - لقد طالبنا كثيراً معالي وزير الصحة بانشاء مستشفى الامير حمزه لخدمة مواطني شمال عمان واطلعنا في الموازنة على تجاوب الحكومة برصد مبلغ مائتي الف دينار للدراسة ووضع التصاميم اللازمة وهي مسجلة على حساب وزارة التخطيط وآمل ان يتم في العام القادم رصد مبالغ مجزية لانشاء المستشفى وشكراً للقائمين على ذلك.

ب - دائرة الشؤون الفلسطينية حيث طلبت

الدائرة رصد مبلغ مليونين وخمسمائة الف للانفاق على البنية التحتية في المخيمات ومراكز الشباب واغاثة النازحين ولكن دائرة الموازنة قلصت ذلك الرقم الى مليونين فقط كم اعلم بما في هذا المبلغ من مساعدات لمراكز الشباب التي كان لها مائة الف دينار في السابق زيادة على المليونين فلماذا؟ انني اطالب الحكومة برصد المبلغ المطلوب هذا العام وهو مليونان وخمسمائة الف كما قدرته دائرة الشؤون الفلسطينية كما اطالب بألا تقل موازنة العام القادم عن اربعة ملايين لان اوضاع المخيمات سيئة للغاية وقد زرنا سابقاً بعض هذه المخيمات واطلعنا على اوضاع اهلها وعلى البنية التحتية فيها فكان الوضع سيئاً جداً.

وزارة الاوقاف واذاعة القرآن الكريم: كنت قد خاطبت في فترة سابقة معالي وزير الاوقاف شفاهاً وكتابة حول اذاعة القرآن الكريم وتطويرها نحو الافضل واضافة فقرات اخرى للقرآن الكريم كالتفسير والسيرة والفقه الخ وقد وعد معالي الوزير الدكتور عبدالسلام العبادي بذلك واننا لنذكره من هذا المنبر ونطالبه بالوفاء، وسيكون ذلك في سجل حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم.

وزارة التموين والدفع للمواطنين: اعلمني بعض المواطنين الذين راجعوا من اجل استلام مبالغهم حيث كانت الاجابة انهم حرموا الى الابد بسبب تأخرهم عن الفترة المعينة، كما ان كثيراً من الزوجات اللاتي يراجعن من اجل نفس الموضوع يطلب منهن ان يحضر ازواجهن فاذا كان الزوج مسافراً حرمت العائلة من هذا الدعم، فهل هذا صحيح؟

وزارة المياه : اعلمني بعض الموظفين ان ديوان الرقابة والتفتيش الذي اطلع على علاوات صعوبة العمل للموظفين العاملين في السلطة وكان نتيجة ذلك ان الغيت جميع تلك العلاوات فهل هذا صحيح يا سلطة المياه ويا وزارة المياه ارجو الا يكون ذلك.

وأخيراً

الاراضي الحكومية وتعويضها للمواطنين باسعار معقولة كنت قد تقدمت بمذكرة واقتراحا برغبة من اجل اراضي اسكان الامير هاشم التابعة لمنطقة طبربور (طارق) حيث طالبت ان يساوي المواطنون في هذه المنطقة بأهالي منطقة ابي عليا، وقد اعلمني معالي وزير المالية مشكوراً بان اجراءات الوزارة في هذا السبيل تبشر بخير وان مطلبنا في مساعدة هذه الفئة من المواطنين متحقق باذن الله، اشكر لمعاليه هذه المبادرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله

المتحدث الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء المحترمين،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان تسمحوا لي باداء الملاحظات التالية على المشروع المقدم الينا ضمن محاور عديدة:

المحور الاول : الموازنة وطريقة اعدادها وطريقة مناقشتها:

من المؤكد ان جميع النواب الذين يناقشون المشروع لا يخطر بالهم ان هذا المشروع سيفشل او سيتم رده او سيتم تعديل ارقامه بل القناعة تامة بانها كلمات وخطابات وبعد ذلك يمر هذا المشروع كما مر غيره من المشاريع، واعتقد ان الجدية في المناقشة تقتضي منا تسمية الامور بأسمائها دون الضياع في روتين المناقشة.

لقد كان اسلوب اعداد الموازنة بطريقة اللامركزية اسلوبا افضل مما هو عليه الان حيث تشترك جميع الفعاليات في اعداد الموازنة بما فيهم النواب وبالتالي تختفي من المناقشات المطالبات المتعلقة بالمناطق وفي هذا اختصار لجهود وابتعاد عن الاستجداد والخطابة الدعائية الانتخابية.. وكان من ثمار تلك الطريقة اطلاع النواب على تفاصيل موازنات المحافظات بعيداً عن الاجمال والغموض الذي لا يقبل عند الحديث عن ارقام مالية في غاية الاهمية والخطورة.

وانني اذ اخاطب زملائي فانني اطمع ان تكون مناقشاتنا ذات هدف نبيل وهو اسقاط العجز ورفضه وتقليل الانفاق الذي لا داعي له وابعاد الحكومة نحن سياسة الاقتراض وبغير تحقق هذه الاهداف فاننا مطالبون كمجلس برد المشروع حتى يتم تعديله وفق ما يراه المجلس من مطالب ملطقية تحفظ الاردن وأهله حاجزاً ومستقبلاً.

المحور الثاني : موازنة المؤسسات العامة:

لقد ناقش مجلسنا هذا الامر وقرر ضرورة ووجوب احضار موازنات المؤسسات العامة التي عاشت على اكتاف الشعب ولا زالت، وساهمت في ارهاق الاردن بالمديونية ولا تزال الابن المدلل للحكومات المتعاقبة. ومع ذلك تأتي موازنة هذا العام دون ان ترفق بها موازنة المؤسسات، واعتقد ان هذا الامر مفصلي وجوهري ولا يجوز لنا ان نقبل بذلك بل انني ادعو الى استثناء المؤسسات العامة في حال موافقتنا على الموازنة من هذه الموافقة حتى يتم تخصيص موعد آخر لمناقشتها.

ان القول بان موازنة هذه المؤسسات موجودة في المجلس لمن شاء ان يطلع عليها هو هروب من المسؤولية وانني اتساءل كم واحد منا اطلع عليها اذا كانت قد ارسلت حقاً؟ ان امانة المسؤولية تقتضي منا ان نطالب نواب الشعب ان يدرسوا هذه الموازنات لا ان يترك الخيار لهم بل منطق المسؤولية يقتضي وضعهم امام واجباتهم التي اقسموا على القيام بها.

وحتى لو اطلع عليها النائب فما هو المجال المتاح لمناقشتها؟ هل يحتمل مجلسكم الكريم اعطاء النائب نصف ساعة اخرى من حديثه الاصلي ليناقش مثلاً موازنة الملكية الاردنية ونصف ساعة اخرى لمناقشة موازنة الجمعية العلمية وهكذا سنتحدث عن كل مؤسسة.

الحل المنطقي الذي اطالب التثنية عليه ان نخصص موعداً آخر لمناقشة موازنة هذه المؤسسات بشكل مستقل عن مناقشة الموازنة العامة.

المحور الثالث : الانفاق والمرحلة:

وقعت الحكومة الاردنيه ما يسمى بالمعاهدة مع

العدو الصهيوني، وبالتالي فان الاردن كما تقول الحكومة ينعم بالسلام والاطمئنان مع اولاد العم: وهذا يقودني الى الحديث عن الانفاق العسكري.

لابد ان تكون الحكومة صريحة مع شعبها وممثليه، فاما ان تكون مطمئنة لهذه المعاهده ونتائجها وبالتالي من حقنا ان نتساءل عن الارقام المالية المتعلقة بالانفاق العسكري وضرورة تخفيضها. او ان هذه المعاهدة ماهي الا حبر على ورق وبالتالي فان دعم القوات المسلحة وابنائها وتجهيزها امر يحتل الاولوية لدينا.

نعم حتى الدول غير المهددة ترعى قواتها المسلحة من باب ارهاب الخصوم وحفظ الوطن من ان يطمع فيه الطامعون، ولكننا هنا نتحدث عن الاولويات وبخاصة ان دائرة الفقر تتسع وجيوش البطالة تزحف.

انني ادعو الى التوقف عند هذه القضية ملياً لايجاد التوازن بين المرحلة والانفاق ضمن معادلة حساسة يقودها رجال آمنوا بالوطن وامنه واستقراره كما آمنوا بشعبه الفقير الذي يعاني معاناة كبيرة سمعوا عن نسبة انفاقنا على القضايا العسكرية التي لا تقارن بما عندهم بحال من الاحوال علق احدهم على ذلك بقوله: لو حصلت اية زيادة عندنا عن النسبة التي يقررها البرلمان لسقطت الحكومة فوراً.

انني اذ احيي قواتنا المسلحة فهذا لا يمنعني ان انظر الى الشعب الذي يفرز من ابنائه من ينخرطون في هذه القوات كما اننا لا يمكن ان ننسى ان اكثر المتضررين من الفقر والبطالة وغلاء الاسعار هم ابناء القوات المسلحة نفسها.

المحور الرابع : عجز الموازنة :

لم تقدم للمجالس النيابية الاردنية فيما اعلم موازنة بدون عجز، وكنت اطمع ان تفعل ذلك حكومة الثورة البيضاء، الا ان طمعي هذا ذهب ادراج الرياح. وكنت آمل ان ترفض اللجنة المالية والاقتصادية وجود العجز وتطالب بتعديل الارقام الانفاقية مع الارقام الايرادية. الا انها ايضاً وللاسف لم تفعل. بل سجلت لنا الارقام كما وردت من الحكومة وانتقدتها ولكنها في النهاية طالبتنا بالموافقة عليها كما جاءت من الحكومة.

لقد بين تقرير اللجنة ان النفقات العامة عام ١٩٩٦م كانت (١٨٢٦) مليون دينار بينما صارت عام ١٩٩٧م (١٩١٦) مليون دينار أي الزيادة (٩٠) مليون دينار. وبالتالي فان الحكومة لا تهتم كغيرها من الحكومات لمعالجة العجز بل تذهب في نفس الدرب: درب الانفاق وليس درب الغاء العجز.

وبينت اللجنة ان العجز الحقيقي المقدر لعام ١٩٩٧م هو: (٥ر٤٨٣) مليون دينار.

ان المدقق في بنود النفقات يستطيع ان يلغي بعضها لازالة العجز والغاء وجوده من الموازنة وبخاصة البنود المتعلقة بالاثاث والمشتريات ولقد درجت الحكومات المتعاقبة على علاج العجز بمزيد من الاقتراض وهذا يعني استمرار النزيف مع ان الحكومة تعلن شعاراً كبيراً يحتاج الى مضمون حقيقي وهو (الاعتماد على الذات) وليس الاعتماد على القروض التي ادعو زملائي

الى رفض الموازنة في حال استمرار العجز وادعوهم الى اسقاط بنود معينة لنرى بعدها موازنة علمية خالية من العجز مهما كانت الاسباب.

المحور الخامس : توصيات اللجنة المالية:

اوصت اللجنة بالعديد من التوصيات الجميلة واشد على يديها فيما يخص تشديد الرقابة على الاسعار التي تتطاير يوما بعد يوم، ومناداتها بالتوسع في التعليم المهني والتوجه نحو الانتاج الحقيقي وضرورة وقوف الحكومة امام مسؤولياتها بمنع الزحف العمراني على الاراضي الزراعية.

كما ان اللجنة قد احسنت حين طالبت بوضع حوافز للمعلمين الذين يمارسون عملهم في الريف والبادية حتى لا نبقى نتحدث عن مناطق اقل حظاً ومناطق اكثر حظاً.

كما ان انتصار اللجنة للبلديات انتصار مطلوب فالبلديات لا تستطيع تقديم الخدمات ما دامت ترزح تحت طائلة المديونية مع تحفظي على ان جزءاً من المديونية لهذه البلديات قد تراكم نتيجة للفساد الذي مارسه بعض الذين تولوا هذه البلديات وانني احيي جهود معالي وزير البلديات في مطاردة المفسدين في البلديات حتى لو كانوا منتخبين واتمنى عليه ان يكمل المشوار فيما يتعلق ببعض البلديات الكبيرة التي يتولاها حيتان يصولون ويجولون ويرتشون ويرشون بالتوظيف وتوزيع الاعطيات والاكشاك وادخال اراض لبعض الاحباب في دائرة التنظيم لتطير اسعارها ويصبح هؤلاء اثرياء حرب.

واذا كنت اويد اغلب توصيات اللجنة فهذا لا يمنعني من معارضتها في توصيات اخرى وابرزها قبولها العجز ودعوتها المجلس للموافقة على الموازنة بالرغم من العجز غير المبرر.

كما اخالف دعوة اللجنة الى زيادة مخصصات وزارة الاشغال حيث لم اجد مبرراً لذلك رغم انني اطالب بفتح الطرق وصيانتها الا انني اتحدث عن الاولويات، فربما كان توفير الادوية اولى من توفير الطريق، وربما كان دعم الزراعة اولى من توسيع شارع وهكذا سنجد قضايا كثيرة هي الاولى بالزيادة وليس وزارة الاشغال.

المحور السادس : بعض العناوين الهامة :

١ - البيئة : لا يزال مواطننا يعيش ظرفاً بيئياً صعباً حيث ان غياب التخطيط الاستراتيجي اوقع الاردن في مشاكل بيئية لاحد لها، فالمصانع بين السكان ومحطات التنقية تحيط بالمدن ومكبات النفايات دون نظرة علاج حكومي فهل بعد هذا وغيره يحق لها ان نعلي اصواتنا باننا نحترم الانسان ونرعى حقوقه.

ان وجود مؤسسة لمتابعة قضايا البيئة يقتضي وجود آثار ملموسة لهذه المؤسسة او تلك الا اذا كان المقصود مجرد ايجاد المواقع للاحباب والمقربين.

واذا كنت اتحدث عن الاردن كأردن فهذا لا يمنعني من الحديث عن المحافظة المنكوبة (الزرقاء) حيث تحيط بها قلاع التلوث من مصانع ومصفاة ومحطة حرارية ومكب للنفايات ويكفي ان اشير الى تقرير قدمته لجنة كلفت في

عهد حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الذي اكد ان الوضع البيئي في منطقة مصفاة البترول خطير وخطير جداً ويحتاج الى مسؤولية يشعرون بأهمية الانسان وكرامته ليتحركوا فوراً الى انقاذه وقد بقي ذلك التقرير في ادراج الحكومات دون ان يجري على ارض الواقع شيء من تخفيف المعاناة التي ستصيب ابناءنا ولو بعد حين. واذا كنا اليوم نتحدث عن الموازنة فانني اتساءل عن الارقام المالية خصصتها الحكومة لاغاثة المنكوبين الذين يسكنون في مناطق التلوث البيئي ان الارقام المذكورة المخصصة لوزارة التخطيط غير كافية ولا تعالج الوضع البيئي جذرياً وانني اطالب المجلس الكريم بتعديل هذه الارقام بما يقضي على المشكلة جذرياً.

٢ - الانفاق :

طالبت لجنتنا المالية بترشيد الانفاق الحكومي، وبينت ان زيادة النفقات على الايرادات لا مبرر له، كما تحدثت اللجنة عن ضرورة تقليص حجم هذه النفقات، فالحكومة المتمسكة ببرنامج التصحيح لا يجوز لها ان تستمر في انفاقها على الصورة الحالية لان هذا الانفاق لا يحقق الاعتماد على الذات. وكان بودنا ان يكون الانفاق انفاقاً استثمارياً يعود بايرادات على الخزينة، لكن الواقع يقول بغير ذلك والا فما معنى استمرار بند الاثاث والمشتريات والسفريات وقد لاحظت اللجنة زيادة في نمو النفقات الجارية المقدرة عام ١٩٩٧م (تبلغ ١٤٨١ مليون) بينما كانت عام ١٩٩٦م (١٢٩٥ مليون) أي بنسبة نمو ١٥٪ بينما كانت النسبة ما بين عامي (٩٥-٩٦) ٦٪ وهذا يعني ان الاستهلاك الحكومي يرتفع بنسبة تصاعدية عكس ما ينادي به برنامج التصحيح الذي تقول الحكومة انها متمسكة به.

وقد لاحظت اللجنة ان كثيراً من مخصصات النفقات الراسمالية تستخدم كنفقات جارية لا تساهم في زيادة الناتج المحلي، بان هذه النفقات غير مبررة، لقد كانت النفقات العامة عام ٩٦م ١٨٢٦ مليون دينار بينما صارت عام ٩٧م (١٩١٦) مليون دينار أي بزيادة (٩٠) مليون دينار.

وقد لاحظت اللجنة ان نسبة نمر النفقات الجارية عام ٩٧م قد زادت بـ ٦ر٦٪ وهذا مخالف لبلاغ دولة رئيس الوزراء المتعلق باعداد الموازنة حيث امر ان لا تتجاوز النسبة ٤٪. ان مجرد تصاعد الانفاق الحكومي يدل على عدم الشعور بالمسؤولية ويدل على عدم الرغبة بتخليص الاردن من المديونية. ان قارىء الموازنة يشعر انها تعود لدولة غنية لان الانفاق الحكومي هو انفاق من لا يملك مشكلة والا كيف تفسر الحكومة ما خصصته في هذه الموازنة لمباني السفارات ومنازل السفراء، وصيانة منزل السفير الاردني في لندن صيانة سنوية حصدت من موازنتنا في العام الماضي خمسين الفاً وتخصص لذلك الحكومة عام ٩٧م ستين الفاً وصيانة مكاتب السفارة في باريس تحتاج الى ٩١٠ آلاف دينار. وهذا يذكرنا بمنزل احد المسؤولين في عمان بلغت التكاليف اربعة

هكذا من الأصل

ملايين وصيانة منزل مندوب الاردن الدائم في نيويورك تحتاج مائة وثلاثين الفاً، وصيانة مكاتب السفارة في واشنطن تحتاج الى خمسين ألفاً هذه عينة من الارقام التي كتبت في موازنة ٩٧م وهي دليل واضح على ان حكوماتنا لا تتقن الجباية من المواطن فقط بل تحسن الانفاق في أوجه ضرورية وكأن سفراءنا يسكنون في بيوت الطين او خيام المشردين.

٣ – المديونية :

مجرد وجود عجز في الموازنة فان ذلك مدعاة لتغطية ذلك العجز، وحيث ان الماكنة الحكومية لا تفكر الا بالاقتراض وبالتالي فان الحكومة بسياستها هذه لا تعمل للقضاء على المديونية بل تساهم فيها وبالتالي تساهم في زيادة العبء على المواطن الاردني وقد بينت اللجنة ان المديونية كانت تنخفض سنة بعد سنة الا ان منحنى الدين عاد للارتفاع منذ عام ٩٣ وحتى ٩٧ والسبب ان الحكومات غير جادة في المعالجة والدليل على ذلك استمرارها في الانفاق غير المبرر والاقتراض الذي لا لزوم له، واغلى امانيها ان تجود حكومة اجنبية بمنحة او تتكرم بجدولة دين او المسامحة مقابل صفقة سياسية.

ان الشعب الاردني يتمنى ان تأتيه حكومة تضع خطة وطنية للتخلص من المديونية وهو امر في مقدورنا اذا اخلصنا النيات وبدأ المسؤولون بأنفسهم وشدوا الاحزمة على البطون وابتعدوا عن انفاق البذخ الذي ما انفكت عنه كل الحكومات التي قادت هذا الوطن منذ تأسيسه.

٤ – الاسعار :

يعاني الشعب الاردني من ارتفاع حاد في الاسعار وبخاصة بعد رفع الحكومة لاسعار الخبز والاعلاف فاذا انضمت هذه الاسعار اللاهبة الى البطالة والفقر الذي يملأ البلاد طولاً وعرضاً فما هو الداعي اذا لاستمرار عصر المعصور وحلب المحلوب، انني استهجن حديث اللجنة المالية وتوصيتها للحكومة بضرورة زيادة كفاءة التحصيل. واذا كان هذا مطلوباً في حق من يملكون ويتهربون فانه لا يصح في حق اغلبية الشعب الذي يبكي بدون دموع على جراحه النازفة.

ان هذه الموازنة تتحدث عن الضرائب بألوانها وأسمائها الذي لا يفهمها المواطنون، وتتحدث عن الرسوم التي ربما ستصل في يوم ما على كمية الهواء الذي يتنفسه الاردني.

كنت اتمنى ان اجد في الموازنة ما يرفع معنويات المواطن من حيث الموازنة بين الاسعار والرواتب لكن هذه الموازنة تسير على غرار سابقاتها بروتين ورتابة دون مراعاة للظروف وبخاصة ان الاعلام الحكومي قد وعد الناس بالسمن والعسل بعد معاهدة وادي عربه.

وفي هذا الاطار فان ما اسمته الحكومة تغيير اسلوب الدعم هو اهانة للمواطن ما بعدها اهانة، وقد اتصل بي عدد من المتقاعدين يشكون توقف الدعم عنهم ومماطلة المالية لهم، وقد دفعوا اجور مواصلات وهم يراجعون اكثر مما سيصلهم عبر الاسلوب المبتكر الذي رأته

الحكومة.

٥ – مؤسسة الضمان الاجتماعي :

هذه المؤسسة اخطر مؤسساتنا، والناظر في واقعها يجدها مؤسسة غنية تملك اموالاً طائلة وتجمع من المواطنين اموالاً لا حصر لها ولكنها عند الدفع لا تقدم شيئاً يذكر. ان هذه المؤسسة تحتاج منا ان نتوقف عندها طويلاً لان انهيارها لا سمح الله تعالى انهيار للمجتمع ومع علمي بان اعمالها ناجحة واستثماراتها موفقة الا انني اطالب بمزيد من الرقابة عليها مع ضرورة ان تقدم للناس حقوقهم بعيداً عن الفتات الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

وانني هنا اؤكد على ما أوصت به اللجنة المالية من ضرورة تحمل المؤسسة مسؤولية التأمين الصحي لمشتركي الضمان الاجتماعي.

وانني اطالب الحكومة باستحداث بنود جديدة في الايرادات بعيداً عن الضرائب والرسوم وفي هذه المناسبة فانني اعتقد ان ضريبة المغادرين ضريبة ظالمة لابد من تخفيضها وبخاصة تجاه المغتربين الذي تطمع الحكومة بتحويلاتهم وابقاء تلك الضريبة بحق السائحين الاغنياء لا المرضى ولا المغتربين ولا الطلاب.

وانني ارى ان المجلس هو سيد الموازنة وان ما يقتنع به من توصيات اللجنة المالية يجب ان يكون شرطاً لاقرارها وليس مجرد توصية للحكومة، لاننا قد عرفنا ان كثيراً من توصيات المجلس تذهب ادراج الرياح عند الحكومات المتعاقبة ولا ادل على ذلك من توصيات التعليم الجامعي اذ لم تأخذ الحكومة منها بشيء، ولهذا فاننا لا نتحدث عن نصح الحكومة بل نتحدث عن شروط المجلس في الموافقة على الموازنة.

وفي الختام فان موقفي من الموازنة يتحدد في ضوء ما يلي:–

١ – اختفاء العجز من الموازنة.

٢ – تخصيص نفقات كافية لانقاذ الوضع البيئي في الاردن.

٣ – اختفاء بنود المشتريات والاثاث وتقليص بنود السفريات.

٤ – زيادة مخصصات الدعم التمويني.

٥ – الغاء القروض الخارجية.

٦ – تخصيص يوم لبحث موازنات المؤسسات العامة.

٧ – الغاء البنود المتعلقة بالسفارات وبيوت السفراء.

٨ – التزام الحكومة بعدم رفع اسعار السلع.

٩ – تغطية الحكومة لمديونيات البلديات ومنع البلديات من الاقتراض.

١٠ – زيادة المخصصات لوزارة الصحة لتوفير الادوية للمواطنين.

١١ – اعادة النظر في الوزارات التي لا نرى لها اثراً ايجابياً والغاء وزارات الدولة من القوائم الحكومية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل جمال الخريشا.

السيد جمال الخريشا

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء الافاضل،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بعد ان اطلعت على مشروع الموازنة، اجد من الانصاف توجيه الشكر والتقدير للحكومة، ولمعالي وزير المالية والجهاز الحكومي الذي اعد المشروع.. والشكر كذلك للزميل رئيس اللجنة المالية والزملاء اعضاء اللجنة على ما بذلوا من جهد في دراسة المشروع، واعداد قرارهم وتوصياتهم بشانه.

كما اشكر اصحاب المعالي وزراء المياه والبلديات، التربية، الداخلية، الطاقة، التعليم العالي، الاشغال، التنمية الاجتماعية والى جميع الوزراء، والوزراء الذين حددتهم بالاسم لخروجهم ميدانياً الى المناطق وتعاملوا على الواقع مع مطالب الناس في دائرتي الانتخابية في لوائي الموقر والجيزة والشمال وتعاملوا بصدق ومصداقية في حل قضاياهم جميعاً الى حد كبير وعلى سبيل المثال مدير التعليم العالي وعد قبل قليل باحداث كلية جامعية متوسطة لتخدم ثلاث الوية هي لواء سحاب والجيزه والموقر وفي مكان متوسط، وايضاً على سبيل المثال وزير الصحة الذي وعد فعلاً ثم انشاء او بداية العمل في مستشفى جنوب سحاب الذي يخدم الوية الموقر وسحاب والجيزه وهذه امور لابد من الاشارة اليها وتقديم الثناء الى كل من قام واجتهد وتعامل معنا بصدق ومصداقية.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء..

ثلاث قضايا رئيسية اود الاشارة اليها، آملاً ان تحظى من الحكومة الموقرة، بكل العناية والاهتمام. وهي قضايا تتعلق بحياة وشؤون قطاع كبير من ابناء شعبنا العربي الاردني الشهم الاصيل.

أولها، موضوع قديم جديد، يتعلق بالواجهات العشائرية التي طال الحديث فيها، وسبق لي ان اثرت موضوعها في مرات سابقة.. الا انها لم تجد بعد، الحل الشافي، وذلك على الرغم من اهمية هذا الامر، وازالة الغمام الذي يشوبه، في وقت يتلهف فيه الناس المعنيون للوصول الى حلول ناجحة له.

اخواني، هذا الموضوع اصبحت له مجلدات في رئاسة الوزراء وفي الوزارات المعنية وللاسف الشديد كل حكومة تاتي تعمل لجنة من عدة خبراء ومختصين الا انه للاسف الشديد لم يجري التعامل بهذا الموضوع بمصداقية. وبجدية وبالتالي فانها قضية اصبحت مزعجة وغير مريحة، ومختصرها حقيقة مختصر بسيط يعني أي لجنة قادرة لان هناك في مرجعية في هذا الموضوع الانسان الذي له واجهة عشائرية يقال له لك واجهة عشائرية والانسان الذي يسمع في هذا الموضوع ويريد ان يصبح له واجهة عشائرية يقال له انت ليس لك واجهة عشائرية وبالتالي هو اراحت الناس يا اما لك ارض او ليس لك ارض ومع السلامه، الا انه تجد ضابط البادية يشكل دولة مستقلة في قراره في هذا الموضوع، الحاكم الاداري له وجهة نظر

مديرية الاراضي المعنية تجد لها فلسفة معينة وهي المعنية وبالتالي ليس هنالك الحد الادنى في التعامل في هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد من منطلق المسؤولية الصادقة وبالتالي هنالك مشاكل وقضايا يعرفها معالي وزير الداخلية الانسان الصادق المطلع على مهزلة هذه الامور ويعلم ذلك كذلك وزير المالية.

ثانياً ايها الاخوة الافاضل.. هو موضوع، المياه، والحظر المفروض على الحفر في الاحواض المائية الرئيسية، وفي الوقت الذي أويد فيه ذلك، بالنسبة للاحواض المائية الرئيسية، فانني لا ارى أي مبرر لتطبيق مثل هذا الحظر على الاراضي الواقعة شرق سكة الحديد، وهي الاراضي التي لا يمكن ان تصلح لاي زراعة الا اذا ارويت من خلال الابار الجوفية.

هذا الموضوع يا اخوان اثرته سابقاً وبلغة عربية فصحة متوفر فيها الصرف والنحو والبيان وجميع مشتقات قواعد اللغة العربية ووجهت حديثي الى اخي وزميلي وزير المياه بأننا جميعاً مع الحظر والتأكيد والتركيز على ممنوعية العبث في الاحواض المائية الا ان بقية المناطق حقيقة لا فائدة منها ما شرق سكة الحديد في هنالك ابار ارتوازية ولهذه اللحظة منذ ست سنوات الحظر قائم على جميع المناطق مع ان الحظر بدأ بدراسة الوضعية ومن ثم اعادة النظر في هذه الامور وحلها.

ثالثاً : أود ان اشير الى اوضاع مربي الماشية الذين يمرون في ضائقة صعبة، آملاً من دولة رئيس الوزراء، اصدار تعليماته الى مؤسسة الاقراض الزراعي، لوقف مطالبتهم بتسديدها هو مترتب عليهم من قروض لمدة عام او عامين تقديراً لظروفهم.

يا اخوان في هناك قروض موسمية محدودة اصحاب الماشية متضررين ويعانوا السنة الثالثة من الجفاف وبالتالي بدها فزعة انسانية هذه القروض قروض موسمية ومحدودة القيمة فارجو من معالي وزير الزراعة بان يتعامل مع هذا الموضوع واعطائهم فرصة التريث وليس اعفاء،

اشكركم جميعاً، وارجو الله ان يسدد على الخير مسيرة بلدنا بقيادته الهاشمية الماجدة.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

ارفع الجلسة لمدة ربع ساعه للاستراحة وسيكون اول المتحدثين الاستاذ نادر الظهيرات.

وهنا رفعت الجنسة لمدة ربع ساعه للاستراحة

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني، اعلن استئناف الجلسة.

المتحدث الاستاذ نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

بداية نقدر للحكومة الجليلة جهودها في اعداد

وتقديم الموازنة في موعدها الدستوري، كما نثمن الجهد المتواصل للجنة المالية على ما قامت به من دراسة معمقة وتوصيات مفيدة جاءت نتيجة لتحاور علمي وموضوعي مع العديد من ممثلي الفعاليات الاقتصادية المختلفة مثمناً ما توصلت اليه اللجنة من توصيات اتفق معها في كثير منها.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،،

ان موازنة الدولة ليست مجموعة من الارقام، ولكنها ترجمة لسياسات الحكومة في مجالات الحياة المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وابدأ حديثي سيدي الرئيس عن الملامح العامة للموازنة، فقد أظهر خطاب الموازنة لعام ١٩٩٧، ان الاقتصاد الاردني يسير بخطى جيدة نحو التحسن على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمتمثل في انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة في ميزان الخدمات العامة والفائض في حساب راس المال على الرغم من النمو المرتفع في المستوردات والتي نأمل ان تسير نحو الانخفاض وان يكون الاستيراد بعيداً عن السلع الترفيه.

كما أظهر خطاب الموازنة ان نسبة التضخم مما زالت في مستويات مقبولة وان اظهرت الارقام بان التضخم في عام ١٩٩٦ بلغ ٧٪ تقريباً ويستهدف الوصول الى ٤٪ عام ١٩٩٧ حسب برنامج التصحيح الاقتصادي الا انني الاحظ ان قيمة خدمة وسداد الدين العام الخارجي قد ارتفعت الى ١ر٤٧٨ مليون دينار في عام ١٩٩٧ مقارنة مع ١ر٣٨٤ مليون دينار عام ١٩٩٦ وبنسبة نمو تبلغ ٢٤٪ وكان جل الانفاق في المبلغ الذي سيدفع لخدمة هذا الدين (فوائد هذا الدين) وهذا يجعلني اطرح السوال التالي: هل ستستمر قيمة خدمة وسداد الدين العام الخارجي بالارتفاع وقد طرحت هذا السوال وبالرغم من معرفتي بان نسبة هذا الدين الى الناتج المحلي هي نسبة جيدة وان الارذن يحظى الآن بمكان جيد حسب تصنيفات المؤسسات المالية الدولية، ولكن القيام بالمزيد من التعاقد على القروض الخارجية قد يعمق هذه المشكلة في المستقبل وخصوصاً بعد اكتمال عملية الجدولة للديون والمتوقعة في نهاية سنة ١٩٩٧.

اما بالنسبة الى موازنة سنة ١٩٩٧ فقد لاحظت ارتفاعاً في نسبة النمو في النفقات الجارية حيث بلغت ٧ر٨٪ مقارنة مع ٧٪ سنة ١٩٩٦ ويعود ذلك الى الارتفاع الكبير في نفقات فوائد القروض الخارجية حيث شكل هذا الارتفاع حوالي ٣ر٦٪ من النفقات الجارية في هذا الموازنة (١٩٩٧) كما لوحظ ان نسبة العجز في موازنة ١٩٩٧ قبل المنح والمساعدات قدد بلغت ٩ر٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي الجاري وهذا مؤشر جيد على حسن السياسة المالية للحكومة ولكنها بعيدة قليلاً عن المستهدف في برنامج الاصلاح الاقتصادي ١٩٩٦ - ١٩٩٨ حيث يستهدف الوصول الى نسبة ٥ر٣٪ في العام ١٩٩٨.

كما يتوقع ان تنمو الايرادات المحلية بنسبة ٤ر٧٪ في موازنة ١٩٩٧ وهي اقل من نسبة نموها في العام ١٩٩٦، والبالغة ٢ر٩٪ كما

ويتوقع ان تنمو ضريبة المبيعات بحوالي ١٠٪ لعام ١٩٩٧ في حين ان الرسوم الجمركية ستبقى كما هي وستنخفض ايرادات ضرائب الدخل والارباح بمقدار ٢٠ مليون دينار نتيجة لتعديل قانون ضريبة الدخل.

اما موازنة التمويل فقد اظهرت ارقام ١٩٩٦ بعد اعادة التقدير بان الحكومة قد اقترضت (٤٠) مليون دينار لمشتريات الحبوب نتيجة لارتفاع الاسعار غير المتوقع كما تظهر ارقام الموازنة ويشير الدعم المقدر في المواد التموينية في موازنة ١٩٩٧ قد ارتفع الى ٤٨ مليون دينار في حين انه كان ٤ر٢٩ مليون دينار في عام ١٩٩٦، لذلك المطلوب من الحكومة ان تضع في حساباتها أي تغير في اسعار الحبوب حتى لا تلجأ الى المزيد من الاقتراض الخارجي.

معالي الرئيس.. الزملاء النواب،،

جاء مشروع الموازنة ليعزز قدرة القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية والدفاع المدني والتي هي دائماً محل عناية قائد الوطن وولي عهده الامين، وان مواصلة دعمها عدداً وعدة وتدريباً واجب وطني لانها العين الساهرة على امن الوطن وسلامة مواطنيه ومطلوب من الحكومة ان توليها جل رعايتها واهتمامها لان في قوتها قوة للوطن وحفاظ على الارض والعرض.

معالي الرئيس.. الزملاء النواب،،

لا يختلف اثنان في ان مشكلة البطالة والفقر تشكل هاجساً مخيفاً لكل مسؤول، وان الحكومات المتعاقبة جندت كل امكانياتها للتعامل مع هذه المشكلة لما لها من مشاكل اجتماعية وامنية على واقع الوطن كله وجاءت هذه الحكومة بخطوة محمودة تشكر عليها لمعالجة هذه المشكلة من خلال استراتيجية هدفها محاربة الفقر وزيادة الانتاجية الاجتماعية وبكلفة (٤٠٠) مليون دينار اردني، وان هذه الاستراتيجية ستعتمد على المؤسسات والأجهزة القائمة حاليا والتي تعمل ضمن هذا الاطار، كصندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل.

ان مشكلتي الفقر والبطالة في الاردن تتصلان ببعضهما، فوجود البطالة في الاسرة يجعلها تحت خط الفقر، ولا يفوتني هنا ذكر نقطة تتصل بهذا الموضوع وهي ان الاسرة الفقيرة او الواقعة تحت خط الفقر تتألف في الغالب من افراد يعملون برواتب متدنية، ومن هنا فانه يتوجب على الحكومة ان تراعي في استراتيجيتها في محاربة الفقر التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة لرجال الاعمال والمؤسسات التدريبية بحيث ترفع من القدرة الانتاجية للفقراء واصحاب الدخول المتدنية والعاطلين عن العمل.

وهنا لابد من اذكر في نقطتين اساسيتين اولهما ليس بالضرورة ان يؤدي دعم المشاريع الصغيرة والمؤسسات التدريبية الى تحقيق الاهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية مالم تعالج بشكل ضروري المشاكل التسويقية التي تعاني منها منتجات هذه المشاريع سواء اكانت صناعية او زراعية او حرفية كما يجب القيام بدراسات علمية وموضوعية لفشل المؤسسات

العاملة في هذا الامر وآليات عملها وتجنب الوقوع في تلك المشاكل وثانيهما ان الدعم المادي المقدم لم ولن يحل المشكلة الاساسية المتمثلة بالفقر والبطالة بل سيزيد الامر سوءاً وخصوصاً فيما يتعلق بالموازنة اذا لم تعالج جذور المشكلة والمتمثلة في عدم قدرة الاقتصاد الوطني ايجاد فرص عمل كافية وان جزءاً مهماً في حل مشكلة البطالة يقع في جانب خلال عمالة وطنية بدلاً من العمالة الوافدة وذلك من خلال وضع التشريعات الملزمة والحوافز المناسبة.

معالي الرئيس،،

ذكر معالي وزير المالية، ان الحكومة ستستمر في التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاسواق المحلية والسير بمبدأ التخاصية القائمة على الشفافية وهي بصدد اعداء حزمه من مشاريع القوانين الاقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وهنا لا بد لي ان ابين حقائق منها ان الحكومات المتعاقبة وبالرغم من جهودها اعداد قوانين عصريه في المجالات الاقتصادية الا ان تطبيق هذه القوانين لم ينعكس ايجابياً على الوطن فما زال الاستثمار الخارجي ضئيلاً على الرغم من كافة المزايا التي قدمتها حزمة القوانين والتي اقرها المجلس عام ١٩٩٥ وان تقديم حزمة اخرى من مشاريع السابقة الا اذا ادخلنا مفهوماً جديداً في كيفية التعامل مع المستثمرين بعيداً عن البيروقراطية والروتين المملى اذ غالباً ما تتسبب مثل هذه الممارسات بتطفيش المستثمرين.

المستوى العام للاسعار

جاء في خطاب الموازنة بان الارقام القياسية لتكاليف المعيشية والمعد من قبل دائرة الاحصاءات العامة وخلال العشر شهور من عام ١٩٩٦ قد شهدت ارتفاعاً نسبياً في المستوى العام للاسعار مقارنة مع نفس الوقت مع العام السابق، وهذا يقودنا الى التساؤل حول تاثير هذا الارتفاع على دخول المواطنين وخاصة اصحاب الدخول المتدنية من موظفين مدنيين وعسكريين، والمشمولين بصندوق المعونة الوطنية في وقت يشكو هؤلاء من ارتفاع تكاليف المعيشة وقسوة الحياة.

ان الواجب يتطلب هذا التاكيد والمطالبة على زيادة رواتب الموظفين من عسكريين ومدنيين والمستفدين من صندوق المعونة الوطنية ومتقاعدي الضمان الاجتماعي زيادة مجزية تتناسب وارتفاع تكاليف المعيشة لتأمين العيش الكريم لابنائنا الذين يعطون من حياتهم وراحتهم حياة للوطن وابنائه.

الزراعة : واهنا ارجو ان اشير انني لا اخص هذه الحكومة وحكومة بعينها وانما الحديث شامل عن القطاع الزراعي وتاريخه في الوطن. الحديث عن قطاع الزراعة يدمي القلب ويجرح الفؤاد، وقد قيل ان الدين هم في الليل، ذل في النهار ولكنني اقول ان الزراعة اصبحت هم في الليل ذل في النهار، نعم انها هم كبير لان الممارس لها منذ ان يضع البذرة في باطن الارض وهو يفكر ليلاً نهاراً منتظراً ساعة

الحصاد وقطف الانتاج بانياً الآمال ليجني بعد فترة من العمل المتواصل ما يمكنه من تغطية قسوة الحياة وتكاليف المعيشة الغالية، ويفاجأ هذا المسكين انه كان في حلم جميل واذا به يستيقظ على مطاردة البنوك والشركات ليكون مقره الاخير وبعد رحلة العطاء الطويلة نزيلاً وضيفاً غير مكرم في احد السجون ولسان حاله يقول اهذه نهاية المزارع الذي اعطى للوطن كل حياته بناءاً ونماءاً.

معالي الرئيس

ان واقع الحال للمزارعين هو اكثر بؤساً والماً لما ذكرت بل ان الواقع الزراعي لم يشهد اسوأ مما هو عليه الان وباعتقادي ان مرد ذلك الى مايلي:

١ – ان الحكومات المتعاقبة لم تعط أي اهتمام للواقع الزراعي، وان المزارع تعرض في سنين متتالية الى خسائر متلاحقة جعلته غير قادر على مواصلة العمل، كما ان السياسات الزراعية ان كانت هناك سياسات دأبت على فتح باب الوطن لاستيراد الخضروات والفواكه من الخارج في مواسم الانتاج المحلي وظهر ذلك جلياً هذا العام حيث فتحت الاسواق امام المنتوجات الخارجية من خضار وفواكه بحجة الالتزام برزنامة لم تكن بمصلحة المزارع الاردني لتتسبب هذه السياسة في شطب الموسم الزراعي كاملاً، اذ ان المزارع الاردني وصل الى أسوأ وضع في تاريخ الزراعة.

٢ – ان بعض من هم في موقع القرار يعتبرون الزراعة من امور الترف وان كلفتها عبء على الوطن ويعللون ذلك من ان مجمل الدخل من الناتج المحلي لا يتجاوز ٧٪ من مدخلات الزراعة ونسي هؤلاء ما تعطيه الزراعة للمواطن الاردني من منتجات الخضار والفواكه واللحوم والالبان والدواجن والبيض الى جميع حاجات المواطن في وجبته اليومية، مضافاً الى ذلك طوابير سيارات النقل والجرارات والآليات حيث يعمل بها عدد كبير من المواطنين، ومصانع البولسترين ومصانع الالبان والعصير ومعاصر الزيتون وغيرها كثير، اليس بعض ما ذكرت كان يمكن ان يكلف الدولة مئات الملايين من العملات الصعبة لتغطية اسواق المحلي، وليس ما ذكرت يشكل امناً غذائياً للوطن.

٣ – ان الحكومات المتعاقبة فتحت المجال للمزارع الاردني بتوسيع الزراعة من خلال زيادة الرقعة الزراعية والتوسع في فتح القروض دون الالتزام بسياسة زراعية واضحة عنوانها. (ماذا نزرع ولمن نزرع)

٤ – ان فتح باب الاستيراد للخضار والفواكه سنوياً من الخارج دون حاجة السوق المحلي لها، ودون دراسة اثرها على الانتاج المحلي وخاصة تلك الاصناف من الفواكة التي تعتبر ترفاً بحد ذاته ادى الى تدني الاسعار اقل من الكلفة، حتى اصبح كلفة قطف بعض اصناف الخضار والفواكه هذا العام اكثر من ثمن بيعها في سوق الجملة، وكم حذرت ونبهت حينما كنت رئيساً للجنة الزراعية الا ان الامور كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

معالي الرئيس

ان امانة الحديث تقتضي منا جميعاً حينما نتحدث عن المشاكل والهموم نتحدث ايضاً عن الحلول والبدائل، فالمشكلة الزراعية ليست لغزاً محيراً يصعب حله،، وامكانية الوصول الى وضع يكون فيه المزارع افضل مما هو عليه ممكن من خلال سياسة زراعية عنوانها (ماذا نزرع ولمن نزرع) وهذا يتطلب الانطلاق من الثوابت التالية:

١ – تطبيق نمط زراعي معتمد على الدراسة الموضوعية وبالتشاور مع المزارع نفسه.

٢ – اشراك قطاع المزارعين عند عقد اية رزنامة زراعية.

٣ – عدم استيراد الخضار والفواكة الا عند الحاجة اليها.

٤ – توسيع وزيادة مخازن التبريد لتخزين الفائض من الانتاج في بعض المواسم.

٥ – العمل الجاد للعودة الى الاسواق المجاورة والاسواق الاجنبية من خلال تصدير النوعية الجيدة والعبوة المناسبة وتسهيل النقل في البر والجو من خلال اجراءات ميسره واجور منخفضه ومن المفيد التركيز على اقامة المعارض الزراعية في الخارج للمنتوجات الزراعية.

٦ – تشجيع المصدرين باعطاء الحوافز والتسهيلات لتمكينهم من الوقوف امام المنافسة الجادة لمنتوجات الدول الاخرى في الاسواق الخارجية.

٧ – اعفاء صغار المزارعين من المديونية المترتبة عليهم.

٨ – تخفيض اسعار الاعلاف لمربي الماشية.

معالي الرئيس،، الزملاء الكرام

يقول جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه (ان المشاركة بين السلطتين هي ركيزة الديمقراطية وهي ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية) وباعتقادي ان مناقشة خطاب الموازنة يأتي ليحقق هذه الاهداف السامية وذلك بطرح الاجتهادات والاراء التي من شأنها مشاركة الحكومة في الرأي والمشورة.

ان امانة المسؤولية والكل مسؤول يتطلب منا جميعاً ونحن نعيش تحت شجرة وارفة الظلال نستظل بظلها ونأكل من ثمرها ان نتحدث بما يعطي للوطن قوة فوق قوة وامانا على امان لنوفر للقائد الذي نذر حياته لشعبه القوة والشموخ وللوطن المنعة والسمو.

حفظ الله وطننا قوياً عصياً على كل طامع وحفظ الله قائد الوطن وولي عهده الامين.

اما معالي الرئيس مطالب دائرتي الانتخابية للاغوار والكورة فاضمنها ضمن كلمتي لتكون جزء من هذه الكلمة واركز على الخدمات الرئيسية في الطرق وفي المدارس وخاصة مشكلة الاراضي التي يتم الخلاف حالياً بينها وبين القوات المسلحة في منطقة القرن.

راجياً الاهتمام بهذه القضية من الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١ – ربط مدن وقرى اللواء بشبكة الصرف الصحي نظراً لبعد مكب الاكيدر الموقع الوحيد المخصص لهذه الغاية.

٢ - نقل سجلات الاراضي الواقعة ضمن حدود البلديات والمجالس القروية في اللواء من اراضي الطيبة وبني كنانه والكورة الى دائرة تسجيل اراضي الشونة الشمالية.

٣ - استحداث دائرة للسير ولترخيص المركبات في اللواء نظراً لبعد المسافة بين مدن وقرى اللواء عن مركز الترخيص في الصريح ولتوفر الارض والبناء اللازم.

٤ - العمل على فتح الطرق الزراعية في اللواء وربطها مع المناطق الشفا غورية.

٥ - فصل الخدمات الهاتفية في منطقة كريمه وابو سيدو وسليخان عن مناطق محافظة البلقاء وربطها بمناطق محافظة اربد.

٦ - زيادة مخصصات البلديات والمجالس القروية المحدثة حديثاً من المحروقات.

٧ - شمول موظفي المجالس القروية بمظلة التأمين الصحي.

٨ - الاسراع في تنظيم بلدة ابو سيدو وسليخات لتمكين المجلس من فتح الشوارع لخدمة للمواطنين.

٩ - اكمال المجمع الرياضي في بلدة الشيخ حسين بعد توقف العمل به نظراً لانه المتنفس الوحيد في اللواء.

١٠ - اكمال المرحلة الثالثة عن طريق اربد – الشونة الشمالية وصيانة الشارع الرئيسي الممتد من الشونة الشمالية الى الشونة الجنوبية.

١١ - فتح مكتب للسياحة والاثار في الشونة الشمالية لخدمة الحركة السياحية في المنطقة.

١٢ – تفويض الوحدات السكنية للموظفين في الاغوار على سكانيها.

١٣ – تخصيص جزء من مياه فحل والذي يجري نقله حالياً الى اربد لتخفيف الضغط عن خزان مياه الشونة الشمالية.

١٤ – توسعة الابنية لكل من مستشفى معاذ بن جبل وابو عبيده نظراً للضغط الكبير على هذين المستشفيين.

١٥ – ايلاء الابنية المدرسية اهتماماً خاصاً وذلك من حيث زيادة الغرف الصفية واقامة الاسوار وزيادة الابنية للتخلص من نظام الفترتين.

١٦ – تفويض الاراضي والتي تقع في منطقة القرن على مستثمريها خاصة وان هؤلاء المزارعين قاموا باستغلالها منذ مدة طويلة.

لواء الكورة

١ – توفير الخدمة الهاتفية الآلية للمنطقة الجنوبية من الكوره.

٢ – استكمال الدراسات الخاصة باستثمار الخامات كالفوسفات وغيرها.

٣ – شق الطرق الزراعية وتعبيدها خدمة للقطاع الزراعي.

٤ – تأمين السكن الوظيفي للعاملين في اللواء.

٥ – ربط مدن وقرى اللواء بشبكة الصرف الصحي.

٦ – اقامة صالة رياضية.

٧ – انشاء مركز للتدريب المهني.

٨ – انشاء منتزه في منطقة برقش.

٩ – انشاء عيادة بيطرية متكاملة.
١٠ – توفير الاراضي الحرجية ضمن حدود المجال البلدية والقروية.
١١ – الاستفادة من منطقة حملة ابو ذايله باقامة مشروع سياحي وعلاجي عليه.

راجياً الاهتمام بهذه القضية من الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل محمد الحنيطي

السيد محمد الحنيطي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

حضرات النواب المحترمين،،

ان موازنة الدولة التي تتكرر مناقشتها في أواخر كل عام يمضي ومطلع كل عام يأتي مناسبة طيبة لتقييم أداء الحكومات والوقوف على ما بذلت من جهد في ترجمة كتب التكليف السامي الى واقع يلمسه المواطنون. وتكتسب هذه الموازنة اهمية خاصة كونها ثمرة جهد حكومة جل اعضائها من مجلس النواب الذين هم اقرب من غيرهم الى هموم الناس ومشاكلهم، وعليهم تقع مسؤولية تشخيص هذه المشاكل والهموم وايجاد الحلول الناجحة لها حسب الامكانيات المتوفرة وأرى من واجبي ابراز مايلي:-

١ – ان العدالة بين الناس واعتبار جميع المواطنين متساويين في الحقوق والواجبات هي الاسس التي تبنى عليها الأوطان، واذا مست العدالة اهتزت هذه الاسس وسادت مشاعر الظلم والغبن والتمييز مما يؤدي الى نتائج ليست في صالح الوطن. ومع الاسف الشديد، لا زالت هنالك ممارسات تتصف بعدم المسؤولية وانعدام حسن العدالة. فلا يجوز ان يعين مسؤول قريباً له أو صديق دون وجه حق، ويحرم غيره من المواطنين لا لسبب الا لأنهم ليسوا من اقاربه ومحاسبيه.

ولا يجوز أبداً ان تقدم المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة، فالوظيفة العامة حق لمن تتوفر فيه الشروط والمعايير من ابناء هذا البلد الذي هم سواسية كأسنان المشط لا فرق بينهم الا في تفانيهم في خدمة بلدهم ورفع شأنه. ويجب ان يكون هناك عقاب وان تكون هنالك مسألة وان لا تترك الامور دون ضبط ومراقبة وحساب.

فدولة القانون هي التي يشعر فيها جميع الناس بالطمأنينة على انفسهم وعلى مستقبل أبنائهم دون خوف من تعد او ظلم.

٢ – ان مبدأ العدالة هذا يقضي ان تعامل مختلف هذا الوطن العزيز معاملة واحدة من حيث حقها في الخدمات التي تقدمها الدولة وترصد لها المخصصات المالية في موازناتها.

ولكني كنائب عن منطقة جنوب عمان، أجد ان المنطقة التي اتشرف بتمثيلها لم تنل حقها من هذه الخدمات. فلا تزال مناطق جنوب عمان وشرقها محرومة من الصرف الصحي. وقد وعد المسؤولون في وزارة المياه عدة مرات بالاهتمام في هذا الامر، كما ان دولة رئيس

الوزراء قد ابدى اهتماماً شخصياً في تنفيذ هذا المشروع الذي طال انتظاره، ولكن لم يتم عمل أي شيء لحد الان، واني ارجو والح في الرجاء والطلب ان تبادر الحكومة التنفيذ ما وعدت به، وعليها ايلاء الخدمات في جنوب وشرق عمان الاهمية التي تستحقها.

٣ – ان اعطاء المدارس الاقل حظاً وضعاً خاصاً في القبول في الجامعات الاردنية سياسة من الواجب الاشادة بها لانها تسعى لترسيخ العدالة بين جميع فئات الشعب، ولكني اتساءل لماذا استثنيت منطقة ابو علندا في حين شملت جميع المناطق المحيطة بها؟ لقد ذكر ان السبب راجع لكون علامات الطلبة في مدارس منطقة ابو علندا مرتفعة، ولكن هل يعتبر الاجتهاد والجد جرائم، وهل نعاقب أبنائنا ونستثنيهم من القبول لكونهم حصلوا على علامات متقدمة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية؟ ان المدارس الاقل حظاً يجب ان تميز على اسس اجتماعية واقتصادية وان تكون المعايير اكثر عمقاً وشمولية مما هي عليه الآن.

٤ – ان نظام الفترتين الذي ما زال يعمل به حتى الآن قد الحق ضرراً كبيراً في مستوى تحصيل أبنائنا وبناتنا الطلبة. ولا بد من وضع حد لهذا النظام في اسرع وقت ممكن.

٥ – ان الامن الغذائي من أولى واجبات الدولة، وعليها إن تقوم بكل ماهو ممكن لتحقيق ذلك وان تجعل ذلك في مقدمة اولوياتها. والزراعة وتربية المواشي هما عماد هذا الامن، ولكن لم نلمس أي تحرك جاد من جانب الحكومة من اجل ايجاد استيراتيجية متكاملة شاملة للزراعة في الاردن. فأين السدود والحفائر التي تكلمنا عنها كثيراً وعملنا القليل من اجل انجازها. ان مياه الامطار تذهب هدراً كل عام ونحن بأمس الحاجة لكل نقطة ماء. ان من واجب الحكومة ان تبادر فوراً الى وضع خطة لانشاء السدود وتنفيذ هذه الخطة دون ابطاء او تقاعس. فالمياه الجوفية شحيحة ولا بد من توفيرها للشرب، كما ان كثيراً من الآبار قد جفت او انخفض مستواها الى درجات كبيرة تنذر بالشؤم. ومن المستغرب ان الحكومة على الرغم من نضوب الكثير من الآبار لم تبادر الى الان الى بناء السدود التي تحجز وراءها مياه الامطار.

اما المواشي التي اصبحت عالة على مربيها بسبب الجفاف المتواصل فلابد من العناية بأحوال مربيها وتأمين الاعلاف لها باسعار مناسبة، فاصحاب الثروة الحيوانية في جميع انحاء المملكة (وبخاصة في الشرق والجنوب) هم رافد حيوي للاقتصاد الاردني، ولكن الكثير منهم يعيش ظروفاً قاسية قد تضطره الى هجر هذه المهنة والعزوف عنها. واذا حدث ذلك – لا سمح الله – نكون جميعاً قد ساهمنا في ذلك.

٦ – يتميز الاردن بين سائر الدول بمستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة لأبنائها، وقد حقق الاردن في السنوات الاخيرة قفزة نوعية في مستوى الخدمات العلاجية المقدمة لابنائه وابناء الدول العربية الشقيقة الذين يأتون للعلاج في المستشفيات الاردنية. ولكن ما تزال بعض المناطق في الاردن وبخاصة في البوادي

والارياف تفتقد للخدمات الطبية وبخاصة في مجالات معينة مثل اقسام العيون والولادة وبعض التخصصات الاخرى. وعلى الحكومة توفير هذه الخدمات للناس في هذه المناطق البعيدة عن المدن، وعليها كذلك تحديث العديد من المستشفيات والمستوصفات الطبية وتزويدها بالاجهزة الطبية الحديثة.

٧ – ارجو ان اذكر دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية بوعدهم بحل موضوع الواجهات العشائرية لعشائر البلقاء الشرقية وعشائر الدعجه وأويد ما ذكره معالي الزميل جمال الخريشا. وقد سبق وان ذكرت هذا الموضوع في اكثر من كلمة سابقة امام مجلسكم الكريم.

وفي الختام، ارجو الله عز وجل ان يوفقنا جميعا لخدمة ابناء هذا الشعب النبيل وان يجعلنا دائما ممن يقولون كلمة الحق. حفظ الله الاردن وحفظ الحسين القائد وولي عهده الامين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل عبدالرحيم العكور..

السيد عبدالرحيم العكور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله السلام عليكم أخواني جميعاً ورحمة الله وبركاته،،

إن مناقشة مشروع قانون الموازنة والذي يتكرر لدى كل عام في هذا المجلس الكريم يعد فرصية

لمراجعة السياسات الاقتصادية للدولة باعتبار الموازنة الترجمة الرقمية لهذه السياسة.

ابتداءً بعد شكري لمعالي وزير المالية على واجبه ومن معه لابد من الشكر إلى زملائنا الأفاضل رئيس وأعضاء اللجنة المالية على ما قدموه وخاصة في مجال التوصيات وليس اشق على النفس أيها الاخوة في يقيني من الخوض في حديث نعلم ابتداء ان لا طائل تحته ولا فائدة من وراءه ولا جدوى من المضي فيه إذ ان التوصيات في هذا المجلس وللسنة الثالثة تبناها مجلسكم ولم ينفذ منها إلا النذر اليسير ومن هنا أقول أو اكاد اجزم ان لا جدوى من الحديث لان الحكومات المتعاقبة لا تعطي توصياتكم مجلسكم الكريم اية عناية تستحقها ويصبح الجهد ضائعاً في هذه الحالة رغم تأكيد على وزير مالية على ان مشروع قانون الموازنة الذي يقدم للمجلس كل عام استمرار للثوابت السياسية الرامية الى الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة من خلال تحسين كفاءة تحصيل الايرادات المحلية العامة وضبط الانفاق العام من خلال تخفيض الاستهلاك الحكومي.

وهنا أسأل ما المقصود من سياسة الاعتماد على الذات؟ وهل هي مجرد زيادة أرقام الايرادات الضريبية وبخاصة ضريبة المبيعات؟

يقول الاقتصاديون ان سياسة الاعتماد على الذات تبدأ اولاً من تحديد الاحتياجات الاساسية لغالبية السكان، ثم تحقيق التغييرات اللازمة في هيكل الانتاج المحلي وتحقيق السير المادي الذي

يؤدي لارتفاع مستوى الدخل بحيث يستجيب لزيادة الوعاء الضريبي. فهل استطاعت مشاريع قوانين الموازنات العامة في السنوات السابقة والتي تبنتها الحكومات المتلاحقة بما فيها مشروع قانون الموازنة الحالي ان تحقق شيئاً ملموساً في استراتيجية الاعتماد على الذات بمفهومه الحقيقي من زيادة في الانتاج المحلي لمواجهة الاحتياجات الاساسية، ومن زيادة في الصادرات او حتى احلال بعض المنتجات البسيطة محل الواردات لتقليل نسبة الاعتماد على الموارد الخارجية؟ وهل برنامج التصحيح الاقتصادي الذي لا نلمس له اثراً الا في زيادة التضخم وزيادة الاسعار وتآكل الدخول قد نجح في تحقيق الاعتماد على الذات؟ مع انه على ابواب نهاية المرحلة النهائية من عمره المديد.

معالي الرئيس.. ايها الاخوة،،

من دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية نلاحظ مايلي:-

أ – لم تتحقق أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي مع ان اللجنة المالية الموقرة أشارت الي ان معظم هذه الاهداف قد تحقق ولا ادري على ماذا اعتمدت في هذا الموضوع فهل تم تخفيض نسبة الاستهلاك الحكومي في الاقتصاد الاردني مثلاً؟ ان اللجنة المالية الموقرة أكدت على فشل برنامج التصحيح في تخفيض الاستهلاك كهدف، اذ ان نسبة زيادة النفقات الجارية المقدرة لعام ١٩٩٧ بلغت ١٥٪ وان نسبة نمو الناتج المحلي المستهدف لعام ١٩٩٧ هو ٦ر٥٪ وهذا يعني ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسب تصاعديه.

اضافة الى ان كثيراً من مخصصات النفقات الرأسمالية والانمائية تستخدم كنفقات جارية تذهب هدراً لشراء معدات لا تساهم في زيادة الناتج المحلي مما يتنافى واستراتيجية الاعتماد على الذات التي تتطلب ما يبرر الانفاق بما يحقق ويوسع قاعدة الانتاج، وهذا يتنافى مع هدف تخصيص المزيد من الموارد نحو الانفاق الاستثماري.

ب – اما حجم المديونية وبالرغم مما تعده الحكومة من الجهود المتواصلة لتخفيضه من خلال شطب الديون او تحويلها الى منح ومساعدات وقروض ميسرة او اعادة جدولتها فانني في الوقت الذي التقي مع اللجنة المالية بان خدمة الدين الخارجي العام ما زالت كبيرة، بل هي في تزايد مستمر مما يطرح سؤالا هو اليس المفروض ان تقل نسبة خدمة الدين من فوائد واقساط في ظل ما يعلن بين الحين والحين ومن الزيادات الرسمية المتكررة التي يتم فيها شطب ديون او شرائها او جدولتها والدليل على ذلك ابين مايلي بالارقام:

= بلغت خدمة الدين العام في موازنة عام ١٩٩٧:-

٢٥٢ مليون / فوائد

٢٥٨ مليون / اقساط القروض

= في حين بلغت خدمة الدين العام في موازنة عام ١٩٩٦ ، ١٦٠ مليون / فوائد وكانت في عام

١٩٩٧ كما يقول تقريرهم ٢٥٢ مليون دينار.

= وبلغت خدمة الدين العام في موازنة عام ١٩٩٥ :-

١٣٢ مليون / فوائد.

وفي ضوء هذا التحليل الذي يعكس الزيادة التصاعدية في خدمة الدين العام، هل استطيع القول ان برنامج التصحيح حقق الهدف في عدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي او قلل من المديونية.

وحتى ما يفترض من زيادة العون والمساعدات بتحويل بعض القروض الى منح، فان واقع تحليل مشاريع قوانين الموازنات للاعوام من ١٩٩٥-١٩٩٧، يعكس ذلك، وهذا ما أشارت اليه اللجنة المالية الموقرة وهذا يتنافى مع سياسة الحكومة في نجاح برنامج التصحيح الاقتصادي لمعالجة الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات مما ينعكس سلباً على احتياجات المملكة من العملات الصعبة وافساح المجال لتحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

معالي الرئيس..الاخوة الزملاء،،

والحقيقة ان الديون الخارجية اصبحت أداة التدخل في شؤون البلاد الداخلية يمارس من خلالها ويمارس خلالها ايضاً صندوق النقد الدولي ضغوطاً على الدول الممنوحة لاجبارها على مخالفة قواعد العدالة الاجتماعية بوضع برامج التصحيح، لكنها في الحقيقة لا تودي للتصحيح ولا للتوازن الاقتصادي، وانما تودي الى زعزعة الامن الاجتماعي ونسف الاستقرار السياسي والشواهد على ذلك ما حدث في بعض دول امريكا اللاتينية وفي مصر على وجه الخصوص حيث يذكر الدكتور رمزي زكي عن قصة صندوق النقد الدولي مصر يقول: اذا كان الهدف المعلن لبرنامج التصحيح هو اخراج مصر من ازمتها الاقتصادية وتقليل نسبة عجز ميزانها التجاري، خلال الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨١. لقد دخل الصندوق مصر ببرنامجه وهي مدينة عام ١٩٧٨ ثمانية مليارات دولار، وخرج من مصر عام ١٩٨١ وهي مدينة بأكثر من ثمانية عشر مليار دولار عام ١٩٨١.

وهل نجح برنامج التصحيح الاقتصادي بالا يزيد ارتفاع الاسعار عن نسبة ٤٪ ومع انني التقى من حيث المبدأ مع اللجنة المالية بما تم من ارتفاع حاد في الاسعار تجاوز النسبة التي التزمت بها الحكومة بكثير، الا انني ارى ان وصفة صندوق النقد الدولي بضرورة عدم دعم الخبز والعلف لتحقيق وفر في الموازنة، وبالرغم من التحذير المستمر للحكومة بان لا تلجأ لهذا الموضوع ادى ارتفاع لاسعار المتزايد الى الزيادة النسبية بل فرق الزيادة النسبية المقررة فقد تجاوز ١٠٠٪ و ٣٠٠٪ مما ينعكس على اضعاف القدرة الشرائية للاسر الاردنية ذات الدخل المحدود اضافة الى جيوش العاطلين عن العمل مما عمق مشكلة الفقر لا يصبح فقط جيوباً بل يصبح ظاهرة اجتماعية.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

ان ارتفاع اسعار الخبز والعلف التي تم تحذير الحكومة من زيادتها وما ترتب عليها من مشتقات ولوازم هذه المواد وبما يتبعه من اثر

راسي وامامي على ارتفاع اسعار السلع الاخرى قد تزامن كله مع حالة الركود في الاقتصاد مما عمق ايضاً من شريحة البطالة ومحاولة بعض المؤسسات التخلص من العمالة الزائدة بسبب الركود، فتجمع على كاهل المواطن المسكين البطالة والفقر اللذان اصبحا أشبه بسرطان استفحل ولا علاج له، وفي هذا الصدد فانني مع اللجنة المالية الموقرة بضرورة ايجاد الوسائل والآليات التي على الاقل تخفف من حدة وآثار هاتين المشكلتين.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

اما بخصوص ما جاء على لسان معالي وزير المالية من كفاءة تحصيل الايرادات العامة لعام ١٩٩٧، فان القول الدقيق يتمثل في زيادة الضرائب على المواطن وارتفاعها وليس في تحسين تحصل الايرادات كما يشير معالي الوزير وانما الا زيادة ضريبة المبيعات التي تم من خلال مجلسكم الكريم زيادتها من (٧/١٠٪) أي بزيادة نسبتها ٩ر١٣٪ عن عام ١٩٩٥ يعني ارهاق المواطن واثقال كاهله بالمزيد من الاعباء. واذا كانت شريحة ذوي الدخل المحدود هي التي تتحمل كافة الضرائب مباشرة او غير مباشرة وان هذه الشريحة لا تستطيع التهرب من الضرائب ندرك هنا معاناة هذه الفئة التي تتحمل كل شيء في حين يتهرب اصحاب مراكز القوى من هذا الواجب الوطني. في ضوء هذا العرض فان سياسة الاعتماد على الذات التي تحقق اليسر المادي للمواطن يجب ان تركز على تنمية الايرادات غير الضريبية من خلال الاجراءات التالية:-

١ -تشجيع زيادة الايرادات المحولة من البنك المركزي وذلك برسم السياسات النقدية السلمية وبخاصة سياسة استثمار محفظة البنك المركزي.

٢ - تشجيع زيادة فوائض المؤسسات المستقلة وابراز هذه الفوائض لتساعد على تقييم هذه المؤسسات كمؤسسة الموانىء والمؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة النقل العام وعائدات التعدين وايرادات الغاز.

٣ - اعادة تقييم ودراسة المؤسسات الحكومية التي تتعثر وتواجه ازمات اقتصادية منذ سنوات ولا تزال الحكومة تدعمها بالسلف رغم استمرار تعثرها، ورغم صدور قرارات بتصفية بعضها وتحديث شبكات الفساد الى رتعت بالاموال العامة وشجعت على وجود بؤر فساد اخرى لعدم وجود الاجراءات الرادعة.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

اما فيما يتعلق بالمدخرات الوطنية ودورها في تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وزيادة التكوين الرأسمالي فانني اتفق مع معالي وزير المالية على اهميتها ودورها الاساسي في مساهمتها في استراتيجية الاعتماد على الذات، بيد انني لا اتفق مع سياسة الحكومة في الاستمرار في التكوين الرأسمالي في قطاع البناء والانشاءات في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الاردني من نقص حاد في الاستثمار في مستلزمات انطلاقة النمو الاقتصادي والاجتماعي ويبدو ذلك النقص في

الاستثمار بما يلي:-

١ - عدم كفاية وكفاءة الطرق الزراعية التي اشار اليها بعض الزملاء من انها اصبحت معدومة.

٢ - عدم التركيز على مشاريع الحصاد المائي، والتي تعهدت الحكومة بحراسته والسير على وجوده.

٣ - عدم التركيز على الريف المسكين وتمركز المشاريع في العاصمة والحكومة تصر على هذا الموضوع.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

انتشار المشاريع الصغيرة في مناطق الريف والبادية كفيلة بحل مشاكلنا الاقتصادية لدى هذه القطاعات من ابناء مجتمعنا ان اتاحة الائتمان للمشاريع الصغيرة هي احدى الطرق للمساعدة على كسر حلقة الفقر وتأمين مزيد من موارد الامن الغذائي. والاسراع في اعداد وتنفيذ مشاريع شبكة الامان والسلامه الاجتماعية التي اشارت لها اللجنة المالية الموقرة كحلقة في سلسلة اجراءات محاربة الفقر والبطالة.

اما بالنسبة للسياسة الاقتصادية للحكومة والمتمثلة بالتوجه السريع نحو الخصخصة وتهميش دور القطاع العام فانني اود ان ابين مايلي:-

١ - ان التوجه السريع نحو الخصخصة في هذه المرحلة الدقيقة يخشى ان يكون تهيئة لاطلاق يد الشركات العالمية الراسمالية في السوق الاردني وتحويل الاقتصاد الاردني من اقتصاد متوازن الى ان يصبح اقتصاد خدمات فقط.

٢ - ان نظام الخصخصة الذي تروج له الحكومة هذه الايام هو نظام قديم من ايام آدم سمت وقد ثبت فشله ولا داعي للعودة الى هذا النظام مرة اخرى.

ان حركة التخصيص مع استقرار معدلات النمو المتباطئة والعوائق المتصلة بالميزانية التي تواجهها الحكومات. هذا يعني العودة لنظام التخصيص او الخصخصة الذي ثبت فشله. وجود الشركات الضخمة متعددة الجنسيات ووجود الشركات الضخمة والمتعددة الجنسيات في بلدنا تنهب خيراتنا وتودي لها الى خارج الوطن.

فالاتجاه السائد الان هو تشجيع الاستثمار للاجنبي عند حكومتنا الرشيدة بجميع الوسائل دون قيود او شروط وهذا المبدأ على اطلاقه ليس سديداً ولا بد من وضع ضوابط له منها على سبيل المثال:

١ - اشتراط استثمار جزء من الارباح الناشئة عن الاستثمارات في الاردن حتى لا يؤدي الامر الى نتيجة عكسية باستنزاف طاقات البلد واستعادة الشركات الاجنبية من الميزة النسبية المتوافرة في الاردن مقابل جني ارباح طائلة تذهب الى خارج الوطن.

٢ -اشتراط تدريب الكفاءات المحلية لتحل تدريجياً محل الكفاءات الاجنبية.

ولعل التجربة الاقتصادية للبرازيل تلقي الضوء على هذا الموضوع، فعلى الرغم من التقدم الصناعي الهائل الذي نتج من الاستثمارات الاجنبية فان الشعب البرازيلي ازداد فقراً لان

الفوائض الضخمة من الارباح تذهب خارج البلد ولا تعود على المواطن.

٣ - وفيما يتعلق بالشراكة مع أوروبا والذي تستعد له الحكومة وتصر عليه فلا بد من دراسة هذه السياسة تنصح الحكومة بدراستها في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة في ضوء الواقع المتمثل بتفوق الدول الاوروبية تكنولوجياً وصناعياً واقتصادياً مع التركيز على خصوصية المجتمع الاردني ثقافياً واجتماعياً وعقائدياً حتى لا يفقد المجتمع هويته، اذ ان الشراكة المطلوبة تتضمن بعداً حضارياً يتمثل في سيادة الانماط الاجتماعية والسلوكية السائدة في الغرب والتي لا تتناسب مع القيم الدينية والاجتماعية لبلدنا.

٤ - ان تقرير الموازنة يشير الى انخفاض نسبة البطالة ومحاصرة شريحة الفقر، والمتفحص لارقام الاقتصاد الوطني الاردني وارقام الموازنة يلاحظ - في ضوء السياسات الاقتصادية الجديدة - ان مزيداً من الفقر ينتظر الشعب الاردني في ضوء المتغيرات المستجدة وبخاصة ما يسمى بحرب الاسعار اضافة الى جشع التجار وعدم فعالية رقابة وزارة التموين وتسرب الفساد والرشوة في هذا المجال على حساب مصلحة المواطن وعدم معاقبة من يسيء بل احياناً مكافأة من يسيء.

وفي ضوء ما ذكر فانني اضيف الى توصيات اللجنة المالية الموقرة ملاحظاتي التالية:

أ - التأكيد مرة ثانية على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطية في المدينة والريف والبادية.

ب - توجيه التسهيلات الائتمانية لتمويل هذه الصناعات التي تعتمد على الابتكار والابداع.

جـ - التركيز على الصناعات الزراعية لتخفيف معاناة صغار المزارعين الذي يضطرون احياناً لاتلاف محاصيلهم لعدم القدرة على حفظها او لانخفاض وتدني اسعارها.

د - التأكيد مرة ثانية وثالثة وفي كل مناسبة على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المشاريع الانتاجية التي تنتج السلع المتطورة والخادمة.

هـ - ولأهمية اعادة النظر في رفع راتب التقاعد للشريحة الكبرى من ابناء المجتمع الاردني الذين يخضعون لمظلة الضمان الاجتماعي ليساوي راتب التقاعد لنظام الخدمة المدنية والعسكرية، ولاهميته هذه التوصية تم تبنيها منذ عامين من قبل الحكومة والمجلس جاءت ايضاً ضمن توصيات اللجان المالية وحتى تشعر هذه الشريحة الواسعة من المستفيدين من نظام الضمان بالراحة، لابد من ان تتبنى الحكومة هذا الموضوع وتوليه اهتمامها ليقطف المواطن ثمار هذه التوجه.

٣ - ترشيد الانفاق الحكومي من خلال محاربة الرشوة والفساد في الاجهزة الحكومية سيما وان الحكومة تساهم بترحيب متزايد من الموارد النادرة في عملية التنمية، اذ ان رشوة بعض كبار المسؤولين بصورة او باخرى قد تؤدي الى

قيام مشروعات لا ضرورة لها من الاولويات في الاستثمار كل ذلك لا لشيء الا لتحقيق مصالح شخصية للراشين والمرتشين على حساب الوطن والمواطنين.

وانني اخاطب الحكومة في ضرورة ان توفر القائد الامين المؤتمن حتى ينسجم ذلك مع قول رسولنا صلى الله عليه وسلم: من ولي من امر المسلمين شيئاً فأمر عليهم احدهم محاباة فعلية لعنه الله ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخل جهنم.

وهنا يحضرني ان اذكر ان اسلوب تحويل بعض المواطنين القياديين الى مستشارين بلغ عددهم حسب احصائيات الحكومة الرسمية (١٥٠) تحويلهم الى مستشارين هو بمثابة تجميد لبعضهم وعدم الاستفادة من خبراتهم هذه السياسة التي اثقلت كاهل الموازنة بصورة من الصور.

ايها الاخوة،،

ان من الملاحظات الجديرة باهتمام الحكومة وقيادتنا العليا موضوع القبول في الجامعات الحكومية وانني اضيف لما تناولته اللجنة المالية من توصيات هامة.

ان موازنات الجامعات الحكومية تعاني من عجز مستمر وقد يصل الامر بها في السنوات التالية أن تعجز عن دفع مجرد رواتب العاملين بها.

وان الدولة لا تساهم بسد العجز في موازنات هذه المؤسسات الوطنية ولو بجزء يسير كما ساهمت بجزء كبير من اموال الدولة واموال البلد في مؤسسات سرقت بكاملها على مشهد الحكومة وتحت عينها.

فاذا كانت الظروف المالية لموازنة الدولة لا تمكنها من دعم الجامعات ماليا فنتمنى على وزارة التعليم العالي حل مشكلة قبول في هذه الجامعات عن طريق زيادة المقبولين بالتعليم الموازي.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،،

انني اتمنى على الحكومة ان تكون جادة في رسم سياستها المالية الصادقة مع توجهها حتى يثق المواطن بان له حكومة ترعى وتحفظ امنه ومستقبله وفقنا الله بما فيه خدمة وطننا ومواطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله

المتحدث الزميل محمد عويضه

الدكتور محمد عويضه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين..

معالي الرئيس..حضرات النواب المحترمين،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يشاركني في هذه الكلمة النائب حمزه منصور لظروفه الصحية.

ان هذه الموازنة كسابقاتها منذ عام ١٩٩٠ تتحدث عن زيادة في النمو وزيادة في الايرادات ووعود كثيرة لكنها تخفي بين سطورها اختلالات خطيرة فيما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي، وفيما يلي بعض هذه الاختلالات:

١ – ان الوضع الاقتصادي لعام ١٩٩٦ لم يحقق

ما وعدت به الموازنة الماضية فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٢ر٥٪ كما ورد في خطاب الموازنة وقد ينخفض اكثر من ذلك عند التقدير النهائي، وقد ارتفع معدل المستوى العام للاسعار الى ٢ر٧٪، كما زاد العجز في الميزان التجاري، وظلت البطالة والفقر عند معدلاتها العالية، وانخفض حجم التعامل في سوق عمان المالي انخفاضاً شديداً وكذلك الاصدارات الاولية واسعار الاسهم المتداولة وانخفضت ايضاً قيمة العقارات التي تم تداولها.

وهذا كله يؤكد ان السياسة المالية وحدها لا تكفي ولابد من سياسات اقتصادية اخرى معها.

٢ – ان هذه الموازنة تظهر حقيقة السياسات المالية المتبعة فيما يسمى ببرنامج الاصلاح الاقتصادي حيث تتضاعف الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات والضرائب الاخرى المشابهة وفي نفس الوقت تتقلص الايرادات المحصلة من ضريبة الدخل هذه السياسة التي تتنافى مع العدالة الاجتماعية وتحميل الاعباء على القادرين بدلاً من تحميلها لعامة المواطنين.

لقد انخفضت الايرادات من ضريبة الدخل من ١٦٠ مليون عام ٩٦ الى ١٥٥ مليون عام ٩٧ وتضاعفت ضريبة المبيعات من ٢٥٣ مليون دينار في عام ١٩٩٤ الى ٣٤٧ مليون عام ٩٦ والى ٣٨٩ مليون دينار عام ١٩٩٧ حيث بلغت نسبة الايرادات من ضريبة المبيعات ٢٣٪ من اجمالي الايرادات المحلية مقابل نسبة ٢ر٩٪ لضريبة الدخل.

ان هذه السياسات ستفاقم الركود الاقتصادي وتضاعف التناقضات الاجتماعية والوصول بواقع ومستقبل الاقتصاد الوطني الى طريق مسدود والى ضعف مزمن والى تبعية يصعب التخلص منها.

٣ – في موازنة ١٩٩٦ خصص مبلغ ١٤٠ مليون دينار لرفع فوائد القروض الخارجية فيما ارتفع الرقم في مشروع الموازنة الى ٢٥٦ مليون دينار وبزيادة ١١٪ وهي زيادة تدعو الى التساؤل خاصة وان الحكومة واجهزتها الاعلامية لم تتوقف لحظة عن الاشادة بشطب الديون الخارجية مثل الدين الامريكي كما انها لم تتوقف لحظة عن الاشادة بشطب الديون الخارجية مثل الدين الامريكي كما انها لم تتوقف لحظةعن الاشادة بشطب الديون الخارجية مثل الدين الامريكي كما انها لم تتوقف لحظة عن تبشيرنا بتمويل بعض الديون الى قروض جديدة بشروط ميسرة او حتى الى استثمارات اردنية؟ هذا كله عن فوائد القروض الخارجية فاذا اضفنا الى ذلك فوائد الديون الداخلية واقساط الديون الخارجية والداخلية نكون امام ظاهرة تنذر بالخطر الكبير.

٤ – ان الاقتصاد ليس ارقاماً في موازنة فحسب ولا سياسة مالية فقط وانما هو تنمية شاملة للمجتمع ومصالحة لكل المشاكل الاجتماعية.

ان مواطننا اعتاد في كل عام ان يستمع الى ارقام في الموازنات المتعاقبة تتحدث عن نمو في الارقام لكنه لا يلمس اثار ذلك الا مزيداً من الغلاء في الاسعار ومزيدا من البطالة ومزيداً

من الفقر ومزيداً من الركود.

٥ – اظهرت ارقام الموازنة زيادة مخيفة في مخصصات التقاعد فقد كانت عام ٩٦ (١٨٩) مليون دينار لتبلغ (٢٠٤) مليون في هذه الموازنة أي بزيادة (١٥) مليون وبنسبة ٦ر٧ ٪ وهذه الزيادة تسبب قلقاً ينبغي ان يحفز المسؤولين الى ايجاد حلول قبل ان يتفاقم الامر وفي مقدمة هذه الحلول اعادة تقديم جدول استثمارات المؤسسة الاردنية للاستثمار وان هذا الخطر ينتظر مؤسسة الضمان الاجتماعي اذا لم تتدارك منذ الآن.

٦ – وردت ارقام كثيرة في مختلف مواد الموازنة ضمت مسمى نفقات مختلفة او نفقات اخرى منها في بند واحد رقم (١٣) مليون دينار مما يثير أسئلة كبيرة حول وجود انفاق هذه المبالغ الكبيرة.

٧ – ان المبالغ الكبيرة الموجودة تحت اسم النفقات الرأسمالية هي في غالبيتها لا علاقة لها بالاستثمار وهاهي الا رواتب ولوازم وصيانة وأثاث ودراسات ومعدات وسيارات، وقد اعتادت الحكومات المتعاقبة على تضخيم هذا الرقم لكي تتحدث في نهاية العام عن تحقيق وفورات في الانفاق وتقليص رقم العجز.

٨ – ان الموازنة لا تمضي زيادة التحصيل الضريبي فقد بلغت الايرادات الضريبية عام ٩٥ (٨٦٣) مليون دينار وارتفعت عام ١٩٦ الى (٨٧.٧) مليون دينار وسترتفع في هذا العام الى (٩١٦) مليون دينار ومع هذه الزيادة الضريبية وبعضهما من الضرائب غير المباشرة البعيدة عن العدالة بين المواطنين فان ارقام الموازنة تتحدث عن ارتفاع في الاسعار، ومع هذا وذاك فان الموازنة لا تتضمن اية زيادة لرواتب الموظفين او تحسين لاوضاعهم، وكانت الحكومات السابقة قد تعهدت بوضع الحوافز للموظفين وباعادة النظر في الرواتب في الشهر السابع من كل عام وقد مر هذا التاريخ، لكن حكومتنا الموقرة رفعت قيمة اسعار الخبز والاعلاف وما رافق ذلك من ارتفاع لعشرات السلع.

ان هذا الخلل بين الرواتب والضرائب من جهة وبين التضخم وتآكل الاجور من جهة اخرى لا يعالجه الا ان يتم الربط بين الرواتب والمستوى العام للمعيشة.

٩ – ان ما يسمى بسياسة تحرير الاسعار وتحرير التجارة بدون ملاحظة الظروف المحلية لاقتصادنا ادت وتؤدي الى ارتفاع الاسعار وزيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الغالبية الساحقة من الدول النامية، فقد بلغ عجز التجارة الخارجية (١٧٦٢) مليون دينار عام ١٩٩٣ ثم (١٥٦٩) مليون عام ٩٤ و (١٥٨٦) مليون دينار عام ٩٥ وخلال الاشهر الثمانية الاخيرة من عام ٩٦ بلغ (١٤١٦) مليون دينار، ويفرض هذا العجز الواسع والمتنامي ضرورة اللجوء الى الاقتراض الخارجي لحماية قيمة الدينار ومع زيادة الاقتراض ستتعمق السياسات التقشفية ويزداد معدل الفقر، والذين يعتقدون ان التسليم للمخططات الخارجية هو مخرجنا من المأزق

عليهم ان يدركوا ان هذا التسليم هو المأزق بعينه.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

ان مناسبة مناقشة الموازنة هي المناسبة التي نسمع من خلالها الحكومة الى انين المعذبين وشكاوى المحتاجين ومرارة حياة المواطنين.

ا – ان المزارعين يتحولون الى قطاع من الفقراء والحكومة تسكتهم بالكلام والوعود ولا يرون شيئاً، انهم بحاجة ماسة الى تسويق منتجاتهم وتأمين الحياة الكريمة لهم وتأمين الدعم في المواد اللازمة للانتاج ودعمهم بالقروض الميسرة ومساعدتهم في بيئة صالحة للحياه سواء في المياه او ضد الحشرات والنظافة العامة حيث الظروف البيئية تسير نحو الدمار في مناطقهم.

ب – بعد ارتفاع الاسعار في هذا العام وفي العام القادم ومع رفع اسعار الخبز والاعلاف لابد من زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين كما اطالب برفع الحد الادنى للاجور في المملكة، واحذر من أي ارتفاع للرسوم الدراسية في الجامعات واطالب بتأمين الدعم اللازم للجامعات.

جـ – على الرغم مما ورد من زيادة مخصصات صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية الا ان الاجراءات المطلوبة من المواطن لا تزال معقدة تعيق المواطن من الافادة من هذا الصندوق، ولا زلنا نسمع من بعض الموظفين أن المخيمات ليست مشمولة بهذه الصناديق وانا أعلم أن هذا الكلام ليست من سياسة الحكومة لكن لابد من تعليمات واضحة محددة ميسورة في هذا الصدد تمكن كل محتاج ممن تنطبق عليه الشروط ان يمكن من ذلك.

د – ان المواطنين في لواء عين الباشا يعانون الكثير في معاملاتهم لعدم وجود الدوائر الحكومية في هذا اللواء كسائر الالوية.

هـ – ان مشكلة المواصلات والنقل في منطقة البقعة وعين الباشا تقلق المواطنين ولا بد من تعزيز الخطوط الموجودة واحداث مركز انطلاق للباصات من عين الباشا.

و – لا يزال سكان حوض البقعة يعانون من محطة التنقية ومن مزرعة فراس للدواجن في عين الباشا ولا يزالون ينتظرون ان تطور مركز صحي عين الباشا بحيث يداوم ٢٤ ساعة وان تسارع الحكومة بانشاء المستشفى الذي وعدت بها كثر من مرة، كما ان حوض البقعة بحاجة ماسة الى تجديد شبكة المياه لحل مشكلة المياه المزمنه في المنطقة.

ز – اضافة عيادة طوارىء لمستشفى الحسين للصحة النفسية في الفحيص نظراً لحاجة السكان وكثافتهم ولانها منطقة عمالية تحتاج الى مثل هذه العيادة، ومعالجة الصرف الصحي الذي يتسرب من المستشفى ويهدد حياة المواطنين.

ح – سرعة انجاز مبنى محافظة البلقاء وتطوير معظم مباني المديريات في المحافظة التي لا تصلح في غالبيتها للقيام بمهامها لا سيما بعد امتداد المدينة الجغرافي والسكاني.

ط – دعم النوادي الرياضية في المحافظة ولا سيما في مخيم البقعة نظراً لظروفها القاسية مع

انها تقوم بدور هام في تعبئة وتوظيف طاقات الشباب.

وقد زار دولة الرئيس المنطقة ووعد النوادي بالدعم ولا يزالون ينتظرون.

ي - اقامة جسر علوي للمشاة امام مدخل مخيم البقعة لتفادي الحوادث الخطرة على الشارع الدولي عمان - اربد وجسر آخر اما حي الامير عبدالله شرقي عين الباشا وبهذا الصدد اشكر معالي وزير الاشغال العامة على اقامة جسر صافوط ووعده باقامة حسر عين الباشا قريباً ان شاء الله.

ك : ان الارقام المذكورة في الموازنة لشؤون النازحين وللشؤون الفلسطينية تثير الشجون حيث لا تتجاوز نفقات السيارات للحكومة العتيدة.

ل : لقد استبشر الناس بالعفو الخاص الذي اعلن جلالة الملك لكن الحكومة الموقرة حتى الأن لم تنجز القائمة ولم تدرج فيها السياسيين كالاردنيين الافغان وبيعة الامام وحزب التحرير وغيرهم.

م - ان الالاف من ابناء قطاع غزة الذين استضافهم الاردن المضياف يعانون اشد المعاناة في تيسير امورهم الحياتية حيث يمنعون من العمل ويشدد عليهم في الحصول على الرخص وقد زارهم دولة الرئيس اخيراً واستمع الى معاناتهم وهم بحاجة ماسة الى تلبية مطالبهم ولا يزالوا ينتظرون الوفاء بما وعدهم به.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

ان الحكومات المتعاقبة تتحدث عن تطوير التشريعات الاقتصادية وعن رزم الاصلاحات وعن الشفافية، الا ان معيقات الاستثمار لا تزال قائمة في الاجراءات الامنية في المطارات والحدود في الروتين الخانق في الدوائر الحكومية فكيف للاستثمار ان يتحقق في بلد نا في ظل هذه الاجراءات.

ان اساس كل تقدم وتطور الاستقامة والعدالة والمصداقية وبدون هذه الاسس ستبقى الحكومات تحدثنا عن الازدهار ونحن لا نجني الا المشكلات تلو المشكلات ولا حول ولا قوة الا بالله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته..

الزملاء نرفع الجلسة لفترة الغداء ونعود بمشيئة الله بالثالثة والنصف وسيكون اول المتحدثين الاستاذ طلال عبيدات، والجميع مدعوا للغداء.

- وهنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء.

*** استئناف الجلسة**

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانون نعود لاستئناف الجلسة والمتحدث الان الزميل طلال عبيدات.

السيد طلال عبيدات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

ان مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ الذي تطرحه الحكومة اليوم هو خطتها وبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي للسنة القادمة. وارى فيه انه لا يختلف بشيء عن الموازنات السابقة من حيث الخطط والسياسات والنهج، وكا ما طرأ هو

زيادة في بعض الارقام وتضخم في النفقات الجارية لتصل الموازنة الى ١٩١٦ مليون دينار. وفي ما عدا ذلك فلا زالت التوجهات والسياسات نفسها، ولا زال النهج نفسه، زيادة في الانفاق الاستهلاكي، وزيادة في الاعتماد على الآخرين، وزيادة في الاعباء للمستقبل، وزيادة في المديونية، والابتعاد عن الانتاج وعن المشاريع الاقتصادية الانتاجية التي تحقق نمواً حقيقياً، وتمتص البطالة وترفع الدخل للمواطنين وللبلد بشكل عام.

فمشروع الموازنة الجديدة يزيد في الانفاق الجاري بشكل ملحوظ بحوالي ٢٠٪ عما كان عليه في موازنة ١٩٩٦. وهو توجه نحو المزيد من الانفاق الاستهلاكي الذي يصب في جانب النفقات الجارية، وان بقي شيء للانفاق الرأسمالي فان ما ينفق ليس في مشروعات انتاجية وانما في خدمات ليس لها أي مردود اقتصادي.

واما الاقتراض الخارجي في هذه الموازنة فما زال يسير بوتائر متصاعدة وخاصة في سنوات ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي. اذ تبلغ القروض الخارجية في موازنة عام ١٩٩٧ (٣١٤ر٥) مليون دينار وهي مديونية جديدة ستتراكم فوق المديونية السابقة التي يرزح تحتها شعبنا، مما يعني مزيداً من الأزمات والاختلالات في المستقبل، نتيجة لزيادة اعباء تسديد اقساط الديون الخارجية وخدمتها. وفي هذا السياق فان الحكومة تعتبر ان الديون الخارجية كأنها موارد محلية في ابواب الموازنة، وهي في حقيقة الامر جزءاً من عجز الموازنة.

واما عن الضرائب فلا زالت تعتمد مبدأ التوزيع غير العادل للعبء الضريبي، اذ ان معظم واردات الموازنة من الضرائب تأتي من الضرائب غير المباشرة التي تنعكس سلباً على أوضاع الشرائح الفقيرة والمتدنية الدخل والطبقة الوسطى التي ستتحمل تكاليف معيشية باهظة. كما ان اتباع هذا الاسلوب يعني الابتعاد عن وسيلة من وسائل عدالة توزيع الدخل وتقليص الفجوة بين الشرائح الاجتماعية وتآكل الطبقة الوسطى.

وأما سياسات الخصخصة وتحرير الاسعار والتجارة فليست الا ابتكارات يقصد منها المزيد من الاختلالات والازمات وزيادة العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، وفتح اسواقنا امام المنتجات الدولية المختلفة، والقضاء على اية نهضة صناعية مأمولة.

ان الفقر والغلاء والبطالة تزداد يوماً بعد يوم نتيجة انتهاج ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي الذي لن يجلب على بلدنا الا مزيداً من الاختلالات، بالرغم مما تعلنه الحكومة عن تصديها لهذه الازمات والاختلالات المتزايدة بحزمة الامن الاجتماعي وتخصيص مبالغ ضمن هذه الحزمة، التي من شأنها تكريس حالة التواكل والاستجداء من خلال صرف معونات شهرية لا تسمن ولا تغني من جوع. على غرار ما جرى بإذلال معظم المواطنيين واصطفافهم بطوابير طويلة للحصول على حصصهم مما سمته

هكذا من الأصل

الحكومة بتغيير اسلوب دعم الرغيف والاعلاف.

ولقد كان الاجدى بهذه البرامج ان تخصص لتأهيل هذه الشرائح وتدريبها على الاعتماد الذاتي، وتطوير قدراتها ومهاراتها بما يحفظ كرامتها.

وفي ضوء ما تقدم فانني لا اجد بان هناك مجالاً لتحسن الاداء الاقتصادي ووقف التراجع بمثل هذا النهج وهذه السياسات البعيدة عن تحقيق أي قدر من الامن الاقتصادي والاجتماعي والوصول الى الاهداف الوطنية بالاعتماد على الذات. وكان يفترض بالحكومة – وبمن سبقتها من الحكومات – ان تدرك ان الاقتراض لمزيد من الاستهلاك ولتأمين لقمة العيش من الأخرين هي سياسات خرقاء، تؤدي لمزيد من الفقراء والعاطلين عن العمل، ومزيد من تدني القوة الشرائية وتصاعد الاسعار، ولقد جربت دول كثيرة غيرنا مثل هذه السياسات ولم تحصد في النتيجة من ورائها غير الخيبة والتراجع في الاقتصاد الوطني.

وعليه فانني ارى انه لابد من وقفة تقييم واعادة نظر في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وان نبدأ من النقطة الصحيحة في الاعتماد على مواردنا الذاتية اولاً والانطلاق من امكانياتنا وقدراتنا الحقيقية، وليس من خلال تضخيم تصورات غير مبنية على الواقع. اذ لابد من خلق قاعدة زراعية اولاً كأرضية لتحقيق الامن الغذائي، ولتكون قاعدة صلبة لبناء قطاع صناعي وتجاري مزدهر وانشاء المشروعات الانتاجية التي تحقق نمواً حقيقياً لاقتصادنا، لا نمواً خادعاً يقوم على المزيد من فرض الضرائب والمديونية.

معالي الرئيس:

واما بالنسبة لدائرتي الانتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة فاني لم اجد في موازنة العام القادم أي تخصيص لمشروعات انتاجية فيهما، واما في مجال النفقات الاخرى فان ما رصد في هذه الموازنة ضئيل ولا يتناسب مع احتياجات المنطقة وامكانيات التطوير فيها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان امكانيات تطوير السياحة في لواء بني كنانة اكبر بكثير من المبالغ المرصودة لها مما يجعل هذه المبالغ القليلة تذهب هدراً بدون اية انتاجية، فبلدة ام قيس الاثرية ذات الآثار والموقع الجغرافي المميز (الذي يطل على نهر اليرموك وبحيرة طبريا وهضبة الجولان) لم يخصص لها سوى مبلغ بسيط لا يكفي لتغطية تطوير امكانياتها السياحية، ولقد كان على الحكومة ان تولي هذه المنطقة عناية فائقة لجعلها منطقة جذب سياحي ومصدراً من مصادر الدخل، خاصة وانه وعلى بعد بضعة كليومترات منها تقع منطقة الحمامات المعدنية في الحمة وفي الشونة الشمالية.

واما بالنسبة للآثار الواقعة في منطقة قويلبة – قرب بلدة حرتا – فلم تحظ بأي رعاية من أي نوع، في الوقت الذي تتوافد عليها بعثات أثرية من مناطق مختلفة من العالم نظراً لقيمتها التاريخية والاثرية.

واما بالنسبة لحوض اليرموك في لواء بني كنانة فان امكانياته الزراعية هائلة ولكنها معطلة ولا

تنتج الا القليل بسبب وجود المعوقات المختلفة وبسبب الاهمال من الحكومة، الامر الذي يعطل مصدراً هاماً من مصادر الدخل لمئات الاسر المحتاجة في المنطقة.

وفي مجال الرعاية الصحية، فلقد طالت الوعود وتكررت لانشاء مستشفى اليرموك في لواء بني كنانة. وبالرغم من ذلك فان عام ١٩٩٧ سيمضي بالوعود ايضاً بسبب عدم وضع مخصصات كافية لانجاز هذا المستشفى او أي جزء منه في موازنة العام القادم. مع العلم بان هذا اللواء هو الوحيد في المملكة الذي لا يوجد فيه مستشفى كبيره من الالوية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

الزملاء الاكارم قبل ان اعطي الزميل الدكتور محمد عضوب الزبن الدور ما يقودنا ومن غير المألوف الحقيقة ان ننقل اخبار من هذا المنبر لكن فقط اود ان اوصل الى علمكم انه حصل حادث في المملكة العربية السعودية مع حافلة ركاب اردنية تقل مواطنين اردنيين في منطقة عرعر في شمال المملكة العربية السعودية وقد توفي في هذا الحادث (١٣) مواطن اردني واصيب عدد آخر من المواطنين الاردنيين يتولى فريق طبي اردني الآن الاشراف على معالجة المصابين في مستشفى عرعر، توجه الفريق الطبي من عمان وباسمكم نتوجه الى اسر المتوفين والى اهلهم والى ذويهم احر العزاء راجين ان يلهمهم الله الصبر وطول البال والقدرة على تحمل المصاب وايضاً نتوجه الى الفريق الطبي بجزيل الشكر على جهوده الكبيرة والى السلطات في المملكة العربية السعودية الشقيقة وفي مستشفى عرعر على الجهود التي يبذلونها على اسعاف المصابين لمعالجتهم وان لله وان اليه راجعون.

الدكتور محمد عضوب الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل،،

الاستقلال الوطني معناه الحقيقي الاكتفاء الذاتي فموازنة عام ١٩٩٧ بارادتها الذاتية تقرب من الاكتفاء الذاتي، ضمن سياسة الاعتماد على الذات وهذه فرحة غامرة تعمر قلوبنا ولعلى استمرار الحكومات في هذا التوجه ادى الى تحقيقه اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وما واكبه من تحسين في الناتج المحلي وميزان المدفوعات.

أملين ومؤملين ان يسير ركب الفريق الاقتصادي للقطاعين العام والخاص على هذا النهج لكي نصل بالاردن الى مشارف الاكتفاء الذاتي وللعاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة واللجنة المالية في مجلس النواب كل الشكر والثناء على جهودهم المثمرة.

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل،،

القطاع الزراعي والثروة الحيوانية:

أيها الزملاء الأفاضل

ان من أوسع شرائح المجتمع الاردني هي شريحة المزارع ومربي الماشية لذلك وجب على

الحكومة ان تفعل دور المجلس الزراعي الاعلى.

وتؤكد على ضرورة الفصل بين عمليتي الانتاج الزراعي من جهة وعملية التسويق بمراحله المختلفة ولتصنيع من جهة اخرى.

وان تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة بمساهمة بعض المؤسسات العامة او خاصة مؤسسة الضمان الاجتماعي بحيث تقوم هذه الشركة بابرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء احتياجات السوق المحلي والتصدير.

وتوفير مدخلات العملية الانتاجية بافضل النوعيات او بكلف مناسبة.

اما قطاع الثروة الحيوانية فلقد وصل الحيف من ارتفاع اسعار الاعلاف وسنوات الجفاف حد العظم.

املنا كبير بالحكومة بمد يد العون والمساعدة، بالقروض دون فوائد.

وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم

١ - كليات المجتمع والتي اسميتها قبل عدة اعوام تجارة التعليم والتي اسهمت في زيادة البطالة بوضعها الراهن مؤملين ان تقوم الوزارة بتحويلها الى كليات مهنية ترفد سوق العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة.

٢ - دعم الجامعات الاردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة وذلك بتأمين المخصصات اللازمة لايفاد بعثات علمية في اختصاصات فنية وادارية متقدمة الى جامعات متميزة لاعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة ومؤسساتها.

٣ - كم تمنيت ايها الزملاء ان يقوم وزير التربية والتعليم المربي الفاضل؟ بنقلة نوعية في مدارس البوادي والارياف والتي اطلق عليها اسم المدارس الاقل حظاً والنقلة النوعية تكون بمناهجها ومبانيها وبوسائلها التعليمية او معلميها وذلك بوضع الحوافز لهم.

اما وزارة الطاقة:

للعاملين فيها والقائمين على ادارتها كل الشكر والثناء واخص بالشكر العاملين في فلس الريف.

وضمن الاعوام الاربعة الماضية اثارت الكثير من القرى والتجمعات وأنار الله بصرهم وبصيرتهم املي كبير ان يعان المزارع وخاصة اصحاب الآبار الارتوازية بايصال التيار الكهربائي ولو كان هناك بعض المساهمة لتخفيف مصاريف المحروقات الغالية الثمن.

القطاع الصحي

لقد طال ذراع وزارة الصحة بفرعيها الوقائي.. والعلاجي الى معظم ازجاء الوطن ولكنه قصر عن الوصول الى لواء الجيزة والموقر، علماً بانني على مدى اربعة اعوام اذكر من معاليه بان المنطقة بحاجة الى مستشفى.

ولكنني لاحظت ان اربع مستشفيات ستنشأ حديثاً ولم يكن للبادية الوسطى مغنماً من هذه المغانم.

معالي الرئيس.. ايها الزملاء،،

لقد اراد الفارس الهاشمي جلالة الحسين ان يكون الاردن حصناً منيعاً على الاعداء متماسكاً قوياً بأبنائه المؤهلين القادرين المخلصين لاقامة مؤسساته الديمقراطية والادارية وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي والامن الوطني قال تعالى

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله المؤمنون: صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله،،

المتحدث الزميل سليمان السعد

السيد سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في بداية حديثي اتوجه بالشكر الجزيل للسادة رئيس واعضاء اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ولكافة العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على ما بذلتموه من جهد كبير نحو هذا المشروع القانوني والمالي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم ورغم اختلافنا في التوجهات والمنطلقات الا ان هذا المشروع يحوي بين ثناياه الكثير من صدق العزيمة ومواجهة الازمات.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء..

من منطلق الامانة التي حملنا اياها أبناء وطننا، ويسألنا الله عز وجل عنها غداً يوم نلقاه، كان لابد من ان نضع قناعاتنا في الحديث عن مشروع هذه الموازنة التي عرضت علينا اليوم لمناقشتها وبيان الراي فيها بلا مجاملة لأحد ونحن نعلم مسبقاً ان هذا الامر سيكلفنا الكثير الكثير من الجهد والمعارضة. لكننا عملنا ان لنا ربأ لا نسأل الا عن رضاه، ووطناً لا نعمل الا لرفعه شأنه وشعباً لا نسعى الا لخدمته متمثلين قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: (قل الحق وان كان مراً).

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء..

بعد النظر والتدقيق في مشروع هذه الموازنة المعروضة على مجلسكم الكريم فانني اذكر هذه الملاحظات وهذه الاقتراحات بالرغم من انني اعلم مسبقاً انها لن تأخذ طريقها الى التنفيذ كما حصل في مناقشة الموازنة الماضية والتي أهملت فيها معظم توصيات اللجنة المالية ولكن ابراءاً للذمة امام الله ثم امام الشعب الذي حملنا امانة المسؤولية ابينها على النحو التالي:-

١ - ان السياسة الاقتصادية لاية امة لا يجوز ان تكون مفصولة عن عقيدتها وتوجهاتها الدينية اما نحن فقد جاءت سياستنا الاقتصادية التي صيغ بموجبها مشروع موازنتنا الحالية جاءت مفصولة عن شريعتنا واحكام ديننا الحنيف، فلم توظف الشريعة الاسلامية في رسم السياسة الاقتصادية، ولم نحاول الاستغناء عن التعامل بالربا بعد ولو مرة واحدة، ولم نحفز امكانياتنا الداخلية على الاقل للتعامل حسب الشريعة الاسلامية وانظروا ان شئتم في قانون مؤسسة الاقراض الزراعي الاخير والذي اقره مجلسكم الكريم والذي ينص صراحة على ايجاد الصيغة القانونية اللازمة للسماح لمن يريد ان يستفيد من خدمات هذه المؤسسة حسب الشريعة الاسلامية ولم تنفذ رغبتكم هذه الى الآن.

وانظروا ان شئتم في مشروع قانون موازنة عام

١٩٩٥ والذي اكدت فيه الحكومة السابقة عزمها على تفعيل صندوق الزكاة، وطالبنا يومئذ باخراج مشروع الزامية الزكاة الى حيز الوجود وعرضه على مجلسكم الكريم للنظر فيه والذي وضعته حكومة السيد مضر بدران عام ١٩٩٠م، وذلك في رأيي الصيغة الوحيدة الفعالة التي تقضي على الفقر والبطالة ولنا في السودان وماليزيا الاسوة الحسنة في ذلك، وانظروا ان شئتم لاحجام الحكومة عن دعم المساجد دعماً يليق بها بل ما زالت تعمل على ابقائها في كنف احسان المحسنين وكأننا نعيش في دولة اجنبية لاتمت الى الاسلام بصلة في الوقت الذي تنفق فيه الآلاف المؤلفة بل الملايين على المهرجانات والحفلات الفنية والليالي الحمراء.

٢ – ان مشروع هذه الموازنة لم يأت بشيء جديد للقضاء على الفقر والبطالة لانها لم تضف وسيلة جديدة من وسائل مكافحتها، بل ان العراقيل قد زادت عما كانت عليه، فها هو مشروع الموازنة يقتصر على الاشارة الى تخفيف النفقات الجارية وعدم احداث الشواغر الجديدة للتوظيف اللهم الا ثلاثة آلاف وظيفة فقط وهو جزء من خطة التصحيح الاقتصادي الذي تنشده الحكومة ولها الحق في ذلك ولكن كان من الواجب عليها ايجاد المشاريع الاقتصادية الموازية للوظائف الحكومية واستيعاب العاطلين عن العمل من شبابنا في هذه المشاريع وهذا مالم يحدث، وبدلاً من ان تزيد الحكومة من توجيه الشباب للتوجه نحو العمل اليدوي في المؤسسات الحكومية ولو على حساب المشاريع الرأسمالية كما هو حاصل في وزارة الزراعة والاشغال العامة، وان تزيد من استيعاب هؤلاء الشباب في هذه المؤسسات كخطوة تغييرية في النمط الاجتماعي السائد بين شبابنا الاردنيين، اقول بدلاً من كل هذا جاءت الموازنة تمنع الوزير المختص في استعمال صلاحياته الممنوحة اليه سابقاً في تعيين العمال على حساب المشاريع الرأسمالية وتنيط الامر بموافقة دولة رئيس الوزراء المسبقة، ولمزيد من التوضيح انظروا الى الفقرة (ج) من المادة (١٠) من مشروع قانون هذه الموازنة حيث تنص على مايلي: (يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة). فاي تعقيد اكثر من هذا التعقيد، واي تكريس لواقع البطالة اكثر من هذا التكريس.

٣ – ان مشروع هذه الموازنة لم يستطع تلبية مطالب المواطنين الملحة والتي اكد عليها مجلسكم الكريم اكثر من مرة، في الوقت الذي تعترف فيه الحكومة بزيادة الاسعار زيادة مذهلة حسب ما جاء في الصفحة رقم (٤) من خطاب الموازنة. فماذا قدمت الحكومة لتفادي الكلفة الزائدة والتي يتكلفها المواطن في الحصول على المواد الغذائية الاساسية وعلى رأسها رغيف الخبز، وأين هي خطة الحكومة في زيادة رواتب كافة الموظفين العاملين في كافة اجهزة الدولة، وأين خطتها في زيادة رواتب المتقاعدين

وخصوصاً القدامى منهم زيادة معقولة تقلل من آثار تآكل رواتبهم التقاعدية، واين خطة الحكومة ووعودها السابقة في تفعيل صندوق اسكان المتقاعدين العسكريين وزيادة القروض الممنوحة لهم زيادة تمكنهم من بناء المساكن اللائقة بكرامتهم وخدمتهم الجليلة في سلك الجندية واين هي خطة الحكومة في استيعاب معظم طلابنا في الجامعات الحكومية، واين خطتها في دعم الطلبة الفقراء وزيادة المنح الدراسية ودفع الرسوم للمبعوثين منهم عن الفصلين الماضيين، واين خطة الحكومة في تطوير النظام الصحي الشامل لكافة المواطنين وعلى الاقل شمول الفقراء المعوزين منهم والذين يتقاضون مساعدات شهرية من صندوق المعونة الوطنية بنظام التأمين الصحي على غرار نظام التأمين الصحي للموظفين بحيث يدفع التأمين الصحي لهم قيمة الدواء المفقود في مستودعات وزارة الصحة. واين هي خطة الحكومة في معالجة ديون صغار المزارعين وجدولتها، واين هي خطتها في معالجة مديونية البلديات لتقدم الخدمة اللازمة للمواطنين، واين خطتها كذلك في رفع رواتب المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي، واين خطتها في تفعيل صندوق التنمية والتشغيل وفتح مكاتب خاصة في المحافظات والالوية.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين..

انني وخلال الاعوام الثلاثة الماضية الاحظ اهتمامنا جميعاً بالقطاع المدني من الدولة ونذكر ذلك في مناقشاتنا ولا نذكر القوات المسلحة الباسلة وقوات الامن العام الا يسيراً، واذا تذكرنا فلا نسأل الا عن تحسين رواتبهم وهو مطلب مهم وضروري، ولا نسأل سؤال الاطمئنان عن كفاءة القوات المسلحة ومقدرتها على مواجهة الاخطار المحدقة بهذا الوطن، وعن ضرورة تسليحها بأحدث الاسلحة المتطورة وعن تعبئة جنودنا تعبئة روحية ووطنية فائقة، وحتى لا نركن واياهم الى اوهام السلام فنؤخذ ذات يوم على حين غره لا سمح الله وهذا هاجس علينا ان نحسب له الف حساب، مذكراً ان موازنات الجيش اليهودي قد زادت اضعاف اضعاف ما كانت عليه قبل ابرام معاهدة السلام الاخيرة.

كما انني أسأل هنا سؤال الاطمئنان، هل المخصصات الممنوحة لجهاز الامن العام تكفي لرفد هذا الجهاز بالقوة اللازمة لدفع الاخطار المحدقة بنا من جراء فتح حدودنا امام دول العالم لمواجهة امكانية تعرض بلدنا لاخطار الجريمة والمخدرات، كما لا انسى ان العلاوة الممنوحة لافراد الشرطة وهي علاوة بدل طعام وقدرها تسعة دنانير شهرياً لا تكفي هذه الايام لتناول غداء اسبوع واحد على الاكثر.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين..

انني ومن منطلق الحرص على رفع المعاناة عن كاهل المواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود فانني اقدم لمجلسكم الكريم وللحكومة كذلك اقتراحات ازعم انها ستسهم في تخفيف آثار الفقر والبطالة في بلدنا الحبيب:

أ – حجب دعم الخبز عن كل من يتقاضى راتباً شهرياً مقداره (٥٠٠) دينار وتحويل المبالغ المتوفرة عن هذا القرار الى صندوق المعونة

الوطنية وصندوق الزكاة.

ب – ايجاد مشروع وطني تساهم فيه كافة الفعاليات الرسمية والشعبية للحد من الفقر والبطالة ولتأخذ التعبئة الروحية والوطنية والحشد الاعلامي الدور الفاعل في شحذ همم المواطنين للتبرع لهذا المشروع وان يكون الاقتراض الحسن من المواطنين الاغنياء الى اجل مسمى احد خطوات هذا المشروع وتشغيل واعانة الفقراء العاطلين عن العمل من تحصيلاته.

جـ – ايجاد الصيغة القانونية لمشروع القرش الخيري والذي يدفع لهذا المشروع ١٪ كل من يتقاضى راتباً شهرياً يزيد عن المائتي دينار، وتحول المبالغ المجموعة وبموجب هذا المشروع الى صندوق خاص يقوم بايجاد المشاريع التأهيلية او المشاريع الاستثمارية يستوعب من خلالها العاطلون عن العمل ولو بالتناوب.

معالي الرئيس.. ايها الزملاء الكرام،،

وختاماً فانني اعرض امامكم وعلى مسامع الحكومة مطالب محافظة جرش لعلها تجد سبيلها الى التنفيذ، شاكراً لكل وزير ساهم ويساهم في دفع المسيرة التنموية في محافظة جرش الصابرة، ومن باب الاعتراف بالفضل لأهل الفضل، فانني اشكر اصحاب المعالي السادة وزير الصحة ووزير الاشغال العامة والاسكان ووزير البريد والاتصالات ووزير المياه على اهتمامهم الملحوظ في تقديم الخدمات لهذه المحافظة عام ١٩٩٦، وهذه هي المطالب:

أ – قطاع الصحة :

١ – تزويد مستشفى جرش بجهاز فحص جهد القلب.

٢ – الاسراع في بناء مستشفى القرى الغربية في المحافظة، وما زالت الوعود تتكرر منذ عام ١٩٩٣، ويؤسفنا ان الموازنة لم تتضمن أي مبالغ تذكر لاخراج هذا المشروع الى حيز الوجود او اجراء الدراسات الاستشارية على الاقل .

٣ – بناء مركز صحي شامل لقرى جرش الشمالية (قفقفا والمشيرفه وبليلا وكفر خل) واكبر تجمع سكاني في هذه القرى بلدة كفر خل، وهي بحاجة الى عيادة اسنان باسرع وقت ممكن.

٤ – بناء مركز صحي شامل لبلدة سوف التي هي اكبر تجمع سكاني بعد مدينة جرش، ويؤسفني ان اذكر ان هذه البلدة لا يوجد فيها مركز صحي اولي.

٥ – بناء مركز صحي شامل في قضاء المصطبة لخدمة قرى المصطبة ومرصع وجبة والرحمانية والراية وما حولها من تجمعات سكانية.

٦ – بناء مركز صحي شامل في قضاء برما، ليخدم كلا من برما والخشيبات الثلاث وهمتا وعليمون والجزازة ودبين والمجدل والحسينيات.

٧ – تحويل المركز الصحي لقرى جرش الغربية (مركز الرازي) الى مركز صحي شامل لحاجة هذه القرى وهي اكبر تجمع سكاني في

المحافظة تشمل ساكب والمكته وريمون ونحله والحداده.

ب – قطاع المياه :

١ – ان اكبر مشكلة يعاني منها اهالي محافظة جرش هي شح المياه، ولا يصل الى المحافظة نصيبها المخصص لها من المناطق الاخرى، كالمفرق ووادي العرب، ولهذا فالحاجة ماسة جداً الى حفر آبار جديدة، واشكر معالي وزير المياه على جهوده في ارسال الحفارات الى منطقة جرش لتقوم بالبحث عن مصادر جديدة للمياه، وما زالت موجودة حتى الان.

٢ – الاسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي للقرى الغربية، ساكب وريمون والكته ونحله ومخيم غزه والحدادة، مذكراً ان اهالي بلدة ساكب ربما سيواجهون كارثة صحية بسبب تلف شبكة المياه الحالية وتسرب المياه العادمة من الحفر الامتصاصية الى هذه المواسير.

٣ – كما اذكر بضرورة شمول القرى الشمالية المشيرفه وقفقفا وبليلا وكفر خل بمشروع الصرف الصحي.

جـ – قطاع الاتصالات :

١ – توسيع شبكة الهواتف الالية للتجمعات السكانية الكبيرة في المحافظة وخصوصاً بلدة سوف ومخيم سوف ومخيم غزه وساكب وبرما لتخدم المناطق المحيطة بها، واذكر معالي وزير البريد والاتصالات بان الامر لا يحتمل التأجيل.

د – قطاع التعليم :

١ – فتح مركز تدريب حرفي في محافظة جرش لأهمية توجيه الطلبة الى التعليم المهني.

٢ – اعادة النظر في مدرسة اسد بن الفرات، والتي تضم طلبة القرى الشمالية وهي المشيرفة وقفقفا وكفر خل وبليلا، وبيان ما اذا كانت هذه المدرسة تؤدي الغرض المطلوب منها فعلاً في خدمة هذه القرى على المستوى التعليمي، انا لا اظن ذلك، وارجو معالي وزير التربية والتعليم ان يسأل اهالي المنطقة عن صحة ما اقول.

٣ – تحسين اوضاع مدرستي خشيبه الاساسيتين للذكور والاناث وفتح شعبة للصف الاول الثانوي في كل منهما.

٤ – تحسين اوضاع قرية الراية التعليمية في قضاء المصطبة وبناء مدرسة اساسية جديدة فيها للذكور.

هـ – قطاع الاشغال العامة:

١ – صيانة وتوسعة طريق جرش عجلون.

٢ – توسيع مدخل جرش – باب عمان، ابتداء من سيل الزرقاء وحتى جرش، اذ ان هذه الطريق اصبحت محل تندر في مجلس المواطنين.

٣ – صيانة وتوسيع طريق جرش – مخيم سوف – مقبله.

٤ – صيانة وتوسعة طريق مخيم غزه – برما – مروراً بدبين، حيث ان هذه الطريق سياحية، واصبحت في وضع مأساوي، وخصوصاً ايام الجمع والعطل الرسمية.

٥ – توسيع وصيانة الطريق الذي يربط الشارع الرئيسي – جرش اربد ببلدة كفر خل، والي يمر بمدرسة اسد بن الفرات.

٦ - فتح وتعبيد الطريق الزراعي الذي يربط كفر خل بمنطقة ام العلك والغزيات.

٧ - فتح الطريق الزراعية المرسومة في كل من بلدة الكتة وساكب وبرما، لأهمية هذه المناطق زراعياً.

٨ - ترسيم طريق زراعي جديد للحوض الزراعي الوحيد لقرية ريمون والذي يسمى (حوض (٣) ام الغزلان) والذي شرحت وضعه لمعالي وزير الاشغال العامة عندما قام بزيارة المحافظة وما زال المواطنون ينتظرون ترسيم وفتح هذه الطريق بفارغ الصبر، علماً بان خزان المياه الموجود في هذه المنطقة لا تصله السيارات على الاطلاق.

٩ - توسعة الطريق الذي يربط منطقة بليلا الجنوبية بالشارع الرئيسي، مذكراً اهمية هذه الطريق بالنسبة للارض الزراعية هناك.

و - قطاع الخدمة الاجتماعية :

اشكر معالي وزير التنمية الاجتماعية على جهوده في محافظة جرش ولقد تباحثت معه حول تزايد الفقر في محافظة جرش وضرورة مواجهة ازمة الفقر في المحافظة، فوعدني مشكوراً ببذل اقصى الجهود لمواجهة ازمة الفقر في هذه المحافظة، وان يزيد في فاعلية صندوق المعونة الوطنية هناك فله مني الشكر الجزيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

المتحدث الزميل محمد الحاج.

السيد محمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بعد سماعي لخطاب مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧ الذي قدمه معالي وزير المالية بلغة ممتازة واطلاعي على مشروع القانون نفسه اود ان ابدي الملاحظات التالية:-

١ - تشير ارقام الموازنة، كما بين معالي وزير المالية الى ان عجز الموازنة يقدر بـ (٥٦) مليون دينار وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة المقدر لعام ١٩٩٧ (٢٢٥) مليون دينار. ولكن التدقيق في ارقام الموازنة يفيد بان عجز الموازنة اكثر بكثير من هذا الرقم حيث يبلغ كالتالى:-

الايرادات المحلية واقساط القروض المستردة = ١٦٩١ مليون دينار والنفقات = ١٩١٦ مليون دينار فيكون العجز = ٢٢٥ مليون دينار وعند اضافة اقساط الدين العام التي تبلغ ٢٥٨ مليون دينار وبذلك يصبح العجز يساوي ٤٨٣ مليون دينار أي بنسبة ٥ر٢٨٪ من اجمالي الايرادات المحلية واقساط القروض المستردة.

وهذا ابتعاد متعمد للحكومة عن الافصاح الحقيقي لارقام الموازنة واخفاء للعجز الفعلي لها.

ان ايراداتنا المحلية بما فيها اقساط القروض

المستردة تبلغ (١٦٩١) مليون دينار ولا يجوز ان تكون نفقاتنا اكثر من ايراداتنا، وهذا هو معنى الاعتماد على الذات الذي حدده خطاب الموازنة وابرزه لهدف تسعى اليه الحكومة لكن يبدد ان الاهداف التي وردت في خطاب الموازنة ليست الا لتجميل صورة الموازنة فقط، ان هم الحكومة يجب ان ينصب على زيادة الايرادات لازيادة النفقات.

٢ - الدين العام. يبلغ الدين العام في نهاية شهر ٩٦/١٠ ما مجموعه (٧٣٢٢) مليون دينار شاملاً الديون الخارجية والداخلية.

اما خدمة الدين العام المتوقع لعام ١٩٩٧ فيساوي (٥ر٢٥٨) مليون دينار سداد اقساط القروض و (٢٥٢) مليون دينار سداد فوائد القروض الربوية والمجموع يساوي (٥ر٥١٠) مليون دينار.

ونلاحظ هنا ان الفوائد الربوية تساوي ٩٨٪ من اقساط الدين نفسه وهذا يعني حقيقة ما نعنيه عندما نحذر من الربا والقروض الربوية.

ومن تتبع منحنى الدين العام للاعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٦ نجد ان الدين العام قد انخفض من (٧٦١٥) مليون دينار سنة ١٩٩٠ الى (٦٤٩٥) مليون دينار سنة ١٩٩٦ أي ان التخفيض خلال سبع سنوات بلغ (١١٢٠) ديناراً ويساوي (١٦٠) مليون دينار سنوياً فقط وعليه نجد اننا بحاجة الى ٤٥ سنة لنتمكن من سداد ديوننا على افتراض ان الفائدة ثابتة وان قدرتنا السنوية على السداد مستمرة تحقق ذلك غير ممكن لان اسلوب الحكومة هو الدين لسداد الدين وهو ما يعبر عنه عند العوام بتلبيس الطواقي.

ويبدو ان المخطط الخارجي لنا ان نبقى غارقين بالديون لنظل اسرى لاملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونوادي باريس ولندن وهذه كلها اصبحت مؤسسات اقتصادية في ظاهرها استعمارية في حقيقتها تسيرها مخططات الصهيونية التي تسعى الى السيطرة على العالم من خلال هذه المؤسسات الربوية. وهنا نتساول اين تباشير السلام والوعود بتحسين الاقتصاد وشطب الديون فهاهي السنوات تمضي والوضع الاقتصادي يزداد سوءً، واين هي الاهداف التي يتحدث عنها خطاب الموازنة من حيث تخفيف عبء الدين العام.

٣ - المستوى العام للاسعار وتكاليف المعيشة ومستوى الفقر والبطالة، ان ارتفاع الرقم القياسي للاسعار خلال عام ٩٦ بنسبة ٧٪ حسب خطاب الموازنة بعيد كلياً عن الواقع الملموس فالاسعار بتصاعد مستمر ويبدو ان مكونات الرقم القياسي للاسعار لانعكاس الوضع القائم في الاردن وبحاجة الى تعديل او اظهار اكثر للحقيقة، كما ان نسبة البطالة التي يتحدث عنها خطاب الموازنة وهي ١٣٪ هي ايضاً مضللة ولا

تظهر الحقيقة، حيث ان نسبة البطالة ترد في موقع آخر في خطاب الموازنة على انه ١١٪ ذكور ٢٢٪ اناث أي بنسبة ٥ر١٦٪ بشكل عام.

وفي هذا المجال فانني اوصي بما يلي:-

أ - وضع برنامج عملي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

ب - مراقبة الاسعار والحد من نفوذ الحيتان في السوق.

جـ - دعم المواد التموينية التي لا يستغني عنها الفقراء وذوي الدخل المحدود.

د - توسيع مظلة صندوق التنمية والتشغيل وشموله للمشاريع التجارية الفردية المشتركة.

هـ - زيادة دعم صندوق المعونة الوطنية وتوخي العدالة في التوزيع وتطوير صندوق الزكاة وتحويله الى مؤسسة تنموية استثمارية تشرف عليها كوادر اقتصادية امينة.

ي - تفعيل دور ديوان الخدمة المدنية ووزارة التنمية الادارية التي لا نرى لها اثراً حقيقياً في الرقابة، وهنا لابد من الاشارة الى الخلل الذي تمارسه بعض المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في مجال التعيينات وتعبئة الشواغر حيث نرى في ظل قلة الشواغر بروزاً للشللية والجهوية والاقليمية وعلاقات المعاهدة كعوامل سياسية لها دورها الملموس في اختيار الموظفين وهذا الخلل مرض يؤثر على نسيج الوحدة الوطنية ويحرم هذه المؤسسات من الكفاءات والمهارات التي تقوم عليها عجلة الانتاج والتنمية.

٤ - الانفاق الاستثماري . ان مبلغ الانفاق الاستثماري الممول من الايرادات المحلية والبالغ (٢٢٣) مليون دينار أي ما نسبته ١٣٪ من الايرادات المحلية لن يؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص العمل وتضييق فجوة الفقر والبطالة، وبالمقابل نجد ان الانفاق على الجهاز المدني يمثل ٢٦٪ من الايرادات المحلية فلماذا يتصاعد الانفاق الحكومي بعكس ماهو مستهدف في خطاب الموازنة ولماذا هذه النسبة نمو الانفاق الحكومي سيما وان الوعود السابقة من الحكومة بان نسبة النمو في الانفاق الحكومي لعام ٩٧ لن تزيد عن ٤٪ كما وعدت الحكومة، وكان على الحكومة ان تتقيد بما طرحته في بيانها الوزاري الذي أخذت الثقة على اساسه.

انني اطالب الحكومة بتخفيض الانفاق العام ليقف عند سقف النمو الوارد في البيان الوزاري ٤٪ وتحويل القروض الى الانفاق الاستثماري لان السبيل الوحيد لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وخلق البنية التحتية المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي.

٥ - الركود الاقتصادي . حيثما توجهت وسألت عن الاوضاع الاقتصادية كان الجواب بالتذمر والشكوى من الركود

الاقتصادي. فالصناعيون يشكون من صعوبة التسويق وزيادة العبء الضريبي وبخاصة ضريبة المبيعات التي حذرنا من اثرها السلبي على القطاع الصناعة.

والتجار يشكون من ضعف القوة الشرائية في الوقت الذي تزداد فيه ملاحقات الضريبة بأنواعها المختلفة. والعمال يشكون من البطالة وعدم ضبط سوق العمالة الوافدة والمهنيون يشكون من قلة المشاريع.

اما المزارعين فيشكون من تراكم الديون وفوائدها وسوء التصريف والتسويق، وشح في المياه ازداد تجده في الاغوار بعد ادعائنا باننا اخذنا حصتنا الكاملة من المياه، واعطينا صك براءة لدولة الكيان الصهيوني بأنها اعطتنا حقنا كاملاً ولم يبق في ذمتها شيء لنا من المياه.

والمقاولون يشكون بان مشاريع الحكومة محصورة لهوامير محدودة وعلى الاسماك الصغيرة ان تختفي من امام اسماك القرش والحيتان الكبيرة.

ان استقرار هذا الوضع وبقاء هذا الركود الاقتصادي ينذر باوضاع خطيرة قد تؤثر على مسيرة الخير والعطاء في هذا البلد لانها ستؤدي الى افراز طبقي خطير على امن المجتمع واستقراره.

وفي هذا المجال فانني اوصي بما يلي:

١ - جدية الحكومة في ازالة هذه الاختلالات وتوخي العدالة في احالة المشاريع والعطاءات الحكومية.

٢ - تخفيف العبء الضريبي تشجيعاً للاستثمار وجذباً للاستثمار الخارجي.

٣ - دعم قطاع الزراعة، واعفاء صغار المزارعين من الفوائد المترتبة عليهم، وارشادهم الى نوعية الزراعة والسعي لتسويق منتجاتهم.

٤ - دعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار بتخفيف الاعباء الضريبية عنه وازالة العوائق وتسهيل الطريق امامه، وفي الوقت الذي نسمع فيه دعوة الحكومة واهتمامها بجذب الاموال الاجنبية وتشجيع الاستثمار الاجنبي فانني الاحظ مزيداً من العوائق امام الاستثمار الداخلي.

وأود هنا ان اضرب مثلاً على العوائق الحكومية في الاستثمار بقطاع الخدمات.

لقد اصبح الاردن يفخر بالمستوى المتقدم الذي نهض به القطاع الخاص في الاردن في المجال الطبي والمجال التعليمي هذا هو المثال وتمكن القطاع الخاص من بناء صروح طبية وجامعة تجتذب من يومها طالبا الشفاء او العلم من البلاد العربية والاسلامية وبدلاً من تشجيع الحكومة لهذه الصروح والاعتزاز بها وترويجها عبر وسائل الاعلام الرسمية وعبر السفارات الاردنية فاننا نجد مع الاسف عكس ذلك تماماً. هل قامت سفارة اردنية واحدة بطلب نشرات ومطبوعات هذه المستشفيات وهذه الجامعات لتوزيعها والدعاية لها؟ لم يقف الامر عند هذا الحد فقد اطلعت على آخر قرارات مجلس التعليم

العالي حول الجامعات الخاصة وتعليماته التي قرر البدء بالعمل بها من ٩٧/١/١. وقرأت من خلال هذه التعليمات روح الاعاقة والتعسف ونفس الجباية والنهب بحجة ان هذه شركات تحقق ارباحاً الدولة احق بها.

فرسم الاعتماد العام يرتفع من (٢٥٠٠) دينار الى عشرة آلاف او خمسة دنانير على كل طالب ايهما اكثر.

ورسم الاعتماد الخاص لكل برنامج في الجامعة يرتفع من الف دينار الى ثلاثة آلاف دينار. وعلى كل جامعة وفي كل فصل نشر جميع الطلبة المقبولين فيها في صحفتين يوميتين على مرتين لتكلف كل جامعة عشرات الآلاف من موازنتها دون فائدة بدلاً من اضافتها الى بند الابحاث والدراسات.

هذا بالاضافة الى ضريبة بدل متابعة لجان التفتيش ديناران عن كل طالب وهكذا . وعندما قراتها قفز الى خاطري قرارات مجلس الامن ضد العراق الشقيق. فأين هو تشجيع دور القطاع الخاص.

علماً بان هذه الجامعات ستضيف الاتاوات الى كلفة التشغيل وستضطر الى زيادة رسوم الطلبة وبالتالي المواطن هو المسكين الذي يدفع كل هذه الفواتير التي تفرضها الحكومة عليه بتخطيط وبدون تخطيط.

ان توفير التعليم من صميم عمل الدولة وحين كانت جامعاتنا الرسمية عاجزة عن استيعاب طلبتنا كان طلابنا يتوجهون الى اقطار الارض بعشرات الالوف ينفقون من الملايين سنوياً خارج البلاد، واليوم وبعد ان استقطبت هذه الجامعات الخاصة هؤلاء الطلبة ومثلهم من اقطار عربية واسلامية جعلت الاردن منارة علمية يؤمها طلبة العلم من كل مكان مما نعتز به ونفتخر، بعد هذا تمتد الحكومة يدها لاعاقة هذا المسار المعطاء بدلاً من تشجيعه وتسهيل عمله.

انها قرارات تعسفية لانها لم تقف عند مراقبة سير العملية التعليمية لضمان تحسين نوعية أدائها، بل تدخلت لفرض اعداد من القطاع الرسمي في مجالس أمناء هذه الجامعات في ظل الحديث عن الخصخصة وتشجيع الاستثمار.

مطالب محافظة الزرقاء

اولاً : حصة محافظة الزرقاء من الموازنة لا تتناسب مع حجم المحافظة وعدد سكانها المتزايد، رغم انها محافظة المصانع والانتاج لكل المملكة.

والظلم لمحافظة الزرقاء لا يقتصر عند الموازنة فهي مظلومة في التعيينات والقبول في الجامعات وحتى في مقاعدها في مجلس النواب ومجلس الاعيان ومجلس الوزراء.

ثانياً : يمكن ان اوجز اهم المطالب بما يلي:

١- حل مشكلة اراضي الخزينة الواقعة ضمن تنظيم بلديات المحافظة حلاً جذرياً بتمليكها لواضعي اليد عليها من اصحابها الاصليين (القسائم العشائرية) او ممن اشتروها منهم أمام سمع الدولة وبصرها وحصلوا على كافة الخدمات الحكومية فيها.

واسعار بدل المثل يجب ان تكون رمزية فعلاً والا فان المشكلة ستبقى لان اوضاع الناس سيئة جداً من احساسهم بالغبن وهم يدفعون ثمن الارض مرتين.

٢ - معالجة بؤر التلوث البيئي التي تعم المحافظة من قلب النفايات وبركة البيبسي ومحطة التنقية في الخربة السمراء وروائح الكبريت المنبثقة من مصفاة البترول وهذا قضايا طال الحديث فيها وفي كل مرة نتلقى وعوداً.

٣ - متابعة حل الوضع الصحي المتردي في المنطقة، رغم تحسنه هذا العام بافتتاح مستشفى الامير فيصل، حيث خفف العبء عن مستشفى الزرقاء الحكومي وعن المواطنين في ارجاء المحافظة الا انني اطالب وزارة الصحة بان تولي اهتمامها بهذا المستشفى الناشيء حتى لا يكون مجرد مبنى جميل، فهو يحتاج الى زيادة في مخصصاته وكادره واجهزته الطبية كما ان المنطقة الشرقية في المحافظة لا زالت بحاجة الى مستشفى يخدم منطقة الظليل والحلابات والازرق والهاشمية.

٤ - متابعة حل مشاكل الطرق المزدحمة في المحافظة واذكر منها: شارع الاميرة وجدان الذي لا يحتاج لاكثر من شهرين لكن عطاءه كان ٣٠٠ يوم ولم تقم الشركة بتسهيل طريق بديل. شارع ياجوز من اكثر الشوارع ازدحاماً في المملكة والمساحة التي نفذت منه لا تزيد عن خمسة كيلو مترات ارجو الاستمرار السريع في توسيعه والمحافظة بحاجة الى طريق يصل اسكان بيرين باسكان الامير طلال/ ياجوز، كما ان الرصيفة بحاجة الى طريق سريع يمر من بساتين الرصيفة الى عمان وهو شارع ضروري يخفف العبء عن الطريق القديمة الذي يمر عبر مخيم حطين:

٥ - اعطاء لواء الرصيفة حقه، وهو لواء جديد مكتظ بالسكان يحتاج الى اكمال الدوائر والمؤسسات، اطالب بدعم المتصرفية وزيادة مخصصاتها وفتح مديريات للتنمية الاجتماعية والاوقاف والاشغال العامة والعمل والصحة.

٦ - دعم بلدية الرصيفة وتأمين منح لها لتمكن انشاء مشاريع ضرورية اهمها سقف سيل الرصيفة.

وفق الله الجميع لما فيه الخير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل توفيق كريشان

السيد توفيق كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اتقدم بعميق الشكر وبالغ التقدير الى رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية ودائرة الموازنة العامة على الجهد المبذول لاعداد ومناقشة الموازنة لهذا العام وبعد الاطلاع

على الموازنة وتوصيات اللجنة المالية فانني اود الاشارة هنا الى بعض الملاحظات التي توصلت اليها من خلال القراءة لبنود الموازنة العامة.

اولاً : الفقر والبطالة:

نظراً لأهمية الموضوع وحساسيته فانني ابتدأت به لأسأل الحكومة الموقرة عن الاستراتيجية التي تعاملت بها معه وماهي الخطط الطويلة والقصيرة الاجل التي تم وضعها للحد من تفاقم هذه المشكلة فلم تتطرق الموازنة للحلول الناجعة لهذه المشكلة المتزايدة والتي نشعر بها نحن نواب الامة انها في تزايد مستمر على الرغم من الارقام التي تخفف من حدتها كوننا نتعرض يومياً لهذه المشكلة حيث اصبح العمل الرئيس للنائب هو تقديم الخدمات المنصبة على التوسط لدى المسؤولين من اجل تعيين مواطناً هنا وهناك خاصة نواب المناطق الاقل حظاً والتي تنخفض بل تكاد تنعدم بها فرص العمل.

ان معالجة هذه المشكلة لا تكون الا بمزيد من التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي في تلك المناطق واطالب الحكومة بوضع خطة مدروسة من اجل الحد من هذه الظاهرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، والعمل على تنظيم العمالة الوافدة والزام القطاع الخاص بوضع حد ادنى للاجور للعامل الاردني التي تحلزه على العمل والتقيد بقانون العمل والعمال بالنسبة لساعات العمل.

اما مشكلة الفقر والتي تتزايد باستمرار نتيجة ازدياد البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وثبات الدخل اطالب الحكومة بتعديل نظام صندوق المعونة الوطنية حيث ان هناك الاف المواطنين المحرومين من خدمات هذا الصندوق بالمعونة الشهرية حيث ان النظام العالي ينص على حرمان العائلة من الراتب الشهري اذا بلغ احد افراد العائلة سن الثامنة عشر ولو كان عاطلاً عن العمل واطالب برفع قيمة الرواتب الشهرية لهذه المعونة لمواكبة الارتفاع المتزايد بالاسعار وتكاليف المعيشة.

وهنا لابد من الاشارة الى بعض الامور التي قد تساهم الى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

١ - تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي داخل الاردن وخارجه في المناطق الاقل حظاً وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك بتفعيل قانون تشجيع الاستثمار وتجاوز مرحلة الروتين القاتل في الوزارات والمؤسسات المعنية والعمل على منع احتكار المشاريع الاستثمارية وتقديم الحوافز للمستثمرين خاصة الذين يستخدمون العمالة المحلية.

٢ - تحقيق التوازن العادل بين الموارد والسكان وتوجيه الدعم الحكومي للفئات

المحتاجة ودعم المؤسسات الخيرية وتشجيعها لاقامة المشاريع الانتاجية والعمل على توزيع المشاريع على مختلف المحافظات وان لا يتم التركيز على جهة دون اخرى.

ثانيا : ديوان الخدمة المدنية :

ان الاسس المعتمدة في ديوان الخدمة المدنية سبق ان تم البحث بها من قبل هذا المجلس الكريم اثناء جلسة خاصة بمناقشة سياسات التعيين وتم الوصية بتعديل هذه الاسس ولم يطرأ أي تعديل وكأن هذه الاسس يحرم المس بها او التعديل ونظراً لانها لا تحقق العدالة بين افراد المجتمع الاردني والذين هم متساون بالحقوق بموجب الدستور فانني اطالب بتعديلها وان يكون هناك نظام للمسابقة لأية وظيفة لكل محافظة ولواء على حده لتحقيق العدالة وعدم المساس بحق كل منطقة لحساب منطقة اخرى واعتماد امتحاناً تنافسياً من قبل لجنة مختصة تعتمد اسلوب امتحان التوجيهي اساساً لذلك.

ثالثاً : السياحية :

بعد توقيع معاهدة السلام اصبح القطاع السياحي ذا اهمية بالغة لزيادة الدخل القومي فما دور الموازنة بالعمل على دعم هذا النظام الهام سيما ان الاردن يحتوي على اكثر من مئة الف موقع اثري بناء على ما سمعته من معالي وزير السياحة في احدى جلسات مناقشة الموازنة باللجنة المالية وماذا رصدت الموازنة لدعم السياحة الدينية والعلاجية والاثرية وقد حبا الله سبحانه وتعالى هذا البلد بمواقع دينية واثرية وعلاجية كثيرة وموازنة وزارة السياحة لا تتجاوز ٥ مليون دينار وما هو الدور الذي تقوم به سفاراتنا في الخارج من اجل الترويج السياحي لذا فانني اطالب بالعمل على الترويج السياحي اذا ما علمنا ان مصر تنفق على الترويج السياحي ما يزيد عن ٥٠ مليون وتونس حوالي ٢٢مليون للترويج السياحي.

رابعاً : قطاع التعليم :

ان التعليم حق لكل مواطن في هذا البلد كفله الدستور فاطالب بزيادة القبول بالجامعات الحكومية وذلك للحد من المتاجرة بالتعليم في الداخل والخارج ولما لهجرة الاف الطلبة لتلقي التعليم خارج الاردن من استنزاف للعملة الصعبة مما يؤثر سلبياً على البلد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

ان كليات المجتمع الانسانية والتي اصبحت البطالة تزداد باستمرار نتيجة لتخريج الاف من الطلبة سنوياً خاصة الكليات الانسانية مما يشكل عبئاً كبيراً لذا اطالب بتحويل هذه الكليات الى كليات تقوم بتدريس المهن الصناعية والسياحية والحرفية.

خامساً : لم يرد في الموازنة ما يشير الى زيادة رواتب الموظفين فانني اطالب الحكومة بزيادة رواتب الموظفين على المستويين العسكري والمدني لمواكبة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وتعلمون ايها الزملاء الكرام ان سلك القضاء الاردني بحاجة ماسة الى الدعم والاهتمام

فانني اطالب بدعم الجهاز القضائي وتحسين اوضاع القضاة، وتعديل اوضاع الامناء العامين ومساواتهم بالمحافظين.

ان دعم القوات المسلحة والاجهزة الامنية واجب وطني وضرورة ملحة لما لها من دور اساسي في توفير الامن والطمأنينة لاجتذاب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

اجد انه من واجبي ان اكرر مطالب ابناء دائرتي الانتخابية والتي سبق ان طالبت بها اكثر من مرة ومن على هذا المنبر وان الحبل من تكراره في الصخرة الصماء قد اثر لعل وعسى التكرار قد يحقق لنا البعض من هذه المطالب:

اولاً : يشرفني ان اتقدم باسم ابناء محافظة معان الى صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم بالشكر والتقدير باصدار امره السامي بانشاء نواة لجامعة في المحافظة حيث بدأت التدريس هذا العام فاطالب الحكومة بتجهيزها ورفدها بالكوادر الفنية والادارية ووضع برنامج بربطها بالبيئة المحلية اسوة بالجامعة الاردنية واليرموك من اجل جذب العقول المحلية وعدم اللجوء الى الهجرة.

ثانياً : بتوجيه من صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم تم ترميم قصر المغفور له الملك المؤسس الشهيد عبدالله بن الحسين واصبح معلماً تاريخياً يسطر تاريخ الاردن منذ تأسيسه ولا يزال بحاجة الى العمل السريع لاستغلاله سياحياً واتاحة المجال امام طلاب الجامعات والمدارس لزيارته ووصفه ضمن الخطة التربوية وذلك باستخدام الخط الحديدي الحجازي لنقل هذه المجموعات الطلابية لزيارة هذا المعلم الوطني.

ثالثاً : لغاية الان تفتقر المحافظة الى وجود منطقة حرة تخدم الاردن والدول المجاورة وخاصة دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وكذلك اطالب السرعة باتخاذ المدينة الصناعية.

رابعاً : المجال الصحي اطالب الحكومة بالعمل على تزويد مستشفى معان بجهاز طبقي حيث ان الجهاز الحالي قديم ومستعمل مما يؤدي الى كثرة الاعطال المتكررة علماً انه مضى على تركيبه حوالي اربعة شهور كذلك اطالب بتحديث اجهزة وحدة الكلى الصناعية وتعويض النقص الحاصل بالكادر التمريضي والمختبر حيث بلغ عدد الفنيين في المختبر سبعة فنيين موزعين على بنك الدم والمتخبر لمستشفى قوامه ١٢٢ سرير.

- كما اطالب الحكومة بانشاء قسم متطور يشتمل وحدة للحروق كون المنطقة الجنوبية تفتقر الى مثل هذه الوحدة والعمل على بناء سور حول المستشفى وبناء عيادات للاختصاص في حرم المستشفى وقد سبق ان وجهت مذكرة الى معالي وزير المالية بتاريخ ٩٦/١١/٦ لرصد المبالغ اللازمة لذلك حيث ابدى معالي وزير الصحة مشكوراً تجاوبه في ذلك الحين.

- اطالب الحكومة بايصال التيار الكهربائي الى عدد من المناطق المحرومة خاصة حي الزيتونة طريق اذرح والشامية وبعض المناطق حيث ابدى معالي وزير الطاقة مشكوراً تجاوبه السريع مذكراً اياه بتنفيذ وعده بذلك.

- العمل على توسيع كلية معان، اقامة مستشفى عسكري كون ان عدد كبير من منتسبي القوات المسلحة من ابناء المنطقة.

- اشكر معالي وزير الداخلية على تخصيص المبلغ اللازم لاقامة مبنى المحافظة في معان.

- اطالب وزارة الاشغال العامة بالعمل على تعبيد الطريق الذي يربط منجم الشيدية بمدينة معان كون هذا الطريق قديم وطوله ٤٠ كم مما يوفر مسافة ٣٠ كم عن الطريق الحالي.

- اطالب الحكومة بانشاء محكمة الاستئناف والذي سبق ان قرر مجلس الوزراء انشائها قبل اكثر من سنتين.

- اطالب وزارة المياه بالعمل على السماح لحفر الآبار الارتوازية لتشجيع الزراعة أسوة بالمناطق الاخرى والعمل على صيانة عيون المياه في بساتين معان واقامة السدود المائية.

- اقامة قاعة للندوات والمحاضرات الثقافية والاجتماعية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،،

ان ابناء تلك المنطقة والتي تكتنز اراضيها مدينة البتراء الاثرية وثغر الاردن الباسم وتزخر بمناجم الفوسفات وغيرها من الموارد الطبيعية يتطلعون الى موازنة هذه الحكومة بانصافهم واستغلال هذه الموارد لتنعكس ايجابياً على حياتهم المعيشية وكأني بلسان حالهم يقول:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما
والماء فوق ظهورها محمول

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- وهنا ترأس الجلسة السيد انور الحديد النائب الثاني لرئيس المجلس.

السيد انور الحديد النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

اتمنى على السادة الوزراء ان يصغوا الى كلمات الزملاء النواب وان يدونوا ملاحظاتهم وشكراً.

بنفس الوقت اتمنى على الزملاء النواب ان يصغوا لكلمات زملائهم النواب وشكراً.

المتحدث الآن الزميل هاني المصالحة.

السيد هاني المصالحة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء الافاضل،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تعتبر وثيقة الموازنة العامة للدولة وثيقة مالية اقتصادية سياسية، تعكس بصورة مباشرة وناطقة، برنامج الحكومة الشامل للعام المقبل.. وهي على هذا الاساس، على درجة بالغة من الاهمية، بحيث تتصل اتصالاً وثيقاً بواقع الوطن وحياة المواطن، ومشروع الموازنة، هو حصيلة جهد جماعي لابد من

توجيه الشكر عليه، للحكومة التي اعدتها عبر اجهزتها المختلفة، وللجنة المالية في المجلس، التي تدارستها بعمق، ووضعت قرارها وتوصياتها بشأنها.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،،

نعرف ان ليس بمقدورنا اضافة اية مبالغ من حيث الزيادة في وثيقة الموازنة، لكنها فرصة للتذكير بواقع الحال والمطالب من جهة.. ومناسبة لتأكيد الاعتزاز بمسيرة بلدنا المباركة بقيادة جلالة الملك الحسين المفدى، ومساعينا المستمرة نحو واقع افضل، نوظف فيه قدراتنا وامكاناتنا، على تواضعها المادي، وتميزها المعنوي، لتحقيق التقدم الذي نريد في كل الميادين، متوكلين على الله الواحد الاحد، ومعتمدين على ذاتنا، لا على غيرنا، ما استطعنا الى ذلك سبيلا.

اما في باب التذكير بالمطالب، فان محافظة البلقاء، وهي جزء عزيز من الوطن الغالي، تظلم كثيراً حينما يشار اليها على انها من مناطق الوسط، التي حظيت بكثير من الخدمات والمرافق لقربها من عمان، متناسين ان هذه المحافظة سلبتها عمان الكثير من مقدراتها، بحيث ظلت هجرة رؤوس الاموال منها الى عمان على اشدها عبر العقود الماضية، بحثاً عن الرزق وفرص العمل والثراء.. وعلى الرغم من ان بعض من هجروها وجدوا ضالتهم في عمان، الا ان آخرين ضاعوا وسط الزحام، اما البلقاء، فظلت كالاخت المحرومة الى جانب شقيقتها محافظة العاصمة وهنا لابد من الاشارة ان الوقت قد حان لتوجيه الاستثمار خارج المدن الكبرى وذلك لحل مشكلتي البطالة والفقر.

معروف ايها الاخوة ان البلقاء محافظة زراعية، يعتمد الكثير من السكان فيها على الزراعة كمورد ومصدر رزق، خاصة في وادي الاردن، الذي انفقت الدولة اموالاً طائلة على التطوير والتنمية فيه، الا ان واقع القطاع الزراعي ليس بخاف على احد، فمنذ العام ١٩٨٢، يتعرض المزارعون الى الخسائر المتلاحقة عاماً بعد عام، بسبب اغلاق كل الاسواق المجاورة تقريباً في وجه منتوجاتنا الزراعية، ولغياب التخطيط الزراعي السليم، وتعثر سياسات التسويق الامر الذي ادى الى تراكم المديونية الزراعية لصالح مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية وغير ذلك من الجهات الدائنة في القطاع الخاص، والغريب ايها الاخوة ان مؤسسات الاقراض الحكومي التي تعرف واقع المزارعين الاليم، واوضاعهم المأساوية، تستمر في مطالبتهم بتسديد القروض وتستدعيهم من خلال الحكام الاداريين لغايات التسديد مع علمها بالمآسي التي يعيشونها هذه الايام بالذات، حيث لم يعد بمقدورهم تسويق منتجاتهم، التي تباع بأقل من ثمن العبوات التي تنقل فيها الى الاسواق وهنا لابد من التذكير بان العمالة الوافدة اصبحت تنافس المزارع بقوته ناهيك عن قيامها بمخالفة قانون العمل.

ان القطاع الزراعي بأمس الحاجة الى اعادة النظر الشاملة من خلال جهد وطني شامل، يأخذ بيد هذا القطاع المهدد بالزوال وهجران الارض، وزج المزارعين في السجون، بسبب ذنب لم يقترفوه وهنا تناشد الحكومة لتخفيض اسعار الاعلاف وفتح المناطق الرعوية لمربي الماشية خاصة في هذا الموسم.

اما واقع الخدمات في مختلف مدن وقرى محافظة البلقاء، فعلى الرغم مما قد يشاع عن تطور هذا الواقع، فان الحال لا يبعث على السرور، فهاهي بلدية السلط، مثلاً وهي مركز المحافظة، تزرح تحت اعباء الديون، وليس بمقدورها القيام بواجباتها نحو ابناء المدينة.

اما واقع الحال في البلديات الاخرى، في قضاء عير ويرقا وقضاء ماحص والفحيص، وقضاء العارضة، ولواء دير علا ولواء الشونة الجنوبية ولواء عين الباشا، ومختلف التجمعات السكانية، فهو أسوأ لا يختلف كثيراً عن واقع بلدية السلط.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،،

ان محافظة البلقاء تتطلع لأن تحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام قبل الحكومة الموقرة، ولعل بعض هذه التطلعات المشرعة يتمثل في ما يلي:

اولاً : ترفيع اقضية العارضة، وعيرا ويرقا، وماحص والفحيص الى ألوية، وضم منطقة معدي داميا وابو الزيغان، مثلث العارضة وهي المنطقة الواقعة جنوب سيل الزرقاء حتى الوادي الابيض الى منطقة لواء العارضة او المطلوب تشكيلة ومنطقة صافوط الى الفحيص وماحص.

ثانياً : استبشر اهالي البلقاء خيراً بصدور الارادة الملكية السامية، بانشاء جامعة البلقاء التطبيقية ونأمل ان نرى الجامعة تأخذ دورا قيادياً في تنمية المنطقة ولنا على مجلس امناء الجامعة الذي شكل مؤخرا ان هذا المجلس لم يراعي التمثيل المطلوب الواقعي لأبناء المحافظة.

ثالثاً : ان الحاجة ماسة لانشاء كلية زراعية جامعية في منطقة الاغوار الوسطى، ويمكن تحويل مزرعة الجامعة الاردنية هناك الى كلية زراعة، تابعة لجامعة البلقاء، خاصة وان منطقة الاغوار هي المنطقة الزراعية الاولى في المملكة.

رابعاً: تفتقر جميع مناطق المحافظة باستثناء قصبة المدينة الى خدمات الصرف الصحي، ونظراً للحاجة الملحة لهذه الخدمة الاساسية، فان الحكومة مطالبة باصلاح هذا الوضع الشاذ، وربط البلدات والتجمعات السكانية هناك بخدمات الصرف الصحي.

خامساً : ان مواطني قضاء عيرا ويرقا وقضاء العارضة بحاجة الى مكتب للمياه واخر للكهرباء لتخفيف العبء الذي يتحمله المواطنون هناك والذين يزيد عددهم عن ثلاثين الف مواطن، يضطرون للسفر من منطقة الى اخرى، لمجرد دفع فاتورة، او

اصلاح ماسورة مياه تعرضت لعطب بسيط.

سادساً : زيادة حصة بلديات محافظة البلقاء من مخصصات المحروقات لمساعدتها على اداء واجباتها نحو المواطنين وتحويل المراكز الصحية الى مراكز صحية شاملة خاصة في مناطق العارضة وعيرا ويرقا وماحص والوية ديرعلا والشونة الجنوبية وعين الباشا، واهالي منطقة عين الباشا يتساءلون عن مصير المستشفى الذين وعدوا به منذ مدة طويلة واشكر معالي وزير الصحة جهوده بمجال رفع سوية الخدمات الصحية.

سابعاً : اعتبار محافظ البلقاء جميعها، نظرا لحالة الفقر الواضحة بين مواطنيها، من المناطق الاقل حظاً من حيث القبول الجامعي.

ثامناً : اعادة النظر بأسس التعيينات في الوظائف الحكومية بحيث تكون على اساس التقسيمات الجغرافية على مستوى الالوية والاقضية، لما في ذلك من عدالة التوزيع.

تاسعاً : انارة طريق زي - مثلث الصبيحي، نظراً لكثرة حوادث السير التي تقع على هذا الطريق خلال فصل الشتاء، بسبب الضباب الكثيف والمستمر طيلة فصل الشتاء، نظراً للواقع الجغرافي لمنطقة الطريق.

عاشراً : ايصال التيار الكهربائي الى التجمعات السكانية غير المخدومة به حتى الان في محافظة البلقاء.

حادي عشر : العمل على تحسين الخدمات الصحية وخدمات المياه والانارة والنظافة العامة، في مخيم البقعة ومنطقة حوض البقعة، ومعالجة ما تسببه محطة التنقية هناك من روائح كريهة وتلوث في تلك المنطقة الواقعة على طريق دولي وسياحي وبقرب تجمعات سكانية وزراعية عديدة.

ثاني عشر : مواصلة العمل على حل مشكلة التلوث البيئي الناجمة عن مصانع الاسمنت في الفحيص، والزام المصنع بتقديم خدمات ضرورية للمنطقة، مقابل ما تسبب به من اضرار مختلفة، على مدى السنوات الطويلة الماضية. ومن ذلك استيعاب عشرات العاطلين عن العمل ودعم البلديات والنوادي وفي المنطقة.

ثالث عشر : الاسراع في تحويل الخدمات الهاتفية في مناطق عيرا ويرقا والعارضة والمضري والحديب وعلان وزي وام جوزه والرمان والرميمين وام الدنانير وموبص وابو نصير والحنو والسليحي، الى خدمات آلية، نظراً للكثافة السكانية العالية في تلك المناطق. والشكر الجزيل لمعالي وزير المواصلات على جهوده الخيرة في الخدمات الهاتفية في كافة انحاء المملكة.

رابع عشر : الاسراع في حل ازمة المواصلات المزمنة بين مدينة السلط والعاصمة، والبقعة وعمان، وماحص والفحيص الى عمان والاغوار الى عمان.

خامس عشر : اعادة العمل بنظام سيارات السرفيس بين المدن وذلك لما يوفره ذلك من فرص التشغيل للكثيرين من العاطلين عن

العمل من السواقين، والحد من ازمات المواصلات والتخفيف من حوادث السير.

سادس عشر : مع الشكر الجزيل لمعالي وزير الشباب فان محافظة البلقاء لها كبير الامل بمعاليه لدعم مراكز الشباب والشابات والاندية في المحافظة.

سابع عشر : انشاء سوق مركزي للخضار والفواكة في لواء الشونة الجنوبية، حيث من العبث ان يستمر المزارعين بنقل منتجاتهم من تلك المناطق لتسويقها في عمان، في وقت يعرف فيه الجميع ان عائدات بيعها، لا تفي بمجرد اجرة النقل في هذه الايام.

ثامن عشر : اعادة النظر بأثمان مياه الري في وادي الاردن، بعد ان اصبح المزارع غير قادر ابداً على دفعها والعمل على تحسين نوعيتها واعادة النظر بأسس توزيع الوحدات السكنية وتوسيع مساحتها على ان تشمل ايضاً الشباب العازبين من ابناء المنطقة.

تاسع عشر : الطلب الى مؤسسات الاقراض الزراعي، وقف مطالبة المزارعين بالتسديد ومنحهم قروضاً جديدة على اسس مدروسة لمساعدتهم في استغلال اراضيهم بالطريقة المثلى.

عشرون : اعادة النظر بقرار رخص الابنية القديمة خاصة وان معظم سكان القرى، لا يملكون نسخاً منها، باعتبارها ابنية اقيمت قبل عشرات السنين ومن غير المنطقي، ان يطالب المواطنون بابراز هذه الرخص اليوم والتمس من معالي وزير البلديات والذي اعرف مقدار الجهد الذي يبذل ان يتم تأجيل قرار رخص الابنية بمدة مناسبة حتى يتمكن اهالي الاغوار من الحصول على السندات الملكية كون الوحدات السكنية لم يتم تخصيصها.

واحد وعشرون : انشاء مدرسة شاملة في كل من قضاء العارضة، واخرى في قضاء عيرا ويرقا، وتحويل مدرسة داميا الى مدرسة مهنية زراعية واهالي منطقة بيوضه يطالبون تحويل المجلس القروي في بلدتهم الى بلدية.

ثاني وعشرون : انشاء طريق للربط ما بين منطقة العارضة، ومحافظة جرش لأهميتها السياحية، وطريق بديل للشاحنات في منطقة الفحيص ماحص، وتوسيع طريق الفحيص - صويلح، وانشاء نفق عند مثلث البكالوريا، اما بخصوص الطريق العرضاني في منطقة الوادي، فأنني اقترح على الحكومة الموقرة ان يتم ربط هذا الطريق مع الطريق الرئيسي وبهذا الصدد اشكر معالي وزير الاشغال جهوده في الطرق، ووعد اثناء زيارته لمنطقة جرش ان يتم ربط منطقة العارضه مع منطقة جرش.

ثالث وعشرون : تشكل مشكلة انتشار الذباب معضلة تورق اهالي الاغوار لذلك فان الحكومة مطالبة بوضع حل جذري لهذه المشكلة التي باتت شبه مستعصية.

رابع وعشرون : انشاء مكاتب بريدية وعيادات صحية في مجدلا، وشعثا، وظهرة الرمل ومركز دفاع مدني في قضاء العارضة ذات التجمع السكاني الواسع ومناطق الحراج الكثيفة.

خامس وعشرون : ان الحكومة الموقرة، مطالبة بابرام عقود تجارية لتصدير المنتوجات الزراعية، التي تشهد فائضاً كبيراً في الانتاج، وتدنياً واضحاً في الاسعار وان يكون للقطاع الزراعي نصيب في البرتوكولات التجارية مع الدول الاخرى.

سادس وعشرون : تحسين الوضع المعيشي لمنتسبي القوات المسلحة والاجهزة الامنية والمدنية وتعزيز دور الجهاز القضائي وتوفير الاستقرار النفسي والمعيشي لذلك الجهاز ورفده بالكفاءات وزيادة الرواتب وتوفير السكن المناسب وشمول القضاه العسكريين بقانون استقلال القضاء وتحسين رواتبهم وكذلك اعادة النظر برواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي.

سابع وعشرون : توسيع طريق العارضة – الاغوار ومعالجة المنعطفات في الطريق وتوسيع طريق الصبيحي – حوي وطريق عيرا يرقا الكرام السلط والاهتمام بالطريق الزراعي في المحافظة ووضع شبك حماية علي قناة الملك عبدالله كون هذه القناة اخذت الكثير من ابناء المنطقة الوادي واطفال ينزلوا في القناة لا بد من وضع شبك حماية على هذه القناة وانشاء مطار زراعي في منطقة الوادي وانشاء مدن صناعية في مناطق المحافظة.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،،

كثيرة هي المطالب ومتعددة ولابد من العرفان وتوجيه الشكر والتقدير الى مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى الذي قاد ركب الوطن عبر العقود بكل همة واقتدار حتى غدا الاردن برغم ندرة الموارد وصعوبة الظرف والمتغيرات شامة في جبين المنطقة باسرها يحظى باحترام وتقدير العالم بأسره والشكر كذلك لسمو الامير الحسن ولي العهد المفدى على جهوده الطيبة على الصعيد الخارجي وتوثيق علاقات الاردن مع اصدقائه في هذا العالم وكذلك على جهود سموه في مجال دعم مسيرة التنمية الشاملة، ولا بد من توجيه الشكر للحكومة ممثلة بشخص دولة الرئيس على الجهود الخيرة للارتقاء بمستوى الوطن وعلاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة وكذلك الشكر لوزارتي المياه والري والزراعة خاصة والوزارات الاخرى عامة لجهودهما الخيرة لما يبذلونه من جهد لمصلحة القطاع الزراعي وتحسين نوعية مياه الري في وادي الاردن وبما يقدمون من خدمات جليلة لهذا الوطن الغالي. ودعاء من القلب إن يحفظ الله الاردن هذا الوطن الغالي ويسدد خطاه على دروب الخير والنماء والازدهار بقيادته الهاشمية الماجدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله..

المتحدث الزميل حاتم الغزاوي.

فقط ملاحظه يا اخوان لا زال في صوت تحت القبه الزميل يخطب المفروض الكل يستمع له وخاصة اصحاب المعالي الوزراء والوزراء النواب واتمنى عليهم الاصغاء الى زملائهم وشكراً.

السيد حاتم الغزاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات النواب الكرام،،

يسرني في البداية ان اتقدم من اصحاب المعالي والسعادة رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية المحترمين على جهدهم الواضح في سبيل اعداد تقرير الموازنة لعام ١٩٩٧ واؤيد توصيتها وارجو الله تعالى ان تترجم بنود هذه الموازنة بما يحقق الخير والمصلحة لهذا الوطن الغالي.

وحيث انني عضو في جبهة العمل الوطني البرلمانية فانني اعتبر خطابها المتعلق بالموازنة والمرتكزات الاساسية فيه جزءاً لا يتجزأ من خطابي وأويده تماماً، الا انني اقتطف بعض النقاط اتحدث فيها بايجاز لما اشعر حيالهما من اهمية خاصة تتعلق ببناء الوطن ورفاته وإستقراره وهي:

١ – مشكلة الفقر والبطالة . يدرك الجميع ان هذه المشكلة تقضى مضاجع الجميع لان تماسها مباشرة مع الحياة اليومية للمواطنين. واذا كانت الدراسات تشير الى ان معدل البطالة قد أنخفض من ١٥٪ عام ١٩٩٥ الى ١٣٪ عام ١٩٩٦ للسكان الذين تزيد اعمارهم على ١٨ عاماً فان هذه النسبة لا تزال مرتفعة. واذا كان التقرير يشير الى ان فتح بعض اسواق العمل الخارجية امام العمالة الوافدة فان هذه الاجراءات تبقى قاهرة من امتصاص حجم البطالة بالقدر المطلوب مما يستتبع بالتالي ان تنشط الحكومة اكثر واكثر في سبيل ايجاد فرص عمل اكثر في الدول المجاورة وكذلك التوسع في المشاريع الانتاجية التي تستوعب العدد الاكبر من القوى العاطلة عن العمل ولا نكتفي فقط بالركون الى مخصصات صندوق المعونة الوطنية التي لا تسمن ولا تغني من جوع ولا تحفظ للمواطن عزته وكرامته وانني في هذا المجال لاثمن عالناً جهود الحكومة في اعداد حزمة متكاملة لمشاريع شبكة الامان والسلامة الاجتماعية التي من شأنها ان تمكن الفئات الاقل حظاً من المساهمة بشكل كبير في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، مما سينعكس ايجابياً على مستويات دخلهم واستهلاكهم وانني في هذا الخصوص أؤكد على ما يلي:

١ – زيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين المدنيين منهم والعسكريين وكذلك متقاعدي الضمان الاجتماعي.

٢ – اعتماد اسس جديدة اكثر عدالة وانصافاً للتوظيف على ان يراعى فيها التقسيمات

الادارية على مستوى اللواء. اسس تمنع التجاوز وتجعل طالب الوظيفة مطمئناً على ان اليوم الذي سيطرق فيه ساعي البريد بابه ليخبره بان موعد حصوله على الوظيفة قد حان قادم ولنا في تجربة بعض الدول العربية خير مثال.

٣ – الاسراع بوضع نظام التأمين الصحي الشامل لعموم المواطنين.

٤ – وانني بهذا الخصوص لاشيد بالجهد الواضح لوزارة الاشغال العامة والاسكان التي ساعدت اجراءاتها على امتصاص بعض من جوانب مشكلة البطالة وبالتالي القضاء على بعض جوانب الفقر في المجتمع ونطالبها ان تستمر في هذا النهج وتتوسع فيه.

ثانياً : القضية الزراعية . انني لا انكر جهود وزارة الزراعة والحكومة الرشيدة عامة لانعاش هذا القطاع. فوزارة الزراعة لا تألو جهداً ان تكون قريبة من قطاع المزارعين. هذا القرب الذي انعكس ايجابياً مع جهد المزارعين انفسهم على انتاجية هذا القطاع وجودته حيث تحقق بذلك احد طرفي المعادلة الزراعية. اما الطرف الاخر من المعادلة المتمثل في ارتفاع تكاليف الانتاج ومقاومة الافات الزراعية ومواجهة الكوارث الطبيعية وكذلك مشكلة التسويق المستعصية على الحل فلما تحقق بعد. فتكاليف الانتاج مرتفعة للغاية لا يستطيع المزارعون مواكبتها والآفات الزراعية انتعشت بحيث اصبحت تهدد الاصل كما الثمر سواء بالخضروات او الحمضيات ولم نلحظ تغيراً ملحوظاً في بنود الموازنة يواكب هذه الامور، ومبالغ مرصودة تخفض من الام ومعاناة المزارعين عندما تحيق بهم الكوارث الطبيعية التي لا بد لهم فيها.

معالي الرئيس .. حضرات النواب الكرام،،

اما مشكلة التسويق ايها الزملاء فحدث ولا حرج ووصل الامر بالمزارعين ان يظنوا اموراً لا تخطر على بال احد تحاك ضدهم او انهم كم لا يدري عنه في حدود الوطن والا فما بال منتوجاتهم تباع دون ثمن العبوات الفارغة فقط احياناً. هل يعمل المزارعون لانعاش سوق العبوات احياناً، هل يعمل المزارعون لانعاش سوق العبوات. هل يجهد المزارعون ليسدوا جوع الآخرين الذين تحترم ونقدر في الوقت الذي به هم يجوعون ويضطرون لبيع مقتنياتهم لاستقبال موسم جديد تبدأ معه هموم اضافية جديدة؟

انني ايها الاخوةباسم قطاع المزارعين اجهر بالشكوى امامكم اليوم وادعوكم ان تتحملوا مسوولياتكم في الاخذ بيد هذا القطاع المتعثر وذلك قبل فوات الاوان وقبل وقوع المحذور الذي نخشاه في ان يصبح الوطن مستورداً للمنتوجات بعد ان كان مقصوراً كبيراً لها. وانني في الوطن فاذا كان الجواب ايجابياً ولا اخالة غير ذلك، فأين دعم الزراعة

والمزارعين واين فتح الاسواق الخارجية امام المنتجات الزراعية ام ترانا اكتفينا بالرزنامة الاردنية اللبنانية التي نتقيد بها ونستوعب فائضهم الذي غالباً ما يكون من نوعية متدنية او في غير موسمه وهم لا يتقيدون، ام ترانا اكتفينا باسواق الخليج التي لا تستوعب الا القليل، وانني أسأل الحكومة عما اذا كان انتعاش قطاع الزراعة ينعش الوطن ويرفد موازنة الدولة ام لا؟ فاذا كان الجواب نعم فانني اقترح مايلي:–

١ – النظر بأمر مديونية المزارعين بما يخدم مصلحة الوطن الذين هم جزء منه وكذلك تأمينهم بقروض ميسره تساعدهم على مواصلة التعامل مع الارض

٢ – تطبيق سياسة نمط زراعي محكم يأخذ بعين الاعتبار حاجة السوق المحلي واسواق التصدير.

٣ – افتتاح مصانع لعصير الحمضيات وتعليب وتصنيع الخضروات.

٤ – وضع حوافز مجزية لزراعة انواع الحبوب المختلفة وخاصة القمح ومحاصيل الاعلاف.

٥ – الاخذ بعين الاعتبار لتكاليف انتاج الخضروات والفواكة لدى وضع تسعيرتها واذا تعذر ذلك التعويض على المنتجين بما يكفل تغطية خسائرهم.

٦ – السيطرة على اثمان مستلزمات الانتاج.

٧ – الامتناع عن استيراد الخضروات والفواكة في مواسمها بالوطن.

٨ – تخفيض اسعار اعلاف المواشي حفاظاً على الثروة الحيوانية من الانقراض.

٩ – تخفيض اسعار مياه الري والتوسع بسياسة انشاء السدود.

١٠ – التوجه نحو سوق العراق الشقيق لتسويق المنتوجات الزراعية.

ثالثاً : احتياجات لواءي الاغوار الشمالية والكورة . يقتضي الحرص على وقت المجلس ان اودعها الامانة العامة للمجلس وادعو الحكومة ان توليها جل عنايتها.

وفي الختام فانني اتوجه بالشكر الجزيل للحكومة على ما بذلته من جهد في سبيل اعداد هذه الموازنة والشكر والثناء كله لجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده المحبوب سمور الامير الحسن على جهدهما الموصول لرفع شأن هذا الوطن والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

احتياجات لواء الاغوار الشمالية

١ – قطاع التربية والتعليم:

أ – التعجيل باستملاك الاراضي التي تم مخاطبة الوزارة بها لانشاء مدارس في كل من الشونة الشمالية، المشارع، كريمه، مع دفع اثمان الاراضي للمدارس القائمة والتي تبلغ اكثر من ١٠٠ الف دينار.

ب – الحاجة الى بناء احد عشر بناءاً مدرسياً جديد بدل من الابنية المدرسية المستأجرة ونظام الفترتين، علماً بان بعض المواقع

مستملك او مخصص للتربية في كل من المشارع والشونة الشمالية، سليخات، المنشية، الحرارية، سيل الحمه، ابو سيدو، كريمه وابو هابيل والفضيين.

٢ - قطاع الصحة:-

أ - استملاك قطع اراضي لغايات المراكز الصحية بدل من المستأجرة ومبنى للمديرية.

ب - ايجاد عيادة اسنان في مركز صحي وقاص.

٣ - قطاع الاتصالات والمواصلات:-

أ - ترفيع الشعب البريدية الى مكاتب بريد في كل من طبقة فحل، الزمالية، الباقورة وابو هابيل.

ب - توسيع الشبكة الهاتفية لاستيعاب الطلبات المتزايدة على الهواتف.

جـ - فصل منطقة كريمه عن مقاسم محافظة البلقاء.

٤ - قطاع البلديات والمجالس المحلية:-

أ - زيادة الدعم المالي للبلديات والمجالس القروية حتى تتمكن من القيام بواجباتها وتقديم خدمات افضل للمواطنين.

ب - توفير مخططات تنظيمية حديثه وتزويد المجالس البلدية والقروية بها حيث ان بعض المجالس لا يوجد بها لوحات تنظيمية مثل مجلس قروي ابو سيدو وسليخات.

٥ - قطاع المياه :-

أ - حفر بئر مائي جديد في منطقة وادي الريان والعمل على تخصيص ما مقداره (١٠٠م٣) س عن مياه طبقة فحل والذي يجري تنفيذ جرها الى مدينة اربد عن طريق وادي العرب وذلك للتغلب على الوضع المائي في كل من الشونة الشمالية والشيخ حسين.

ب - ضرورة دراسة انشاء شبكة صرف صحي في التجمعات السكانية الكبرى لما لهذا الجانب من بعد بيئي كبير يؤثر على المنطقة بشكل عام والمياه الجوفية بشكل خاص.

جـ - توفير خزان سعة ٢٠٠م٣ لمركز الحدود والمعبر لمواجهة مشكلة انقطاع المياه في فصل الصيف.

٦ - قطاع الزراعة : -

ا - ايجاد سوق مركزي للخضار والفواكة بتوفير الجهد والعناء لنقلها الى الاسواق المركزية.

ب - حل مشكلة توزيع الوحدات الزراعية والاراضي السكنية مع سلطة وادي الاردن للحد من الاعتداءات مستقبلاً.

جـ - اعادة النظر بتعداد المواشي والعمل على تخفيض مستلزمات الانتاج الزراعي من بذور واسمدة.

٧ - قطاع الطرق :-

أ - اعادة انشاء الطريق العام النافذ مع الاخذ بعين الاعتبار تركيب اشارات ضوئية على تقاطعات الطرق في كل من مثلث الشونة الشمالية ومثلث المعبر المؤدي الى بلدة الشيخ حسين لتفادي حوادث السير المتكررة.

ب - اكمال تنفيذ المرحلة الثالثة من الشارع

المؤدي من كفر أسد الى بلدة الشونة الشمالية.

جـ - اكمال تنفيذ شارع العرضاني ليكون بديلاً عن الشارع العام الذي يخترق مدن وقرى اللواء.

د - استبدال المحولات القديمة بمحولات جديدة واعادة النظر في الفولتية في كافة شبكات اللواء للحد من عمليات قطع التيار الكهربائي.

مطالب عامة :-

١ - ايجاد دائرة للسير والترخيص/ اتساع المنطقة وكثافة السكان.

٢ - العمل على ايجاد مكتب للسياحة والاثار كون اللواء منطقة اثرية وسياحية.

٣ - فتح مكتب لمديرية الشباب في اللواء لرعاية مراكز الشباب والاندية الرياضية في اللواء.

٤ - العمل على انشاء كلية زراعية متوسطة حين ان الارض متوفرة وكذلك المحطات الزراعية العائدة للدولة لغايات التدريب والابحاث مع تكليف مركز التدريب المهني/ المشارع لاضافة تخصصات زراعية بالاضافة الى المهن الاخرى.

٥ - العمل على صيانة الشيك الخاص بحماية المواطنين من حالات الغرق ووضع شارات تحذيرية على جوانب قناة الملك عبدالله والسدود وتوفير شروط الصحة والسلامة العامة حماية لارواح المواطنين.

٦ - نقل سجلات الاراضي من دوائر الاراضي المختلفة في الالوية الاخرى الى دائرة اراضي لواء الاغوار الشمالية.

اهم مطالب وهموم المواطنين في لواء الكوره.

١ - تفويض الاراضي الحرجية الواقعة ضمن حدود البلديات للنفع العام والمجالس المحلية لاقامة المشاريع عليها.

٢ - اعتبار لواء الكورة دائرة انتخابية منفصلة.

٣ - تأسيس دائرة لترخيص المركبات في اللواء.

٤ - زيادة مخصصات الطرق الزراعية في اللواء (فتح وتعبيد وصيانة).

٥ - فتح الطرق القروية والنافذة خاصة التي تربط اللواء بالاغوار وعجلون.

٦ - تعبيد الطريق المؤدي الى المناطق السياحية كطريق برقش وحمة ابو ذايلة.

٧ - الاتجاه لانشاء مصنع في اللواء لاستيعاب الايدي العاملة.

٨ - انشاء مؤسسة للتدريب المهني في اللواء.

٩ - انشاء مدرسة شاملة في كفر ابيل.

١٠ - زيادة عدد العيادات السنية في اللواء.

١١ - بناء مركز صحي شامل في المنطقة الجنوبية من اللواء لبعد المنطقة عن المركز.

١٢ - ايجاد مصادر مياه (آبار) جديدة لتغطية حاجة اللواء من المياه.

١٣ - ايجاد متنزهات سياحية في برقش وحمة ابو ذايله وتسويق المنطقة سياحياً وايصال الخدمات اليها.

١٤ - احداث مركز دفاع مدني في المنطقة الجنوبية من اللواء وزيادة عدد آليات المركز الحالي في دير ابي سعيد.

١٥ - احداث مركز للخدمات الاجتماعية في اللواء علماً ان الارض اللازمة متوفرة.

١٦ - الاهتمام بالاندية الرياضية وتقديم الدعم المجزي لها.

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله

المتحدث الزميل الاستاذ سمير الحباشنه.

السيد سمير الحباشنه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس المحترم.. الزملاء الاكارم،،

كل عام وانتم بخير والاردن بخير والقيادة بخير والامة العربية بخير وللاخوة المسيحيين احر التهاني بالاعياد.

لأن اسعار الكهرباء والماء قد ارتفعت في النصف الاول من هذا العام بصورة كبيرة لم تراعي حالة السواد الاعظم من الناس، ولم تميز بين فقير وغني، ولانه لم يؤخذ بالقرار المشترك للجنتي المالية والطاقة آنذاك حول الماء والكهرباء حيث تم رفض تلك الزيادة من حيث التوزيع، وطرحت بالمقابل جدولة اكثر عدالة.

ولانه لم يؤخذ بتوجيهات البرلمان ولجانه النيابية المختلفة في الكثير من القرارات ولم يراعى الاثر الاجتماعي ومتطلبات الامن الوطني المترتبة على تلك القرارات.

ولانه لا يتم حتى الان وضع سياسة زراعية ومائية مناسبة، ولم تدرس فكرة الغاء المديونية الزراعية او تخفيضها لصغار المزارعين.

ولانه لا يتم وضع آليات عملية لتشجيع الاستثمار والسياحة.

ولان النية لا تتوفر لزيادة رواتب الموظفين وتحسين وضع السادة القضاه.

ولان النية لم تتوفر بعد لوضع سياسة تنموية طارئة وخاصة باقليم الجنوب لرفع سويته الى مستوى بقية الاقاليم الاخرى.

ولانه لا يتم وزن سياساتنا الخارجية انطلاقاً من مصلحة الاردن العليا والاقتصادية، بحيث اننا نقيم علاقة جيدة مع بلد عربي على حساب علاقة بلد عربي آخر.

معالي الرئيس.. ايها الزملاء،،

لهذا كله فأنني لست مطمئناً لسلامة الاداء وصحة الاولويات في عام ٩٧ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل عبدالله اخو ارشيده.

السيد عبدالله اخو ارشيده

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وعلى كافة اخوانه الرسل والانبياء عليهم السلام جميعاً.

كل عام واردننا بخير وقيادتنا بخير وشعبنا الكريم بألف خير.

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

افاض الزملاء بالتحليل والمتعلق على مشروع موازنة عام ١٩٩٧ وابدوا ما هو واقع في فصولها وتوجيهاتها من غث وسمين وانني لن اخوض كثيراً في تحليلها والتصدي لتوجهاتها فصلاً فصلاً وانما سأكتفي بالتعليق العام على اجواء اعداد هذا المشروع داخلياً وخارجياً ومن ثم حشرها أي الموازنة في مسارب الخصخصة والهروب بها في معارج معالجة المرض المزمن الذي اصاب هدفها وهو الوطن والمواطن فانهكهما وترنحا تحت وطأة الضربات الفنية لحيتان التبديد والسرقة المبرمجة على حلبات اذلال هذا الشعب المسيجة باسوار حصون مسلحة تحمي المبدد والسارق وتحكم الطوق على المصروع ولانجاه له الا بالاستسلام للضربة القاضية. كل هذا جرى في مدى اكثر من عقدين مع العلم بالنتائج مسبقاً وحسبنا الله.

اما وان مبدأ مناقشة هذا المشروع ينطبق عليه المبدأ والقاعدة الفقهية التي تقول (ما كان على ما كان والعارض عدم) بمعنى ان لا تبديل لا ياتها المحكمة مهما بلغت الحجة من البيان لأي نائب او ناصح او ناقد وعليه اقول ساسمح لنفسي في التدخل في بعض فصولها وبنودها علني اضيف بعض الملاحظات لما اثراه الزملاء في مناقشة هذا المشروع:

أولاً : التوجه العام للموازنة : لا اعتقد ان هذه الحكومة مسؤولة عن الخلل الاقتصادي والمالي والاجتماعي المريع الذي لحق ببلدنا وهي تضع هكذا مشروع وبهذا التوجه. وانما دستورياً فالمساءلة لها لانها هي الجهة المخططة والمنفذة لانقاذ البلد او محاولات انقاذه مما تردى اليه فلا تأمن من مباعضي جراحتنا وسهامنا الحادة.

ثانيا : لم تبلور الموازنة صورة واضحة ومحكمة لكيفية اصلاح الوضع الزراعي الاستراتيجي بخطى تدريجية قادرة على صيانة كرامة البلد باكتفاءه ذاتيا بمواد الغذاء الاساسية وهي الحبوب بانواعها سيما وهي تدعي كل يوم بأنها تسعى للاعتماد على الذات واني لها هذا هي تهمل هذا القطاع الاساسي لكرامة كل دولة ومواطنيها.

ثالثاً : أ - اعلنت الحكومة انها ستتعامل مع الخبز والاعلاف حسب اسعارها عالمياً قبل الاكتفاء ذاتياً اذا قيض الله لنا ذلك. بل اعلنت انها ستخفض اسعار الخبز عشرين فلساً وهو مالا يعقل ولا يهضم فالدراسات تشير الى ان

سعر ١٥٠ - ١٦٠ فلس لكيلو الخبز سيكون مقبولاً حتى بدون دعم الا لشرائح معينة كمثل منتفعي صندوق المعونة الوطنية وذوي الدخول المتدنية كما ولم تتعرض الحكومة بموازنتها لبرامج انقاذ الثروة الحيوانية والتي اصبحت تتآكل تدريجياً وبعنف وكأن لسان حال هذه الحكومة يقول (لحيث القت رحلها ام قشعم) اذن فأين مصير ما يزيد على نصف مليون مواطن يعيشون على الثروة الحيوانية؟

ب - صناديق الاقراض الزراعي تجهد نفسها لترتيب اوضاعها المالية لتتمكن من الاستمرار في عملها سيما وان ديوانها على المزارعين كبيرة والمزارعون غير قادرين على ايفاء الدين لظروفهم الحالية الا باقساط معقولة، سيما والحكومة وعدت باعادة جدولة ديون المزارعين ودعم هذه الصناديق، ولو بجزء من الهدر السابق واللاحق للمال العام ومصروفات بعض المشاريع الغير ضرورية لظروفنا الحالية، وكذلك اعفائهم من الفوائد فأين هذا الوعد ان كنتم جادين؟ ام ان الحكومة تصر على اعلان املاك المزارعين بالمزاد العلني وبالتالي مصادرة انتمائهم وهل يعقل هذا؟!

رابعاً : الاسعار : اخذت الاسعار بالارتفاع المجنون الذي واكب القرار الشهير بتغيير الدعم المقرر للخبز والاعلاف وكأنما ذلك ضوء اخضر للجشعين والمرابين والحيتان لاهتبال الفرصة والانقضاض على ما تبقى من امكانية المواطن العادي ان بقي عنده امكانية. وهنا اتساءل أي وصفات وأي نصائح تقدم للدولة الاردنية للتنازل عن سيادتها على ارضها وسيطرتها على تسيير الشؤون الاساسية لمواطنيها والتي في حال اهمالها ستضع مواطنيها على طريق ناعمة انزلاقية نحو الانهيار الاجتماعي والاخلاقي وبالتالي الله اعلم، لذلك اجد ان على الحكومة لجم شطط الاسعار بحزم وان ذلك يقع تحت مبدأ سيادة الدولة وولاية الحكومات الامينة فهل من مذكر.

خامساً : البطالة والفقر : احيي مضلة ومحاولات الضمان الاجتماعي ومحاولات توسيعها ان قيض الله لها ان تحقق طموحها حسب الآمال التي قيلت لي.

كما وارجو فتح باب التجنيد في القوات المسلحة والامن العام والبادية حسب ما تسمح به الامكانات للحد من البطالة.

اضافة لذلك على الحكومة ان تشجع المشاريع الاستثمارية التي تستوعب اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

سادساً : الخصخصة : انصح بالحذر اثناء هذه النقلة السريعة من وضع قائم اعتدنا عليه الى وضع مستجد يهز اركان المجتمع بمعنى عدم التركيز على اطلاق العذار لاصحاب رؤوس الاموال يعيثون بمقدرات حصلوا عليها من دماء ابناء هذا الشعب وانشاء مشاريع مزاجية لا تخدم اهدافنا برخص الانتاج للمواد الاساسية وتشغيل الايدي العاطلة عن العمل وعدم الانجرار وراء

الانفتاح المطلق خشية انفراط العقد الاجتماعي وتركيز القرار المالي والاقتصادي بيد قلة تتحكم برقاب المواطنين سيما وان الطبقة الوسطى والتي هي عماد أي وطن قد تآكلت واصبحت لا تشكل نسبة يتم الارتياح اليها بل بالعكس في تتقلص شهراً بعد شهر وليس سنة بعد سنة وعلى الحكومة ان تعي ذلك.

سابعاً : لدي الكثير من الملاحظات ساعمد الى طرحها في وقت لاحق عن طريق السؤال والمراجعة، كما وان حاجات ابناء محافظتي سأتقدم بها بجدول معقول الى الجهات الرسمية حيث لا يتسع المقام لطرحها كاملة لكثرتها.

ثامناً : من مجمل دراسة احوال بلدي الداخلية والخارجية بكل تفاصيلها بعد وقبل معاهدة الاعتراف بالعدو الغاصب والذي لسان حاله يقول: (يجزون من ظلم اهل الظلم مغفرة
ومن اساءة اهل السوء احسانا)

رحمتك يا الله،،

اقول ان مستقبل بلدي بأهله وارضه رهن بتمتين روابطه مع اقليمه الطبيعي وهو العربي الشرقي والغربي والجنوبي والشمالي وغير ذلك فهو وهم وانحدار نحو الهاوية وعليه فانني ارى ان نبدأ بالترابط المتين تجت أي مسمى مع سوريا والعراق ولبنان ودول الجزيرة العربية كلها ولا نغفل عن تسليم مصر مركزها القيادي وتشديد التواصل مع السودان ومغربنا العربي وهذا يقتضي انعاش وبعث قوي لدور الجامعة العربية والتمسك بمعاهدة الدفاع العربي المشترك واحياء معاهدات التعاون العربي في كل المجالات تمهيداً للوحدة المأمولة وسط هذا الخضم المتلاطم من امواج التجمعات الدولية والصراعات التي ستبرز عما قريب ستأكل الصغير وسنكون لا سمح الله منها ان لم نستبق ونعد انفسنا لعالم متغير المصالح. وعلينا ان نبدأ دون تردد ولا نخشى بعد ذلك هواجس الخوف مقتدين بالقول المأثور (وان اهلي وان ضنوا علي كرام) حفظنا الله والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله

المتحدث الزميل جميل الحشوش.

السيد جميل الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

كان دولة رئيس الوزراء الاكرم قد وعد سابقاً بتوزيع مسودة الموازنة على المجلس الكريم قبل البدء في المناقشة وهذا الذي لم يتم لكن نقول لا حول ولا قوة.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

قبل البدء بعرض طلبات محافظة الكرك

عامة والاغوار خاصة اتعرض لشيء مهم في حياة المزارعين وهي المديونية وسوء الاسعار هذا مع العلم انني تعرضت لهذا الموضوع اكثر من مرة. لم اجد لهذه المشكلة والمعضلة أي حل في موازنة عام ١٩٩٧، وكم سيكون الامر ايجابياً لو ان الحكومة تطرقت الى مسألة المديونية لصغار المزارعين تلكم المديونية التي تكبدوها لانهم ارتبطوا بالارض والوطن واخلصوا الى تقاليدهم الوطنية ولم يفقدوا الرجاء من حكوماتهم في ان تعالج هذه المعضلة التي لا حل لها الا بازالتها كلياً فالمزارعون عاجزون كلياً عن السداد لا لانهم حصلوا على ارباح انفقوها في البذخ او الترف كما يشاع وكان على الحكومة ان تقف بجانبهم كما وقفت بجانب كثير من الشركات المتعثرة والبنوك المفلسة حيث دفع لوطن وسيدفع مئات الملايين بسبب كوارث كثيرة راجين واملين من دولة الرئيس والحكومة الموقرة اخذ هذا الامر بمحمل الجدية واخذ القرار الفوري والسريع بحل هذه المعضلة التي اصبحت تواجه كل مزارع في هذا البلد ذلك ان جميع المزارعين يقومون ببيع اراضيهم وتسليمها الى كبار الرأسماليين. والاقطاعيين ونهازي الفرص، وكلنا آمل ان تأخذ الحكومة المبادرة الوطنية والانسانية والإخلاقية فتعلن عزمها على شطب هذه الديون لان المزارع حزء من هذا الشعب وهم كادحوه وعماد عرشه الهاشمي المفدى.

شطب المديونية الزرعية الصغيرة هذا هو الشعار المنتظر ان ترفعه حكومة وطني وبلدي.

اما بالنسبة للطلبات في منطقة الاغوار ومحافظة الكرك سوف اقوم بتأمينها لدى الامانة العامة لنشرها في الصحف اليومية لعل وعسى ان تسجيب لها الحكومة في عام ١٩٩٨ لان موازنة ١٩٩٧ قد اعدت والسلام عليكم..

مطالب منطقة الاغوار ومحافظة الكرك

١ – اطالب وطالبت الحكومة بتوفير كافة الامكانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة لتتم معالجة معظم الحالات في أي وقت من الليل او النهار وفي كل ايام الاسبوع وتوفير كافة الاختصاصات الطبية وهذه الطلبات ضرورية وخاصة ان منطقة الاغوار تبعد عن مركز المحافظة اكثر من ستون كيلو متر.

٢ – وكذلك طالبت واطالب القوات المسلحة الاردنية الخدمات الطبية بتوفير كافة الاختصاصات والاجهزة وخاصة جناح القلب في مستشفى الامير علي.

٣ – اطالب الحكومة الموقرة بالايعارز الى سلطة وادي الاردن بتبديل الوحدات الزراعية المالحة والتي اصبحت غير صالحة للزراعة باراضي زراعة صالحة للزراعة علماً ان اهلها مثقلون بالديون كما واطالب الحكومة بتوزيع قطع الاراضي الكبيرة في منطقة الأغوار الى اهالي المنطقة الى ان يتم تنظيمها من قبل سلطة وادي الاردن خاصة وان كثير من غير اهالي المنطقة بدأوا يتسارعون على منافسة اهالي المنطقة لاستملاك الاراضي الغير منظمة غير موزعة علماً ان معظم اهالي المنطقة لا يوجد لهم ملكية في منطقة الاغوار.

٤ – استكمال شق وتعبيد الطرق الزراعية الكبيرة في المناطق التي لا زالت يتعذر استغلالها لانقطاعها عن مركز المحافظة او عن المدن والقرى المجاورة.

٥ – البدء في خطة لاقامة مراكز شباب في المدن والقرى تنظيماً لوقت الشباب وتزويدهم بالمهارات الذهنية والثقافية ذلك ان المحافظة لا يوجد بها الا مركز بث للشباب كما واطالب بصالات رياضية في ألوية المحافظة وخاصة منطقة الاغوار الجنوبية التي تعتبر مركزاً شتوياً للرياضة في فصل الشتاء.

كما واطالب باعادة دراسة واقع الاندية الشبابية واعطائها عناية اكبر من قبل وزارة الشباب من خلال الدعم المتواضع الذي يقدم للاندية كل عام.

٦ – اطالب الحكومة الموقرة الايعاز الى الشركات العاملة في الجنوب في تطوير المجتمع المحلي واسهام هذه الشركات في اقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة من خلال الجمعيات التعاونية والخيرية كما واطالب زيادة مساهمتها في دعم الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية.

٧ – اطالب الحكومة بعد تكرمها لمنطقة الاغوار بترفيعها الى لواء بفتح جميع المديريات التابعة للواء من تربية وتعليم وصحة وجوازات ومكتب خدمات كهربائية وغيرها من المديريات لكي تقدم جميع الخدمات لابناء المنطقة في منطقة الاغوار الجنوبية.

٨ – تحقيق شروط الضمانات لمشاريع التنمية والتشغيل واستبدال ذلك بالاشتراك الفعلي على الانتاج بدل ان يطالب الشاب الضمانات وهو لو ملك الضمانات لما توجه لهذا الصندوق وعدم اعطاء القروض الا للمستحقين حقاً ويوجد عندهم وفاء للعمل والانتاج ومحاسبة كل من لم يفي بذلك.

٩ – اطالب وطالبت في الموازنات السابقة بتأسيس مركز علمي للابحاث الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية يساعد على دراسة الامراض والآفات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية يساعد على دراسة الامراض والآفات التي تفتك بالزراعة وسبل علاجها او تأسيس مدرسة متقدمة في هذا المجال لتكون عامل مساعد للنهوض بالزراعة.

١٠ – كيف يمكن لصندوق المعونة الوطنية ان يقوم بواجبه على اتم وجه وهو يقطع الرواتب عن العائلات المستورة دون انذار او لاسباب غير موضوعية مثال/ من يصبح لديه ولد في العائلة عمره ثمانية عشر عاماً

يقطع الراتب بالرغم من ان هذا الولد لا يعمل راجياً من الوزارة المسؤولة اعادة الدراسة لتمكن العائلة المستورة من سد العيش الكريم.

سعادة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب

وعليكم السلام ورحمة الله..

المتحدث الان معالي المهندس سعد هايل السرور نيابة عن الشيخ عبدالمنعم ابو زنط.

معالي المهندس سعد هايل السرور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

نظراً لمرض اخي الشيخ عبدالمنعم ابو زنط ارجو ان يعافى في اسرع ما يمكن ونراه بالصحة والعافية فقد كلفني بتبليغ الحكومة بمطالبه وهي التالية:-

اولاً : تحريراً لاقتصادنا من التبعية الذليلة اطالب بأمرين الاول: استصلاح الاراضي لزراعة القمح والشعير تحقيقاً للاكتفاء الذاتي، لان الذي لا يملك قوته فلا يملك قراره.

الثاني : منع كل سلعة تستورد ولدينا القدرة الذاتية على تصنيعها، وبذلك نعالج البطالة، واما مطالب دائرتي، ابتداء من صالحية العابد والهملان والخلايله وعاليه واليرموك والمنارة والتطوير الحضري، وجبل النصر ومخيمه، والقاج والجوفه ومخيمها، وام تينه والاشرفية والوحدات والدبايبه، وضاحية الحاج حسن والياسمين والزهور والنظيف والمريخ وراس العين وجبل نزال والاخضر وحي القيسية.

فاطالب الحكومة بالحقوق العادلة التالية لهؤلاء الاخوة من الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وكررت المطالبة سبع مرات في السنوات السابقة.

اولاً : اطالب الحكومة بتوفير مكتب بريد وبرق لكل خمسين الف نسمه.

ثانياً : سيارة اسعاف واطفائية لكل خمسين الف نسمه.

ثالثاً : مركز طبي تخصصي لكل خمسين الف نسمه.

رابعاً : تنظيم الصرف الصحي، وانشاؤه في كل حي لم يتوفر فيه ابتداء بضاحية الياسمين لحداثتها.

خامساً : اطالب للمرة الثامنه خلال السنة الثامنة بانشاء مستشفى حكومي عام في حي نزال.

سادساً : تحسين اوضاع المخيمات، حيث ان سكانها مواطنون اصلاء يساهمون في تشييد شتى مرافق الحياة في الاردن، ويساهمون في دفع الضرائب والرسوم والجمارك كغيرهم سواء بسواء.

وفي الختام:

اذكر الحكومة بذلك الصرح العظيم مدينة الحسين الطبية وما يتبعها من خدمات طبية في اماكن اخرى وانها لتعالج ٢٤ شريحة في المجتمع، يقدر عددهم بنسبة ٤٠٪ من الشعب، كما ان نسبة المواليد في الخدمات الطبية تزيد على ٦٠ الف مولود سنوياً.

كذلك تستقبل المدينة الطبية الحالات الصعبة لعلاجها، وبذلك يصبح المرضى الضيوف سفراء لأردننا وبذلك توفر على الخزينة وعلى الشعب مبالغ باهظة، اذ اغنتهم عن العلاج في الخارج لاجل ذلك اطالب الحكومة لدعم رسالة المدينة الطبية بمايلي:

اولاً : بناء مختبر مركزي لمدينة الحسين الطبية؟

ثانياً : تحديث جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي.

ثالثاً : انشاء مستشفى للاطفال فلذات اكبادنا.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين،،

اذكر دولة رئيس الوزراء لدى زيارته لي على سرير الشفاء بانني طالبته بانجاز مطالب الخدمات الطبية العادلة وقد وعدني دولته بذلك، وبشهادة اصحاب العطوفة الدكتور يوسف القسوس والدكتور عادل الشريده والدكتور عادل حداد، والله تعالى يقول يا دولة الرئيس (وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا) والسلام عليكم ورحمة الله،،

النائب عبدالمنعم ابو زنط

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

شكراً معالي الرئيس، وقد انتهى كافة المتحدثين هذه الليلة فاني اعلن رفع الجلسة الى يوم غد الساعة العاشرة صباحاً وشكراً..

"انتهت الجلسة"

م . سعد هايل السرور	**د . محمد المصالحه**
رئيس مجلس النواب	امين عام مجلس النواب